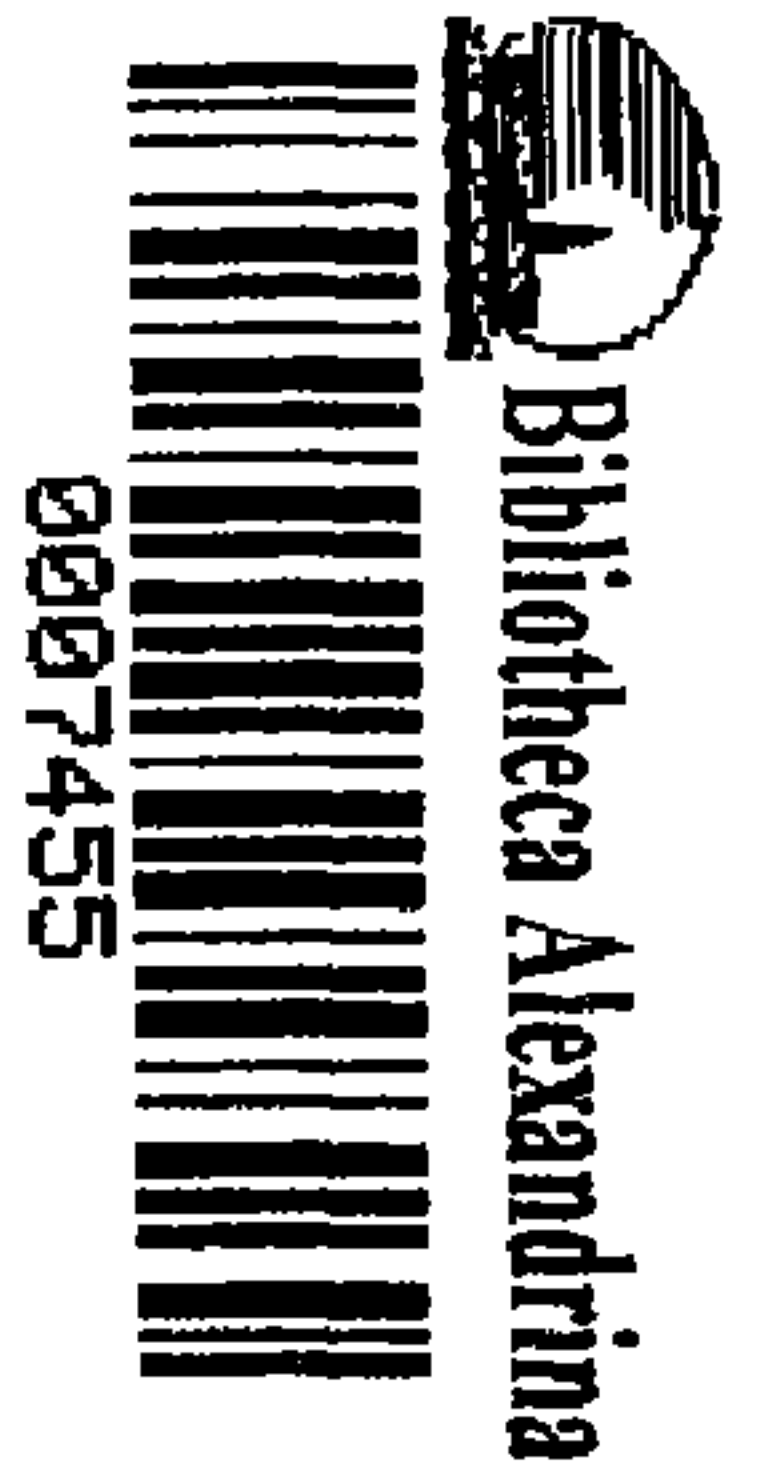


الميزان
فالشريعة الإسلامية

دكتور
محمد الشحات الجندى
مدرس بقسم الشريعة الإسلامية
كلية الحقوق - جامعة طنطا

دار الفكر العربى
11 - جسر هوراد هسنى - القاهرة



الميراث

في الشريعة الإسلامية

دكتور
محمد الشحات الجندى
مدرس بقسم الشريعة الإسلامية
كلية الحقوق - جامعة طنطا

دار الفكر العربى
١١٥٥ جواره مهنى - القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . .

الافتتاحية

هذه دراسة لنظام الميراث في الشريعة الإسلامية ، بهما
يتعرف الدارس على جانب هام من جوانب النظام المالي في
الإسلام وهو كيفية توزيع الأموال في نطاق الأسرة ، وبه
يعلم النظام المحكم والعادل ، في ضبط الحقوق ، وتقسيم
التركات ، وأثر ذلك على الأفراد والمجتمعات .

وهذا النظام قد اولته الشريعة عناية كبيرة ، وحددته من
بديته إلى منتهاه ، وآمل أن أكون قد وفقت في التعبير عنه
بحسن عرض مسائله ، وبيان أحكامه ، فإن كنت قد أصبت في
ذلك ، فهو الغاية المنشودة ، وإن تكن الأخرى ، فهذه هي
سمة النفس البشرية ، المحدودة في نطاق الزمان والمكان
وحسبي أن أردد قول الحق تبارك وتعالى : **وقل رب زدني علما** .
صدق الله العظيم .

المؤلف

مقدمة تاريخية

الميراث عند العرب قبل الإسلام

عرف العرب الميراث ، وأخذوا به ، لكن طريقتهم فيه لم تكن قائمة على تشريع عادل ، أو قانون منظم ، وإنما كان سبيلهم فيه هو اتباع الهوى ، وإعطاء القوي ، والتكسر للضعيف ، وقد كانت أسباب الميراث عندهم هي النسب والقرباه ، والحلف والتبني .

أولا : النسب والقرباه :

كان النسب أحد أسباب القرباه عندهم إلا أنه كان قاصرا على الرجال الأشداء ، فهم الذين يحملون السلاح ويحمون الذمار ، أما غيرهم من النساء والصغار ذكورا وإناثا فلا يرثون وكانوا يقولون : لا يعطى إلا من قاتل على ظهور الخيل وطاعن بالرمح ، وضارب بالسيف ، وحاز الغنيمه .

وتحكيما لمنطقهم هذا ، فإنه لما نزلت آية الفرائض ، التي عينت الورثه وحددت الانصبه ، كرهها الناس أو بعضهم وقالوا : تعطى المرأة الربع والثلث ، وتعطى الابنة النصف ويعطى الغلام الصغير ، وليس من هو إلا أحد يقاتل القوم ولا يحوز الغنيمه ، استكروا عن هذا الحديث لعل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ينساه ، أو نقول له فيغيبر فقالوا يا رسول الله ، تعطى الجارية ، نصف ما ترك أبوها وليست تتركب الفرس ولا تقاتل القوم ، ويعطى الصبي الميراث وليس يغنى شيئا ، وكانوا يفعلون ذلك في الجاهلية ولا يعطون الميراث ، إلا لمن قاتل القوم ، ويعطونه الأكبر فالأكبر .

وقد كان نزول قوله تعالى : يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين الخ آيات الميراث ، ابطالا لمدعاهم في حرمان المرأة والصغار ، ان اضحى تورثهم امرا قطعيا يتعين العطل به والالتزام بمقرراته .

ثانيا : الميراث بالحلف :

كان العرب يتوارثون بالحلف ، وموئداه ان يتعاقد الرجلان على نصره كل منهما صاحبه ، بان يقول له : دمي دمك ، وهدمي هدمك ، وترثني وارثك ، وتطلب بي واطلب بك وكان التوارث بين الرجلين في حدود السدس من جميع الاموال ثم يأخذ المستحقون للتركة الباقي .

ويلاحظ ان الميراث بطريق الحلف ، يجسد شريعة الغاب التي كانت ديدن حياتهم ، ومعتمد نظامهم ، فهو ينشئ حقوقا لا تستند على اساس ، للقوى القادر على النصره على حساب الضعيف ، واستخدام أسلوب الغارة والاعتداء ، والتغالب بقوة السلاح .

ومن الطبيعي ازاء ذلك ، ان ينسخ هذا السبب ، بايات الموارث ، ويقوله تعالى : وأولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله .

وينازع الحنفيه في نسخه ، ويرون انه باق ، وان مرتبته تأتي بعد ميراث أصحاب الفروض ، والعصباء ، وذوي الارحام (١)

(١) ثمة اية في القران تدل على الميراث بالحلف ، قوله تعالى : ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والاقربون ، والذين عقدت ايمانكم ، فاتوهم نصيبهم " ويرى الجمهور ان هذه الاية منسوخه بايات الميراث ، وبأية ذوى الاحام .

ثالثا : الميراث بالتبني : كان الميراث بالتبني موجودا عند العرب ، اذ كان من المألوف عندهم ، أن يلحق الرجل ولدا غيره بنسبه ، فيصير ابنه ويصير هو والده دون والده النسي ، ويمقتضى ذلك ، كان لهذا الغلام حقوق الابن الصلي ، ومنها أن يكون له الحق في الميراث .

ومعلوم أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان قد تبني زيد بن حارثه ، وكان يطلق عليه زيد بن محمد ، الا أن الايات جاءت بإبطال ذلك في قوله تعالى : وما جعل أدياءكم أبناءكم ، ذلكم قولكم بأفواهكم ، والله يقول الحق ، وهو يهدي السبيل . ادعوهم لأبائهم ، هو أقسط عند الله فان لم تعلموا آبائهم ، فاخوانكم في الدين ومواليكم . . . وبهذه النصوص أبطل التبني ، ولم يعد سببا من أسباب الميراث ، لانه لا يستند على أساس صحيح .

تقنين احكام الميراث في مصر

ينظم احكام الميراث ، قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ م ، وهذا القانون ليس على غرار غيره من التشريعات الوضعية الاخرى وقد وضعت اللجنة المشكلة سنة ١٩٣٦ ، المنوط بها صياغة قانون شامل لمسائل الاحوال الشخصية .

وعلى خلاف التشريعات الاخرى ، فقد التزمت اللجنة في وضعه احكام الشريعة الاسلامية ، وكان جل اعتمادها على الاحكام القطعية لاستنادها الى نصوص قطعية ، وقيام الاجماع عليها ، وقد اقتصر عمل اللجنة فيها على الصياغة القانونية .

والى جانب هذه الاحكام القطعية ، تخيرت اللجنة من بين آراء الفقهاء ، ما يحقق المصلحة ، بالنسبة لتلك الآراء المختلف فيها وهي قليلة .

ويعتمد هذا القانون على المذاهب الاربعة ، فهو لم يتقيد بمذهب معين ، لان الخلافات بين المذاهب في الميراث قليلة ، وليس البون واسعا ، كما هو الشأن في الاحكام الاخرى .

ويمتاز هذا القانون بأنه لم يخالف نصا قطعيا في الكتاب او السنة ، او حكما مجمعا عليه ، فهو قانون اسلامي من مبداءه الى منتهاه .

ويسرى هذا القانون على المصريين جميعا ، مسلمين وغير مسلمين ، سواء كانوا مقيمين في مصر او خارجها .

الباب الأول

حقوق التركة

ماهية التركة

الفصل الأول

الحقوق المترتبة على التركة

الفصل الثاني

ماهية التركة

الفصل الأول

ماهية التركيب

تمهيد وتعريف

التركة اسم لما يتركه الانسان من الاموال والحقوق عقب وفاته
فمن ترك شيئا فقد خلاه أو تخلى عنه ، والترك من الترك ، وتطلق
على الشئ المتروك ، فهي مصدر بمعنى اسم الفاعول ، يقال
ترك فلان مالا وعيالا اذا خلاهما ، وترك حقا أى أبقاه ، ومن
قبيل ذلك اصطلاح تركه الميت ، أى الشئ الذى خلاه بعد
موته لورثته (١)

المبحث الاول

مشتقات التركه

تشتمل التركة على أشياء ليست من طبيعته واحدة ، فليس كسبل
التركة مالا وانما تحتوى التركة على الاموال والمنافع والحقوق
وحتى بالنسبة لكل عنصر من هذه العناصر ، فان طبيعته الحقيق
فيها ، يختلف فى كل عنصر منها عن الاخر بل قد يختلف فى
العنصر الواحد ، نظرا لما يتمتع به المورث من سلطة على الاشياء
التي يتكون منها كل عنصر . لذا يثور الجدل فى الفقه ، حول
ما ينتقل من هذه العناصر من المورث الى الورثه .

وتفسير ذلك يستلزم بيان سلطة المتوفى على كل من الاموال

والحقوق والمنافع

(١) انظر المصباح المنير ، ومختار الصحاح ، مادة ترك .

من الاموال ، المال ما يمكن حيازته والانتفاع به على الوجه
بيعي ، وتجري فيه المعاملة المشروعة بين الناس . مثل
انعقارات والمنقولات ، والمثليات والقيمت ، كالمصانع والمزارع
والمناجر ، والالات ، والادوات ، والمنازل والثياب والحبسوب
وشيرها ما يقتنيه الانسان ، ويعتد من ممتلكاته .
وملكية المتوفى لهذه الاموال قد تكون ملكية كاملة اذا كان
يملك الرقبة والمنفعة جميعا ، وقد تكون ملكية غير تامة
كما لو كان مالكا للرقبة فقط ، وحق الانتفاع لآخر .
ولا يثور الشك ، حول انتقال ملكية المال في نوعي الملك
التام منه غير التام من المتوفى الى الورثة ، غير ان المال المملوك
ملكيا تاما ، يكون للورثة عليه ، حق ملكية الرقبة والمنفعة جميعا
بينما في المال المملوك ملكية غير تامة ، يكون للورثة ، حق
ملكية الرقبة دون المنفعة ، فتدخل تبعا في جملة التركة
لكن لا يحق للورثة الانتفاع بها ، حتى ينتهي الاجل المحدد
لانتفاع بها ، من قبل من تقر له حق الانتفاع ، لان حق
الانتفاع مقرر للغير ، ويجب احترام حقه طوال الفترة المنتفع
بها . وذلك مثل حق المستأجر والمستعير والمرتهن .

ومفهوم ذلك انه لا يشترط أن يكون المال المملوك للمتوفى
لنقل الى الورثة في يد المتوفى او تحت حيازته ، ان الشرط
هو الملكية الصحيحة والحقيقية .

وتنتقل ملكية هذه الاموال من ملكية المتوفى الى ملكية
الوارث ، لانها تحقق الهدف من الميراث ، وهو اعطاء كل
وارث حقه الشرعي من التركة ، فان بها يستغنى الانسان
عن الحاجه ومذلة السوءال ، ويحصل على مطالبه ، لذا كانت
من أهم العناصر التي تنتقل من ملكية المورث الى الوارث .

ب - المنافع : يتصل بملكية الرقبه الانتفاع بالمال ، وغالبا ما يقترن احدهما بالآخر ، بيدو أنه في بعض الحالات ، يكون المتوفى مالكا حق الانتفاع دون الرقبه ، فهل تعد المنفعة من المال ، وتنتقل بذلك من المتوفى الى الورثة ؟

انه بالاستناد الى التعريف السابق للمال ، وهو ما يمكن حيازته والانتفاع به ، فانه يحتم أن يكون المال ماله ، ليتأتى حيازته ، وجعلنى يده . فان المال ما يتمول به ، وهو يكون بالاحراز والحيازه ، وعلى ذلك فان المنافع لا تكون مالا ، بغيره انه لا يمكن حيازتها واحرازها .

فاذا تجاوزنا هذه النظرة الضيقة للمال ، واخذنا بفهمهم اشمل مؤسس على انه لا يشترط في المال الحيازه والاحراز بالمعنى المادى ، ويكفى في هذا الصدد ان يحاز بحيازه اصله ومصدره وهو ما يتأتى في المنافع ، ان يمكن لمن يحوز شيئا ان يمتع غيره من الانتفاع بها الا بعد اذنه ، امكن القول بأن المنافع تعتبر من الاموال .

وقد انقسم الفقه الاسلامى الى قسمين في هذا الخصوص واخذ بالرأيين المذكورين .

فقد ذهب الحنفيه الى رأى الاول ، الذى يقضى بعدم اعتبار المنافع من الاموال ، لان المقومات المالية لا تثبت فيها فهي لا يمكن حيازتها ولا احرازها ولا يتمول بها ، ومن لا يتمول به ، لا يعد مالا . ويجرى هذا في سكنى المنازل وركوب السيارات ، وحق الحضانه ، لعدم حيازتها واحرازها ويترتب على ذلك ان هذه المنافع لا تنتقل من المتوفى الى الورثة ، ولا تكون عنصرا من عناصر التركة .

وقد ذهب الجمهور الى رأى الثانى ، وموداه ان المنافع تعتبر من الاموال لانه لا يشترط في المال الحيازه والاحراز

وقد ذهب الجمهور الى الرأي الثاني ، ان المنافع تعتبر
من الاموال ، لانه لا يشترط في المال الحيازه والاحراز في نفسه
وانما يكفي حيازه مصدره . فضلا عن ان المنافع يعتمد عليها
في تقويم المال ، والمال انما يطلب لما فيه من المنافع ، ومعظم
شيء انما يقدر ما فيه من منافع .

ويترتب على ذلك ، ان المنافع تنتقل من المتوفى الى الورث
وانها تكون عنصرا من عناصر التركة وتدخل في مشتقاتها .
والاولى القول باعتبار المنافع من الاموال ، لانها تحقق
المفروض منها وتسد حاجه من حاجات الانسان ، وهي مقصوده
تدري كل انسان ، ولا ينفك في العاده عن طلبها ، والسعي
اليها ، وهو ما أخذ به القانون الوضعي حيث اعتبر المنافع من الاموال
(ج) الحقوق : الحقوق التي تعيننا هنا ، هي الحقوق
ذات الطبيعة المالية ، والتي يتأتى انتقالها من ملك المورث
الى ملك ورثته من بعده ، وتتفرع هذه الحقوق الى ما يلي : -
١ - حقوق متصله بالاعيان المالية ، مثل حق الارتفاق
وحق الشرب ، وحق المرور ، وحق التعلی ، وحق المسيل^(١)
غيره من الحقوق العينية ، التي تتعلق بالاعيان المالية
وتكون تابعة لها ، تنتقل معها من يد الى يد ، ومن ملك الى
ملك

وهذه الحقوق ذات طبيعه مالية ، انه يمكن حيازتها
والانتفاع بها على الوجه الطبيعي ، بيد انها ليست مستقلة
بنفسها ، وانما هي تابعة لمعاليها . ولا شك انها تنتقل من ملك
المورث الى ملك الورثه ، متى كانت حقا للمورث وقت موته .

(١) حق الارتفاق هو حق مقرر على عقار معين لمصلحة عقار اخر
وحن الشرب ، وهو النصيب المستحق لسقي ارض معينه ، وحق
المرور ، وهو حق العبور من ارض معينه للوصول الى ارض اخرى
حق التعلی حو الانسان في ان يعلو بناؤه بناه غيره . حق
المسيل ، حق صرف الماء الزائد عن الحاجه .

٢ - حقوق ثابتة في الذمة : وهي الحقوق الثابتة للمورث في ذمته غيره (١) ، وهي ما يطلق عليها في القانون ، الحقوق الشخصية ، ومثالها ان يكون للمتوفى مبلغا من المال في ذمته غيره ، عند وفاته ، او ما يكون له من حق مالي كالديونة فان هذه الحقوق تنتقل من ملك المورث الى ملك الورثة . لكونها ذات طبيعة مالية فتكون عنصرا من عناصر التركيبة وتدخل في مشتقاتها .

٣ - حقوق ذات شبه بالحقوق المالية ؟ وهي الحقوق التي يترتب عليها ، فيكون من نتيجتها اكتساب المال وان كانت هذه الحقوق ذات طبيعة شخصية في الاساس أي ان هذه الحقوق يبرز فيها الطابعان ، طابع الحق الشخصي ، وطابع الحق المالي ، وكل منهما ثابت فنتج هذه الحقوق ، ومن ثم فانها تتردد بين الحقان ، ويصح ان ينظر اليها بمنظاريين ، منظور الحقوق ذات الطبيعة الشخصية ومنظار الحقوق ذات الطبيعة المالية .

لذلك نجد ان مأخذ الفقه الاسلامي ، يدور بين من الحقيقين ، ويميل الى كلا النظريين لكن النظر الغالب فيهما هو اعتبارها تنتمي الى الحقوق ذات الشبه بالطابع المالي على اساس انها تنطوي على كسب للمال ، ومن ثمراتها الحصول على المال .

وهذا النظر ذهب اليه جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة فقد اعتبروا ، حق الشفعة ، وحق خيار الشرط ، وحق احياء الارض الموات ، حقوق ذات طابع مالي ، ورجعوا الجانب المالي فيها على الجانب الشخصي استنادا الى أن الثمرة المترتبة على هذه الحقوق ، هي كسب المال .

(١) انظر استاذنا د . يوسف قاسم : الحقوق المتعلقة

بالتركة في الفقه الاسلامي ، ص ٢٣ .

وقد خالف الحنفية الجمهور في ذلك ، وذهبوا الى اعتبار هذه الحقوق ذات طابع شخصي ، لان المعيار فيها شخصي يتعلق بصاحب الحق دون غيره من أقاربه .

وقد ترتب على الاختلاف في تكييف هذا الحق ، اختلاف في الاثار على ذلك ، فعلى رأى جمهور الفقهاء ، الذين اعتبروا هذه الحقوق ، ذات طابع مالي ، ولها شبهة بالحقوق المالية تنتقل هذه الحقوق من ملكية المورث الى ملكية الورثة ، وتصير عنصرا من عناصر التركة ، وأحد مشتملاتها .

وعلى رأى الحنفية ، الذين قالوا ، بأن هذه الحقوق ذات طابع شخصي يتعلق بالمورث ، لان شخصيته محل اعتبار فيها يترتب على ذلك الا تنتقل هذه الحقوق من ملكية الموقوف الى ملكية الورثة ، ولا تصير عنصرا من عناصر التركة ، ولا تدخل ضمن مشتملاتها .

والواقع ان القول باعتبار هذه الحقوق ، ذات شبهة بالحقوق المالية ، هو النظر الجديد بالاعتبار ، لا بتناثريه على حديث شريف في قوله - صلى الله عليه وسلم - من ترك مالا او حقا فلورثته . . . فلم يقصد حق الورثة على المال وحده ، وانما اضاف اليها الحق أيضا ، والحقوق ذات الطبيعة المالية او ذات الشبه بها على أن تأخذ حكم المال بتصوير اليه لان شأن عدم اعتبارها ضمن التركة الوقوف عند ظواهر الامور دون التعمق في فهمها او قصر النظر على مبدأها واهمال النتائج المترتبة عليها .

كما أن في الاخذ بوجهة نظر الحنفية ، التي لا تعتبر هذه الحقوق ذات شبهة بالحقوق المالية ، ويؤدي الى استبعاد كثير من الحقوق التي تندرج ضمن هذه الطائفة ، والتي اصبحت

تقوم بالمال ، ويجرى التعامل على اعتبارها من قبيل الاموال .
ولا يمكن التمسك بروايه الحديث ، في قول النبي - صلى الله
عليه وسلم - من ترك مالا فلورثته . . . ان ان موءاه حسب
تفسير الحنفية ، الا تعتبر الحقوق مطلقا ، مال ، ولا تنتقل
بالتالى من المتوفى الى الورثه ، لان الحديث لم يذكر الحقوق ،
وسكت عنها ، وهو مبنا خالفه الحنفية ، حيث انهم
الحقوا ، الحقوق الثابته في الذمة ، بالمال ، وقضوا بانهم
تنتقل من المورث الى الورثه ، والا صح ان يقال ان الروايه
الاخرى للحديث من ترك مالا او حقا فلورثته . . . مفسره
للروايه الاولى ، التى لم يرد بها ذكر للحق ، لان هذا
ما يتسق مع طبيعه المال ، ويندرج ضمن حقيقته وقد أخذ
القانون المدنى بوجهه نظر الجمهور (١) ، واعتبر هذه الحقوق
ذات طبيعه ماليه ، ان يمكن تقديرها بالنقود ، ويجرى
تقويمها بالمال .

(١) نصت م ٨١ على ان : كل شئ غير خارج عن التعامل بطبيعه
او بحكم القانون ، يصبح ان يكون محلا للحقوق الماليه ، والاشياء
التى تخرج عن التعامل بطبيعتها ، هى التى لا يستطيع احد ان
يستأثر بحياتها ، واما الخارج بحكم القانون ، فهى التى يجيز
القانون ، ان تكون محلا للحقوق الماليه .

المبحث الثاني

مدلول التركة

ثمة اختلاف بين الفقهاء ، حول مدلول التركة ، فالبعض يوسع في هذا المدلول ، والبعض يضيق من هذا المدلول ومنشأ هذا الخلاف ، نابع من طبيعته الحقوق ، التي تتعلق بالتركة ، وما اذا كانت تعد من مشتملات التركة أم لا ، على النحو الذي أسلفنا بيان أقوال الفقه فيه .

ومهما كان الامر ، فان ثمة مدلولين ، في هذا المجال .

اولهما : يذهب اليه جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة ، وهم أنصار التوسع في مدلول التركة ، فالتركة عندهم ما يتركه الشخص من الاموال والحقوق المتصله بالاعيان الحالية ، والحقوق الثابتة في الذمة ، والحقوق ذات الطابع المالي ، وكذلك المنافع ، وهذه الحقوق والاموال تدخل ضمن مدلول التركة ، دون النظر الى استحقاق من عدمه ، وبغض النظر عن كون المورث مدنيا او غير مدني ، فالعين المرهونه ، ودين القرض ، تعتبر جزءا من التركة ، لانها ملوكة للمورث ، ولا يؤثر فيها ، تعلق حق الغير بها ، لذلك فانها تنتقل من ملكية المورث الى ملكية الورثة .

وهذا ما أخذ به قانون الموارث ، حيث نص في م ٤ على أن : يورث من التركة ، ما يكفي لتجهيز الميت ، ومن تلزمه نفقته من الموت الى الدفن ، وديون الميت ، وما أوصى به في الحسد الذي تنفذ فيه الوصية ، ويوزع ما يبقى بعد ذلك على الورثة .

ويعنى ذلك أن القانون قد أخذ بالمدلول الموسع
للتركة ، حيث اعتبر الديون والوصية ، داخل ضمن التركة
وقد جعل لهذه الديون الأولوية على استحقاق الورثته
ضمانا لاموال الدائنين ، وحذرا من ضياع حقوقهم
الذى قد يترتب على وفاة المورث .

ثانى الرأيين : ما ذهب اليه الحنفية ، وهم أنصار
تضييق مدلول التركة ، إذ ان مدلولها ينصرف الى الاموال
والحقوق المالية الخالصة عن تعلق حق الغير بها ، فلا
يندرج فى مدلول التركة المنافع ، ولا الحقوق الشخصية
ذات الطابع المالى ، ولا الاعيان المالية التى تعلق
بها حق للغير ، كالعين المبيعه ، لتعلق حق البائع
بها ، والعين المرهونه ، لتعلق حق الدائن المرتهن
بها .

والنظر الاول هو الاجدر بالقبول .

الفصل الثاني

الحقوق المترتبة على التركة

تمت وتقسيم :-

يترتب على التركة حقوق فيها ، تجب بوفاء صاحبها ، منها ما يتعلق بالميت نفسه ومن تجب عليه نفقته وهو الحق في التجهيز ، ومنها ما يتعلق بغرمائه ، او الدائنين لـه وهو حق الدائنين ، ومنها ما يتعلق بالموصى لـه وهو حق الموصى له في الوصية ، في حدود الثلث ومنها ما يتعلق بأهله وأقاربه ، وهو حق الورثة ، في الحصول على أنصبتهم من التركة .

وقد نص قانون الموارث ، في المادة الرابعة منه على هذه الحقوق بقوله :-

يوعدى من التركة بحسب الترتيب الآتي :

أولا : ما يكفي لتجهيز الميت ، ومن تلزمه نفقته

من الموت الى الدفن .

ثانيا : ديون الميت .

ثالثا : ما أوصى به في الحد الذي تنفذ فيه

الوصية . ويوزع ما بقى بعد ذلك على

الورثة .

وتوعدى الحقوق الثلاثة ، وهي حق التجهيز ، وحق الدائنين ، وحق الموصى لـه ، قبل حق الورثة ، ويأتى بعد حق الورثة ، في حاله عدم وجود ورثة ، حقوق أخرى مترتبة على التركة ، وهي حق المقر له بالنسب على الغير ، وحق الموصى له فيما يزيد على الثلث ، وحق بيت المال ، وهذه الحقوق الثلاثة الأخيرة ، مرتبة فيما

بينها ، بحيث لا ينتقل من الحق الاول فيها الى الثانى ، ومن الثانى الى الثالث ، الا اذا لم يوجد أصحاب الحق السابق ومفاد ذلك أن الحقوق المترتبة على التركة ، منها حقوق سابقة على حق الورثة ، وهى حق التجهيز وحق الدائنين وحق الموصى له ، ومنها حقوق لاحقه على حق الورثه وهى حق المقر له بنسب على الغير ، وحق الموصى له فيما يزيد على الثلث ، وحق بيت المال ، الخزانة العامة .

(١) نرى قانون الموارث على هذه الحقوق فى م ب بقوله : فاذا لم توجد ورثة ، قضى من التركة بالترتيب الاتى : اولا : استحقاق من اقرله الميت بنسب على غيره . ثانيا : ما اصى به فيما زاد على الحد الذى تنفذ فيه الوصية . فاذا لم يوجد احد من هؤلاء ، التركة او مابقى منها الى الخزانة العامة .

المبحث الاول

حق تجهيز الميت

يراد بتجهيز الميت ، ما يجباله من حق في الغسل والتكفين والحمل والدفن ، او ما يلزم لاصلاحه وتطهيره ، ليوارى في قبره ، وهذا وان كان يختلف بحسب حال الميت غنى وفقرا تبعا للعرف الجارى بين الناس ، وسيرا مع المألوف من احوالهم ، فانه ينبغي الا يتجاوز الحد الوسط ، من غير افراط ولا تفريط . فاذا تجاوز التجهيز هذا الحد الوسط ، تحمله من قام بالانفاق ، لانه تعدى حد الاعتدال فيكون الزائد عليه خاصة .

ويجب حق التجهيز ايضا في التركة ، على من يلزم الميت نفقته ، مثل ابنه الصغير او الفقير او العاجز ، ووالديه الفقيرين ، اذا مات احدهم قبل وفاته ، لان نفقه هؤلاء كانت واجبة عليه في حياته ، فتلزمه نفقتهم بعد وفاته ، ان المسال مازال على ملكه ، فيكون تجهيزهم من ماله .

وحق تجهيز الميت ، ومن تلزمه نفقته ، له الاولوية على الحقوق المتعلقة بالتركة ، هذا بمقتضى الاصل لشده الحاجة اليه ، ولتعذر المساس به ومع ذلك فقد رأينا الاختلاف بين الفقهاء ، حول اى الحقين واجب التقدير على الاخر ، حق التجهيز ، ام حق الدائنين ؟

يذهب الحنفيون الى التفرقة بين الديون العينية وهي التى تتعلق بعين من اعيان التركة ، والديون المرسلة وهي التى لا تتعلق بعين من اعيان التركة ، فتقدم الديون العينية على تجهيز الميت ، فمثلا لو كان حق الدائنين المرتبهن متعلقا بمنزل او سيارة ، فانه يتقدم في اخذ دينه

من العين المرهونه ، على حق تجهيز الميت ، لان دينه
مضمون بهذه العين المرهونه ، فهي اذن مقدمه للوفاء
بدينه على سائر الحقوق الاخرى ، لان الميت لم يكن له
حق التصرف فيها حال حياته ، فكذلك بعد مماته .

اما الديون المرسله او العاديه ، الخاليه عن الضمان
فان حق التجهيز مقدم عليها ، لانه لم يخصص لها هذا
الضمان ، المتمثل في العين المرهونه ، فيقدم حق الميت
عليها .

ويذهب الامام احمد ان حق تجهيز الميت ، مقدم
على غيره من الحقوق الاخرى ، فيقدم التجهيز على قضاء
الديون ، سواء كان الدين من الديون العينية ، او كان
من الديون العاديه . وعلّة ذلك ان حق التجهيز من الحقوق
الضرورية للميت ، كحقه حال الحياة في المطعم والطب
والمشرب ، فكما انه لاغنى له عن هذه المتطلبات ، فكذلك
لاغنى له عن التجهيز .

والارجح القول بتقديم التجهيز على حق الدائنين
كما يذهب أحمد ، لان مواراة جسد الميت وما يلزم لذلك
من الحاجات الضرورية ويتعلق بكرامه النفس الانسانية ، كيف
وقد نبه الله تعالى الى اهمية ذلك ، في قصة ابني آدم ،
لما قتل قابيل اخاه هابيل ، في قوله تعالى : **فبعث
الله غرابا يبحث في الارض ليريه كيف يواري سوءة اخيه**
قال ياويلتي اعجزت ان اكون مثل هذا الغراب فأواري سوءة
أخي ، فأصبح من النادمين (١) .

(١) المائدة / آية ٣١ .

ومن غير المناسب ان نلجا الى الحاضرين من المسلمين ، ليقوموا بتجهيزه ، وهو يملك مالا ، ولو كان يتعلق به حق آخر لان هذا لا يخرج عنه كونه ماله .
وقد اخذ قانون الموارث بمذهب الامام أحمد ، وقبيلهم تجهيز الميت على حق الدائنين . .

تجهيز الزوج :

الصحيح عليه وجوب نفقة الزوجه على زوجها ، حال الحياة وهذه حقيقة لا خلاف عليها ، وكان المقتضى لذلك ان يكون تجهيز الزوجه عند وفاتها على زوجها ، لان هذا من النفقه الضرورية التي تحتاجها الزوجه ، كنفقتها حال حياتها ، لكن مع ذلك اختلف فقهاء الحنفية في ذلك .

يرى محمد ، ان تجهيز الزوجه ، يكون في تركتها ان كانت موسرة فان كانت فقيرة ، فتجهيزها واجب على من تجب عليه نفقتها من اقاربها ، وفي الحاليتين ، لا يجب التجهيز على الزوج لانه بالموت انفصت العلاقة الزوجية ، ولا يسبيل الى عودتها ابدا ، فتسقط النفقه عليه تبعا ، ولا يجب التجهيز .

ويرى ابو يوسف ، ان تجهيز الزوجه ، يجب على الزوج ، فيتحمل زوجها ما تحتاج اليه من نفقات غسل وحمل وخلافه . بلا فرق بين ما اذا كانت غنيه او فقيره . لان تجهيزها حال موتها كنفقتها حال حياتها ، فلا يسقط عنه .

وهذا الرأي هو الراجح في المذهب الحنفي ، لانه يثبت لكل من الزوجين في تركه الاخر ، وهذا يتأتى بمعد الموت ، فدل ذلك على ان الرابطه الزوجيه لم تنفص بين

الزوجيين ، ولم تنقطع أثرها كليه . ولان هـذا
يتفق مع الكرامة الانسانية ، لانه اذا كان يجب بها التكريم
في حياتها ، فأولى ان يكرمها بمواراة جثمانها حال المات .
وهذا الرأي هو المعمول به في ظل قانون المواريات
الحالي ، لان الزوج هـ ممن تجب نفقتها على الزوج فيجب
عليه - من ثم - حق تجهيزها .

(٢) جاء في المذكرة الايضاحية : خولف مذهب الحنفية ، فقدمت
النفقة المحتاج اليها في تجهيز الميت ، على الدين الذي يتعلق
بعين التركة كالرهن ، اخذا بمذعب الامام احمد ، لان تقديم
التجهيز على الدين ، يرجع الى ان الميت احوج اليه من فضاء دينه
الذي هو من حاجاته ، ويستوى في ذلك الديون المتعلقة بالعينين
والديون الاخرى .

المبحث الثاني حق قضاء الدين

يعرف الدين بأنه : اسم لمال واجب في الذمة ، يكون بدلا عن شيء آخر^(١) ، على وجه المعاوضة ، مثل القرض وبديل المبيع ، وبديل المتلفات .
ويعتني هذا التعريف ، فان الدين يجب ان تتوفر فيه الخصائص التالية :

- ١ - أن يكون مالا ، فغير المال ، لا يصح ان يكون دينا
- ٢ - أن يكون هذا المال ، قد وجب في ذمة انسان .
- ٣ - أن يكون هذا المال الثابت في الذمة ، بدلا عن شيء آخر ، على وجه المعاوضة ، وعلى ذلك فما ثبت من المال في الذمة ، وليس بدلا عن شيء آخر على وجه المعاوضة ، لا يكون دينا ، وذلك كالزكاة ، بنفقة الاقارب ، ويكون اطلاق اسم الدين عليها ، من قبيل المجاز (٢)

وقضاء الدين واجب بعد تجهيز الميت ، فهو تال فسي المرتبه ، للتجهيز وسابق على حق الموصى له ، في تنفيذ الوصية ، أما انه تال على التجهيز ، فهذا ما لم يسلم به بعض الفقهاء ، كما رأينا ، وأما انه حق سابق على حق الوصي له ، فهذا لا خلاف عليه ، لكن من يراجع النص القرآني في قوله تعالى : من بعد وصية يوصي بها او دين . . يرى أن الوصية مقدمه على الدين ، وهو ما يؤدى الى القول بأن حق الموصى له ، مقدم على حق الدائن ، وليس الامر

(١) فتح القدير ، لابن الهام ، ج ٥ ، ص ٤٣١

(٢) يدل على ذلك ما نصت عليه المذكرة الايضاحية من ان المنسرد ،

بالديون : هي الديون ، التي لها مطالب من العباد

كذلك ، فان تقديم الوصية في الذكر على الدين ، لا يقتضى
تقديمها في الحكم ، فان الحكم هو تقديم الدين على الوصية
ولا يعدو ان يكون تقديم الوصية من باب التنبية على
أمرها ، وعدم التفريط فيها ، لكونها تبرعا من التبرعات
وما يعضد ذلك ان لفظه او لاتدل على الترتيب ، فالمعطف
في الآية لا يقتضى الترتيب .

— وقد ثبت عن النبي — صلى الله عليه وسلم — فيما
رواه على انه قال : رأيت رسول الله — صلى الله عليه وسلم —
بدأ بالدين قبل الوصية .

وقد اتفق الفقهاء على تقديم الدين قبل الوصية .

ولان الوصية فيها تعلق بحق الغير على سبيل التبصر
والدين فيه تعلق بحق الغير على سبيل الوجوب ، والوجوب
يقتضى الالتزام ، بخلاف التبصر ، فان مرده الى مشيئته
الانسان واختياره .

أنواع الديون :

تنقسم الديون الى عدة انواع ، فهي قد تكون ديون مطلقة
او مرسلة ، وقد تكون ديون عينيه . وقد تكون ديون
لله تعالى ، وقد تكون ديون للعبار . واخيرا ، قد
تكون ديون حاله ، وقد تكون ديون مؤجله .

الدين المطلق

الدين الحثي . في الدين المتعلقه بعين المال كله
 في غيره ، مثال ذلك البائع الذي باع عينا للميت ، ولم
 يشرفه المدين ، كدين المرتبه ، بالنسبة للمدين المرهونه
 فان المثل ، استحق بالدين المبيعه ، والمرتهن احق بالمدين
 المرتبه ، لانها كغيرها من غيرها .

وهذا النوع من الدين ، له الاولوية على غيره من الدين
 في الوفاء ، لان الدين فيها ، مخصص بضمان معين ، لسداد
 هو العين المرهونه بالنسبة للدائن المرتبه ، والعين المبيعه
 مخصصه لسداد الثمن ، بالنسبة للبائع فتقدم على الدين
 الاخرى في الوفاء ، بل ان مذهب الحنفية ، يقدم الحق
 في الوفاء بها على الحق في تجهيز الميت نفسه .

الدين المطلقه او المرسله : هي الدين التي لا تتعلق
 بعين المال كده او بعضه ، وانما تتعلق بده الميت حال
 حياته . وهذا النوع من الدين يستوفى من التركة
 ان بقي فيها شيء بعد الوفاء بالدين الحثي ، فان لم يكن
 في التركة الا ما يدين بين الحثي ، كما لو كانت التركة كلها
 من العين المرهونه ، فيسدد الدائن المرتبه ولا شيء
 لصاحب الدين العادي . لان الدين العيني يتعلق
 بأعيان التركة بينما الدين المطلق ، يتعلق بمالية التركة
 فكذا الفرق بينهما في الاستيفاء تبعاً لذلك .

وتنقسم الدين المطلقه بدورها الى دين صحت ، ودين

(أ) د يون الصحة : هي الد يون التي تثبتت ~~بوسيلة~~
بوسيلة اثبات صحيحة لا شك فيها . وهذه الوسيلة الصحيحة ، ~~تثبت~~
في احدى وسائل الاثبات الشرعية ، ولو كان ذلك في حال ~~المرض~~
المرض ، كالبينه او الاقرار ، او النكول عن اليمين . فان كان
الاثبات باقرار المدين او بالنكول عن اليمين ، فيجب ان يكون
ذلك في حال صحه الدين .

ويعتبر الدين من د يون الصحة كذلك ، اذا كان منشأه
بسبب معلوم لا مجال للشك فيه ، كمتزوج امرأه على مهر ~~المهر~~
ولم يؤد مهرها .

(ب) د يون المرض : هي الد يون التي تثبتت ~~بوسيلة~~
من قبل المدين وحده مثل اقرار المريض في مرض الموت ~~بده~~
عليه ، او اقراره فيما له حكم مرض الموت ، كما خرج ~~بمستوفى~~
منه الحد او القصاص ، او نزل الى ساحة القتال ، وأقر عند ~~ثبته~~
بدين عليه ، ليس عليه دليل سوى اقراره فهذا الدين من قبيل ~~د يون~~
د يون المرض ، لان وسيلة اثباته مشكوك فيها ولا يقال ان الاقرار
حججه قاصرة لا تتعدى المفسر .

وأهمية هذا التقسيم تأتي عند الحنفية ، القائلين بالفرق ~~بين~~
بين الصحة . ود يون المرض ، فان د يون الصحة مقدمه عند ~~هم~~
على د يون المرض ، ان د يون الصحة ثبتت بوسيلة صحيحة
لا مجال للشك فيها او اشارة الشبهات حولها ، ومن ثم
فانها د يون قوية بينما د يون المرض د يون ضعيفه ، لانها
لانها ثبتت بوسيلة مشكوك في صحتها وياقرار قاصر ، ~~تقوم~~
حولها الشبهات من كل جانب ، وبالتالي فانها تؤخر في الوقا
بها عن د يون الصحة ، و تأتي في مرتبه لاحقه عليها . فقصد
يكون الامر فيها قد التبس على المريض ، خاصة أنه أصبح في حالة

غير متمتع بكامل قواه العقلية والبدنية ، لما اصابها من الوهن والضعف ، وقد يكون مستترا باقراره ، بهدف الاضرار بالداينين او بحاباه اشخاص آخرين ، غير ذلك ، مما يفسد في العادة امثال هذه الاقرارات .

فاذا اجتمعت ديون الصحة والمرض معا وهي متفاوتة في قوة الاثبات ، قدمت ديون الصحة في الوفاء بها على ديون المرض ، فيستوفى اصحاب ديون المرض ديونهم ان بقي لهم في التركة ، ما يفي بحقوقهم ، بعد الوفاء لاصحاب ديون الصحة بحقوقهم ، فان لم يبق في التركة مال ، فلا شيء لهم ويرى غير الحنفية ، أنه لا فرق بين ديون الصحة ، وديون المرض ، ان العقر في حالة مرض الموت ، يكون في حالة لا تسمح بالكذب ، لانه احوج الناس الى رضا ربه والتقرب اليه ، ومن ثم فهو غير متهم في اقراره .

فساذا اجتمعت ديون الصحة وديون المرض ، يستوفى كل منهم دينه فان لم تف التركة بهذا الدينين جميعا ، فتقسم التركة بينهم بنسبه مقدار دين كل واحد منهم ، من غير تفرقه بين دين الصحة والمرض .

ثانيا : ديون الله تعالى ، وديون العباد :

ديون الله تعالى : هي الديون التي وجبت حقا لله تعالى من غير ان تكون على وجه المعاوضة . وديون الله تعالى عند التحقيق ، هي واجبات اجتماعية ، تشمل حقوقا لفئات معينة من المجتمع . وذلك كالزكاة المفروضة والكفارات ، والندور ، وغير ذلك .

وديون الله تعالى ، لاتجب في التركة ، لانها من قبيل العبادات ، والعبادات تسقط بالموت ، ويجب اؤها من التركة ، اذا اوصى بها الميت ، وتخضع عندئذ للقاعدة في الوصية ، أي انها تنفذ في حدود الثلث .

ديون العباد : هي الديون التي تجب حقا للأفراد بدلا عن شيء على وجه المعاوضة ، كما في القرض ، والاجاره ، وغير ذلك من صور التعامل بين افراد المجتمع .

وهذه الديون هي المقصود في قانون الموارث ، ان — ديون الله تعالى لاتجب في التركة ، وانما الواجب اؤها من التركة ، هي ديون العباد ، وهذا ما افصحت عنه المذكرة التفسيرية لقانون الموارث بقولها : المراد بالديون في المادة — أي المادة الرابعة — الديون التي لها مطالب من العباد ، واما ديون الله تعالى ، فلا تطالب التركة بها ، أخذا بمذهب الحنفية ، وديون الله ، قد تتعلق بعين المال ، وقد تتعلق بذمة المدين ، وهو ما تكلفنا عنه في الديون العينية والديون المطلقة .

ثالثا : الديون الحالة ، والديون الموقجة :

الديون الحالة ، هي الديون التي يجب الوفاء بها في الحال فهذه الديون واجبة الاداء فورا ، دون الاضافة الى زمن مستقبل .

اما الديون الموقجة ، فهي الديون ، التي لم يحن اجلها بعد ، فهي ديون ، يجب الوفاء بها في المستقبل ، في زمن معين .

ويلاحظ الى ان الديون الحالة والموقجة تتعلق بذمة المدين ، فان وفاة الدائن لا اثر له على الاجل ، فهو باق لسـم

يحل ، بعد ، لان ذلك لا يؤثر على شغل ذمة المدين بالدين
وليس الامر كذلك ، بالنسبة لموت المدين ، اذ ان الدائن يتأثر
بموته حتما ، اذ انه الاساس في الوفاء بدينه ، وهو مصد
ثقتة ، ووسيلة قضاء دينه لذلك كان اختلاف الفقهاء في القسور
بحلول الدين المؤجل ، بسبب موت المدين .

يذهب النظر الغالب في الفقه (١) الى ان الدين

المؤجل يحل بوفاة المدين ، ويجب اداؤه من تركته .

وقد استدلوا على ما ذهبوا اليه بالادلة التالية :

— قول الرسول — صلى الله عليه وسلم — نفس المؤمن
مرتبه في قبره بدينه ، حتى يقضى عنه . . فان الحد يثبت
يدل على التعجيل بقضاء الدين والاسراع في الوفاء به حتى
لا تظل رهونه بالدين الذي عليه ، وهذا يوجب حلول اجل
الدين ، ووجوب اداؤه من التركة .

— ولان الاعتبار في منح الاجل ، هو شخص المدين وموته .

فات هذا الاعتبار ، فيحل الاجل ، ولا فائده من الانتظار .

— ولان الدائن يعتقد ان في حياة الدين ضمان له في

الوفاء بدينه ، اذ انه يسعى ويطلب ابواب العمل ، للوفاء بما
عليه من دين ، وبوفاته فاتت كل هذه المعاني ، فيجب من ثم
ان يحل الاجل ، ليستوفي الدائن دينه من التركة .

ويذهب الحنابلة الى ان وفاة المدين ، لا يترتب عليهم

حلول الدين فيبقى الدين مؤجلا الى حين حلول الاجل وعليه

فانه بموت المدين ، لا يجب الوفاء ، بالدين المؤجل من التركة .

وانما ينتظر به الى حين ينقضي الاجل .

(١) يقيد المالكية حلول الدين المؤجل عند موت المدين ، بالا يكون

منان اتقاى بين الدائن والمدين على غير ذلك ، والا يكون موت المدين

بسبب اعتداء الدائن عليه ، والا يتفق الغرما على عدم الحلول .

وقد استدلووا على رأيهم بالأدلة التالية :

— قول الرسول — صلى الله عليه وسلم — من ترك مالا او
حقا فلورثته . . . فيرث الورثة الحق في الاجل عن مورثهم ، طبقا
لما دل عليه الحديث .

— ولان المتعارف عليه ، أن الاجل يمنح في مقابل الزيادة
في المال فلو اعتبرنا الدين حالا ، يموت المدين ، لكان في ذلك
اضيارا بالورثة .

ونعتقد أن رأى الجمهور ، هو الأرجح ، ويجب العمل
به ، لان وجود التركة ، هي الضمانة البديلة عن المدين الذى
مات ، لستوفى منها دينه ، فان الانتظار الى حلول الاجل
قد يترتب عليه تعذر الحصول على دينه . واستنادا الى
دلالة الحديث ، الذى استدلووا به ، فانه ظاهر في الاسراع
بالوفاء بالدين .

المبحث الثالث

حق تنفيذ الوصايا

تعرف الوصية بأنها : تعليق مضاف الى ما بعد الموت هو مندوبه تحبباً في الخير ورغبة في فعله ، وجبرا للتقصير فـسـى بعض الواجبات .

وقد تكون الوصية واجبه ، اذا اوصى بأداء ما يجب عليه من حقوق الله تعالى ، كالكفارات والندور ، والزكاة ، والحج وغير ذلك .

وتنفذ الوصية في حدود الثلث ، مندوبه كانت او مستحبه لاتزيد على هذا الحد ، لتعلق حق الورثة في المال الباقي بعد تجهيز الميت ، وقضاء ديونه اذ ان حقهم في ثلثي التركة بعد اداء الحقين المذكورين ، فما زاد على الثلث فلا ينفذ الا باجازتهم .

وتقيد الوصية بثلث التركة ، لما روى عن سعد بن ابي وقاص قال : جاءني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يعودني من وجع اشتد بي ، فقلت يا رسول الله ، قد بلغ بي الوجع ماترى ، وأنا ذو مال ، ولا يرثني الا ابنة لي ، أفأصدق بثلثي مال ، قال : لا قلت : فألشطر يا رسول الله ؟ قال : لا قلت فالثلث ؟ قال : والثلث كثير ، انك ان تذر ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس . . .

فاذا لم يكن ثمة ورثة ، جازت الوصية بأكثر من الثلث ، لان حظر تنفيذها فيما زاد عن الثلث ، انما هو رعاية لحق الورثة وعدم الاضرار بهم ، ولم يوجد ورثة ، فلا تقيد من ثم - بالثلث^(١)

(١) تنس المادة ٣٧ في فقرتها الاخيرة ، من قانون الوصية عـلـسـى

ذلك بقولها : وتنفذ وصية من لادين عليه ، ولا وارث له بكل ما لـسـه

او بعضه ، بدون توقف على اجازة الخزانة العامة " بيت المال "

والوصية هي الحق الثالث من الحقوق المتعلقة
بالتركة ، بعد التجهيز وقضاء الدين ، وهي تالية لحق قضاء
الديون ، لما روى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه
بدأ بالدين قبل الوصية ، ولانعقاد الاجماع على ذلك .

المبحث الرابع

حق الورثة

حق الورثة في التركة ، تال للحقوق الثلاثة السابقة ، وهي حق التجهيز ، وحق قضاء الديون ، وحق تنفيذ الوصايا ، فما بقى من التركة بعد اداء هذه الحقوق ، يقسم على الورثة بحسب انصبتهم الشرعية ، فان لم يكن هناك ورثة مطلقا استحق التركة ، احد الاشخاص التالية ، بالترتيب الاتي :

اولا : المقر له بنسب على الغير :

كان يقر المورث لآخر ، بأنه اخوه ، فاقراره له بالاخوه فيه تحميل للنسب على الغير ، وهو الاب ويتوقف ثبوته النسب من الاب ، على قبول الاب به .

أما بالنسب لثبوت النسب بالاخوه ، فانه يقضى به أخذ للمقر باقراره لان الاقرار حجه قاصره ، فتلزم في حقيق الميت خاصة ، فاذا مات المقر ولم يكن له ورثة يرثونه ، فان من حق المقر له بالاخوه ، أخذ التركة كلها متى توافق فيه شروط الاقرار بالنسب ؟!

ثانيا : الموصى له بأكثر من الثلث :

الوصيه مشروطه في تنفيذها بالا تتجاوز الثلث ، حرصا على حق الورثة ، وتحقيقا لمصلحتهم ، وعدم الاضرار بهم وهذه المعاني مفتقدة جميعا ، في الفرض الذي نحن بصدد (١) هذه الشروط مجملها : ان يكون المقر له غير معلوم النسب ، ان يصادى المقر له المقر على اقراره ، ان يشهد المقر على اقراره حتى يموت .

لعدم وجود الورثه مطلقا ، بل عدم وجود المقر له بالنسب على الغير ، لذلك يجوز للميت في هذه الحاله ان يوصى بما يزيد على الثلث ، بل يوصى بالتركه كلها ، وتنفذ وصيته فيستحق الموصى له جميع المال ، وهذا عند الحنفية . وعند الشافعية ، لا تنفذ الوصيه بأكثر من ثلث من التركه ، سواء وجد الوارث او لم يوجد .

ثالثا : الخزانة العامه او بيت المال :

اذا لم يوجد الورثه ولا المقر له بالنسب على الغير ، ولا الموصى له بأكثر من الثلث ، شول التركه ، الى الخزانة العامه لينفق منها في المصالح العامه للمسلمين ، ويلوله المسالك الى الخزانة العامه ، يكون باعتباره مالا ضائعا لا مستحق له ، ومن ثم يكون مملوكا لجميع المسلمين .

الباب الثاني

مَقْوَّمَاتُ الْمِيرَاثِ

حَقِيقَةُ الْمِيرَاثِ

الفصل الأول

أَسْسُ الْمِيرَاثِ

الفصل الثاني

الفصل الأول

حَقِيقَةُ عِلْمِ الْفَرِيضَةِ وَالْمِيرَاثِ

تمهيد : في تعريف الميراث

الفريضة مفرد فرائض، على وزن فعيله، والفريضة
في اللغة، التقدير والبيان والقطع، فالتقدير في معنى قوله
تعالى، فنصف ما فرضتم أي قدرتم، والبيان في معنى قوله
تعالى: "سورة أنزلناها وفرضناها" أي بيناها ومنه قولنا فرض
القاضي النفقة أي قدرها، وفرض الشارع الانصب للورثة، أي بينها
بيانا قطعيا لا شبهة فيه، عدلا من الله تعالى وفضلا، وقطعا
لمادة النزاع، وسدا لباب الفتنة والصراع على المال.

والفرض في الشرع: ما ثبت بدليل مقطوع به من الكتاب
والسنة المتواترة والاجماع، وسمى هذا النوع من الفقه فرائض
لأنه سهام مقدرة مقطوعة مبينة، ثبتت بدليل مقطوع به، فقتد
اشتمل على المعنى اللغوي أو الشرعي.

وانما خص الاسم لوجهين، أحدهما أن الله تعالى سماه
بسه فقال بعد القسم: فريضة من الله، والنبى عليه الصلاة
والسلام سماه به فقال: تعلموا الفرائض. والثاني: أن الله
تعالى ذكر الصلاة والصوم، وغيرهما من العبادات مجتمعا
ولم يبين مقاديرها، وذكر الفرائض وبين سهامها، وقدرها
تقديرا لا يحتمل الزيادة والنقصان، فخص هذا النوع بهذا
الاسم، ولهذا المعنى (١).

(١) الاختيار للموصلى، ج ٥، ص ١٠٩.

والمشهور على الالسنه علم الميراث ، وهو مراد فالعلم
الفرائض، فموضوعهما واحد ، وان شئت فقل : انهما سميان
لحقيقته واحدة .

فان اردنا التعرف على معنى الميراث فان الميراث مصدر
ورث يرث وراثته وميراثا ، ومنه الارث ، فهو مصدر للفعل ورث .

والارث في اللغة البقاء ، قال عليه الصلاة والسلام : انكم
على ارث من ارث ابيكم ابراهيم . . . أي على بقية من بقايا
شريعته ، والوارث الباقي ، وهو من اسطء الله تعالى
أي بعد فنا خلقه ، وسمى الوارث لبقائه بعد موت
المورث .

ويعرف علم الميراث بأنه قواعد من الفقه والحساب ، يعرف
بها نصيب كل وارث من التركة . ان عن طريق تطبيق هذه
القواعد ، وباستخدام الطرق الحسابية المعروفة ، يتحدد
نصيب الوارث ، ومقدار ما يحصل عليه من التركة .

وتجدر الاشارة ، الى أن الميراث عند الفقهاء ، يراد به
استحقاق الوارث نصيبا في مال المورث ، فهو خليفة عنه ،
وامتداد لحياته ونظرا لهذه العلاقة القائمة بينهما ، كان
حصوله على المال كله او بعضه ، كأثر يترتب على ذلك .

فالميراث على ذلك يتضمن انتقال مال المورث الى الوارث
على سبيل الخلافة ، فكان الوارث انتقل اليه بقيه ميسال
المورث .

المبحث الاول
أدلة مشروعية الميراث

تناولت الأدلة الشرعية ، احكام الميراث ، بنصوص مجمله ،
واخرى تفصيليه ، وافردت هذه النصوص العديد من المسائل
الجزئية ، بالشرح والتفصيل ، بما لم تتناوله في العديس
من القضايا الاخرى الدينيه والدنيويه على سواء ، وكان الاصل
في هذا القرآن الكريم ، والسنة المطهره ، واقوال الصحابه .
اولا : القرآن الكريم :

وضع القرآن الكريم ، الضوابط العامه ، وتضمن من الاحكام
التفصيليه المتعلقة بالميراث ، ما يمثل التشريع الرئيسي ، والمصدر
الاول ، الذي ترجع اليه ، وتتبنى عليه الاحكام التي وردت
بالادله الاخرى ، ومن ذلك :

١ - تقرير نصيب في التركة لكل من الرجال والنساء ، فلا
يجوز ان يستأثر الرجال بالتركة ، ويحرم النساء ، كما كان الحال
عند العرب في الجاهلية ، لان ضعف المرأة ادعى الى فرض
نصيب لها في الميراث ، وليس العكس ، لانها بحاجة الى المال
ولتقدير الاسلام لدور المرأة ، في المجتمع الاسلامي ، وتنويعها
بأهميته ، ورعاية لافراد الاسرة رجالا ونساء . وقد جاء
ذلك في قوله تعالى : للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون
، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والاقربون ، مما قل منه او اكسر
نصيبا مفروضا (١)

(١) سورة النساء آية ٧ .

ففي الآية دلالة على استحقاق الرجل والمرأة ، لنصيب معين قليل او كثير ، حسب قواعد الميراث ، وهذا النصيب مفروض ومقسر لاجال لتغييره او التحكم فيه بدعوى زائفة ، كالادعاء بأن نسي توريث المرأة ، اخراج للمال عن نطاق الاسرة ، وتمتع الغريباء عن الاسرة به ، فيعطى للرجال وتحرم النساء ، حتى لا يذهب هذا المال لازواجهن .

٢ - عدم التفرقة في الميراث بين الصغير والكبير من الاولاد فالصغير كالكبير في اصل الاستحقاق ، وفي مقدار النصيب الموروث ، ولا تفرقة بين الذكورة والانوثة في اصل الاستحقاق ويراعى هذا الوصف في المقدار الذي يحصل عليه كل منهما في الغالب الا من الحالات . وهذا ظاهر في قوله تعالى واذ حضر القسمة اولوا القربى واليتامى والمساكين ، فارزقوهم منه ، وقولوا لهم قولا معروفا (١) . وقوله تعالى . يوصيكم الله في اولادكم للذكور مثل حظ الانثيين (٢) .

ان تقرير هذين الضابطين ، له اهميته ، اذا علمنا ان العرب كانوا يحرمون المرأة والذرية الصغيرة ، يدل عليه انه لما توفي اوس بن ثابت ، وترك زوجا وثلاث بنات له منهنما فقام رجلان هما ابنا عم الميت ووصياه فأخذوا ماله ولم يعطيا امرأته ولا بناته شيئا . فذكرت المرأة ذلك لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - فدعاها النبي صلى الله عليه وسلم - فقالا يا رسول الله : ذريتها لا تركب فرسا ولا تحمل كلاء ، ولا تقاتل عدوا

وهذا المسلك من جانب العرب ، هو الذي دعا الى نزول الايات المذكورة لتصحيح هذا المسلك الخاطيء ، واعادة الامور الى نصابها الصحيح ، بتوريث المرأة ، وضعاف الذرية .

٣ - تقدم الديون والوصايا ، على توزيع التركة ، رعاية لحقوق الدائنين الموصى لهم ، وهذا ما جاء به النص في قوله سبحانه وتعالى : من بعد وصية يوصى بها أو دين
ففي الآية دلالة على ان الحقوق المتعلقة بالتركة كالدائنين والوصايا ، يجب ادائها الى اصحابها ، لان تشريع الميراث وضع لاعطاء كل ذي حق حقه .

٤ - تحريم الميراث بالتبني ، فقد كان سائدا عند العرب ان يتبنى العربي غلاما اذا اعجبه ، فاذا تبناه خول له من الحقوق ما للولد الصلب ، ومن ذلك ان يرثه الغلام اذا مات . كما لو كان ابنا صلبيا له . فجاء نص القرآن وأبطل ذلك في قوله تعالى : ادعوهم لآبائهم هو اقسط عند الله ، فان لم تعلموا آباءهم ، فآخوانكم في الدين ومواليكم . الاخزاب الاية / ٥

٥ - منع الاضرار بالورثة ، فليس للمورث اعتماد على انه صاحب المال ان يعمد الى الاضرار بورثته ، عن طريق التصرفات التي تعود بالضرر عليهم كتصرفاته في مرض الموت وايضا باكثر من الثلث . . . الخ وهذا منهي عنه النص في قوله تعالى : غير مضار وصية من الله . . . فان الضرر منهي عنه شرعا ، فانه لا ضرر ولا ضرار في شريعة الاسلام .
والى جانب ذلك فان القرآن الكريم ، تضمن الكثير من الاحكام التفصيلية نصت عليها الايات التالية .

— قوله تعالى : يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فان كن نساءً اً فوق اثنتين ، فلهن ثلثا ماترك ، وان كانت واحدة فلهما النصف ، ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد ، فان لم يكن له ولد وورثه ابواه ، فلأمه الثلث ، فان كان له اخوة فلأمه السدس ، من بعد وصية يوصي بها او دين ، آباءكم وابناؤكم ، لاتدرون أيهم أقرب لكم نعمًا فريضه من الله ، ان الله كان عليماً حكيمًا (١) . . .

بينت الاية في صدرها ميراث الاولاد ، فالولد له سهمين والبنت سهم واثنان من النساء فصاعد لهن الثلثان ، والواحد لها النصف .

وقد انتقلت الاية الى ميراث الابوين ، وابانت ان لكل واحد منهما السدس ، وذكرته الميراث في حالة وجود الولد او عدم وجوده ، كما سنفصل .

قوله تعالى : ولكن نصف ماترك ازواجكم ، ان لم يكن لهن ولد ، فان كان لهن ولد فلكم الربع مما تركن من بعد وصية يوصين بها او دين ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم ولد فان كان لكم ولد فلهن الثمن مما تركتم من بعد وصية توصون بها او دين وان كان رجل يورث كلاله او امرأه وله اخ او اخت فلكل واحد منهما السدس فان كانوا اكثر من ذلك ، فهم شركاء في الثلث من بعد وصية يوصي بها او دين ، غير مضار وصية من الله والله اعلم حليم (٢) . صدق الله العظيم .

بينت الاية ميراث كل من الزوجين في حالة وجود الفرع الوارث او عدم وجوده الخ ماجاء بها .

— قوله تعالى : يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله ، ان امرؤ هلك ليس له ولد ، وله اخت فلها نصف ماترك ، وهو يرثها

ان لم يكن لها ولد فان كانتا اثنتين فلهما الثلثان مما ترك وان كانوا اخوه رجالا ونساء ، فللذكر مثل حظ الانثيين ، بيِّن الله لكم ان تضلوا ، والله بكل شىء عليم . . .

بينت الاية ميراث الكلاله ، وميراث الاخت اذا كانت واحدة وميراث الاخوات عند التعدد اثنتين فصاعدا .

ثانياً : السنة المطهرة :

جاءت السنة المطهرة ، بالعديد من الاحاديث النبويه التى دلت على بعض الاحكام العامه ، والاحكام التفصيليه كذلك الاحاديث ذات الدلاله العامه :

— مرواه الجماعة عن ابن عباس عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : الحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فملاولى رجس ذكر . . .

— مرواه احمد وابن ماجه عن ابى امامه بن سهل قال : كتب عمر الى ابى عبيده ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : قال : الله ورسوله مولى من لا مولى له ، والخال وارث من لا وارث له .

— مرواه احمد وابوداود وابن ماجه عن المقداد بن سعد يكره عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : من ترك ما لا فلورثته ، وانا وارث من لا وارث له ، وأعقل عنه وأرثه ، والخال وارث من لا وارث له ، يعقل عنه ويرثه .

— مارواه احمد والترمذى وابن ماجه عن علي قال :
انكم تقرءون هذه الاية : من بعد وصية يوصى بها او دين
وان رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قضى بالدين
قبل الوصية .

فهذه الاحاديث تعتبر ذات دلالة عامة لانها جاءت بقواعده
عامة يجب اتباعها والسير على هديها عند تقسيم التركة على
اصحابها .

الاحاديث ذات الدلالة الخاصة :

— مارواه البخارى عن ابن مسعود ، فى بنت و بنت ابن واخت
، قال : لا قضين فيها بقضاء النبي — صلى الله عليه وسلم — او
قال : قال النبي — صلى الله عليه وسلم — لابنه النصف
ولابنه الابن السادس ، وما بقى فلاخت .

— مارواه احمد عن زيد بن ثابت ، انه سئل عن زوج ، واخت
لابوين ، فأعطى الزوج النصف ، والاخت النصف . وقال حضرت
رسول الله — صلى الله عليه وسلم — قضى بذلك .

— مارواه الدارقطنى برسلا ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، قال
: اعطى رسول الله — صلى الله عليه وسلم — ثلاث جدات
السدس ، اثنتين من قبل الاب ، وواحدة من قبل الام .

فهذه الاحاديث ، تعد ذات دلالة خاصة ، لانها اثبتت الاحكام
تفصيلية بشأن ميراث بنت الابن مع البنت ، وميراث الزوج
والاخت وميراث الجدات ، وجميعها تتعلق بتوزيع التركة
على الورثة .

الثالث - اقوال الصحابة :

كان الصحابة أعلم الناس بعد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بقضايا الميراث ، وكان أعلمهم بذلك زيد بن ثابت فقد روى ان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال ارحم أمتي بأمتي ابو بكر ، واشدها في دين الله عمر و اصدقهما حياء عثمان ، واعلمها بالحلال والحرام معاذ بن جبل واقربها لكتاب الله عز وجل ابي ، واعلمها بالفرائض زيد بن ثابت ولكل أمه أمين ، وأمين هذه الامه ابو عبيد .

وكذلك كان من اعلم الصحابة بها علي بن ابي طالب ، وعبيد الله بن مسعود وقد قضى الصديق ابو بكر بتوريثه الجسد ، السادس ، كما قضى عمر بمثل ذلك ، ويومئذ عنده انه قال للجسد ، لما سألته ميراثها فقال : مالك في كتاب الله شي ، ولكن هو ذاك السادس ، فان اجتمعتما فهو بينكما ، وايكنيا خلت به ، فهو لهما .

وقد روى عن عمر بن الخطاب انه قضى في المسألة المشتركة وتسمى ايضا بالمسألة العمرية وتتحقق اذا وجد اثنان فأكثر من الاخوة والاخوات لام ، ووجد معهم أخ شقيق او اخوة اشقاء بالانفراد او مع أخت شقيقه او اخوات اشقاء ، واستغرقت الفروض كل التركة ولم يبق شي منها يرثه الاخ الشقيق ، او الاخوة الاشقاء تعصيا ، فقد قضى عمر بالتشريك بين الاخوة والاخوات لام ، والاخوة والاخوات الاشقاء ، في الثلث بالسوية بينهم لافرق بين الذكر والانثى ، لانهم جميعا من ام واحد ، ويزيد الاخوة الاشقاء القرابة من جهة الاب فيجب الا يشاروا من جزاء هذه القرابة ويحرموا من الميراث . لان الشبان

أن الزيادة في القرابة تنفع ولا تضر .
وللامام على وزيد ابن ثابت أقوال في ميراث الجد مع الاخوة
والاخوات لا بويين أو لأب ، حيث قالوا بالمشاركة بين الجد والاخوة
والاخوات لا بويين أو لأب ، وسنبين ذلك في حينه .
وقد روى اجماع الصحابة على توريث الجد لأب عند عدم الأب
وكذلك نصيب ابن الابن عند عدم الابن ، ونصيب الاخت لأب عند
عدم الأب .
كما روى عثمان بن عفان الرد على احد الزوجين ان لم يكن
هناك وارث من أصحاب الفروض ، ولامن العصباء ، ولا من ذوى -
الارحام وهذا يريك الى أى مدى كانت مساهمة الصحابة في بيان
احكام الميراث .

البحث الثاني
منزله علم الميراث

علم الميراث من أنفع العلوم ، وأشرفها قدرا وأرفعها منزله . وحسبه ان الله تعالى هو الذي تولى قسمته بنفسه ونص على كلياته وجزئياته ، في بيان محكم لا عوج فيه ولا تسواه وقد اورد القرآن الكريم بعض هذه المعاني المحكمة ، التي جعلت الحق سبحانه يقدره بنفسه من غير ان يتركه لنبيه او ملك ، فقد قال تعالى : **آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا . . .** فان الله وحده هو الاعلم بالاقرب نفعا ، وانى للانسان ان يعلمه فان الانسان قد يأتيه النفع الدنيوي او الاخروي او هما ، من ابيه ما لا يأتيه من ابنه ، وقد يكون بالعكس ، فكان النفع متوقع ومرجو من هذا ، كما هو متوقع ومرجو من الاخر فلهذا فرضنا لهذا اولهذه ، وساويننا بين القسمين في أصل الميراث .

وقوله تعالى : **فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ** ، ان الله كان علينا حكيمًا . . . أي ان ما ذكره الله تعالى من تفصيل في احكام الميراث ، واعطاء بعض الورثة ، اكثر من بعض ، وهو فرض من الله حكم به وقضاه ، والله عليم حكيم ، لانه يضع الاشياء في مجالها ويعطي كلا ما يستحقه بحسبه . . . في غير مجابهاه لطرف على حساب طرف آخر ، وفي غير ضرر لاي من المستحقين في التركة .

(١) تفسير القرآن العظيم ، لابن كثير ، ج ٤ ، ص ٢٠٠

وقد جاءت السنة الشريفه ، ببيان فضل الميراث والحسب
على تعلمه ، وذلك في قول النبي - صلى الله عليه وسلم - فيما
رواه ابن مسعود : تعلموا القرآن وعلموه الناس ، وتعلموا
القراءات لموها ، فاني امرؤ مقبوض ، والعلم مرفوع ، ويوشك
ان يختلف اثنان في الفريضة ، فلا يجد ان احدا يخبرهما
ويروى لنا النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : تعلموا الفرائض
فانه من دينكم ، وانه نصف العلم ، وانه اول علم ينزع من امتي
رواه ابن ماجه .

وروى عن عبد الله بن عمرو ، ان رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - قال العلم ثلاثة ، وما سوى ذلك فضل
آيه محكمه ، او سنة قائمة او فريضة عاد لة .

يقول القرطبي في بيان معنى الحديث : الاية المحكمة
هي كتاب الله تعالى والسنة القائمة هي الثابتة ما جاء
عنه - صلى الله عليه وسلم - من السنن الثابتة ، وقوله
او فريضة عادله ، يحتمل وجهين من التأويل احدهما ان
يكون من العدل في القسمة ، فتكون معدله على الانصاف
والسهام المذكورة في الكتاب والسنة والوجه الاخر : ان تكون
مستنبطه من الكتاب والسنة ومن معناهما ، فتكون هذه الفريضة
تعديل ما اخذ من الكتاب والسنة ، اذا كانت في معنى ما اخذ
منهما نصفا (١)

(١) تفسير القرطبي ، ج ٥ ، ص ٥٦

ويؤخذ من هذه النصوص ، أن لعلم الميراث أهمية كبيرة في مجال التشريع وفي مجال العلاقات بين الناس ، فهو يتولى أهم الجوانب ، وهو جانب الثروة والملكية بالتنظيم ، ويقوم بتقسيمها بين مستحقيها بالعدل والقسطاس المستقيم .

من أجل ذلك فإن تعلم الموارث وتعليمها تكون واجباً على الأمة وهو ما يستفاد من حديث الرسول - صلى الله عليه وسلم - تعلموا الفرائض . . . فإنه يفيد الأمر بالإمارة يدل على الوجوب ، فإذا قام به بعض الأمة سقط الأثر عن الباقين

وأمثالاً لهذا الأمر ، أولاه الفقهاء عناية فائقة وتناولوا مباحثه وفصلوا أحكامه بالشرح والتفسير وضبطوا مسائله يدرك ذلك من بطلع على أحكامه ، ويتأمل دقائقه وجزئياته

ومره ذلك إلى تيسير مسائله على الناس ، وحل معضلاته فإن العلم ينسى ، كما أخبر بذلك الرسول - صلى الله عليه وسلم - ويوشك أن يختلف اثنان في الفريضة ، فلا يجدان أحسداً يخبرهما ، لذا أفرد بعض الفقهاء بالتصنيفات رعايته واهتماماً بشأنه عند الله تعالى وعند الناس .

المبحث الثالث

حكيمه مشروعيه الميراث

الاسلام دين الفطره ، وقد سن تشريعاته بما يتوافق مع هذه الفطره ، فهو لا يضاها الطبيعة البشريه ، وانما يحرص عليها ، ويرسم لها من السبل ما يحقق نفعها ويكفل سعادتها ، وتشريع الميراث ، خير نموذج على هذه الحقيقه اذ انه يحث الانسان على العمل ، وتوفير افضل سبل الرزق له ولاسرته ، ثم يكفل له نقل ما كسبه الانسان من ثمره الى عقبه واقرب الناس اليه .

واصل ذلك ان الانسان مدفوع بالغريزه الفطريه وباعتبارات اجتماعيه الى ان يهيئ لنفسه واسرته المسكن والملبس والمطعم الحسن ، وفي سبيل ذلك يجد ويكد في هذه الحياه ويضحي راضيا براحته ، من اجل توفير هذه المتطلبات ، وهو معتبط بذلك ، ان يرى اثر ذلك على ذويه وبنى مجتمعه .

وفي العاده فان الانسان لا يفتح بتوفير ما يمد حاجته واسرته فقط ، بل هو يسعى الى المزيد ، لينال شرف السعي وجمال الاحدثه وهو يعلم ويرغب في ان يلبس حاجه ذويه ويهدى ، فالى ان يؤمنهم من غائله الفقر ، وخطوب الدهر ، لذلك فانه يقرع ابواب الرزق ليصع غدا افضل ومستقبلا ارحب لذريته واولاده .

من اجل ذلك ، حقق تشريع الميراث في الاسلام للانسان هذه الرغبه الجارمه التي قد تكلفه حياته فعمل على ان ينتقل ماله بعد وفاته الى اقرب الناس اليه ، ليقى ذكره وتتصل

سلسلته ، ويكون حيا في صورة اولاد وذويه ، وقد علم الله تعالى مكنون النفس الانسانية وما تحرص عليه ، فالانسان أميل الى ان يحل ابناءه محله ، وان يوفر لهم كل متطلبات الحياة ، ويحصلوا على ما تركه لهم ، ويهنأوا بحياة طيبه من بعده ، فجعل الاسلام أبناء المتوفى هم مالاه خلاقه عنه جبرا عنهم بعد وفاته ، ان ينتقل المال اليهم ولو لم يكن راضيين بانتقاله راغبين فيسه .

وأهميه ذلك تبرز ، في ان هذا النظام يدفع الانسان الى العمل وطرق ابواب الرزق المختلفه ، فيعمر الكون ، ويزدهر المجتمع وترقى الأمم ، ويغدو الانسان الى عمله مطمئنا الى ان سعيه وكده مصيره ان يثول الى ذريته واولاده ، ان لسو علم الانسان أن ماله سيثول الى غير اولاده وذويه لما جسد في عمله ، ولما ضحى براحته ، ولو فعل ، فانه يتفق ما حصل عليه من مال ، وقد يبده في الامور غير المشروعة فضلا عما ينشأ عن ذلك من بغضاء وعدوات بين الناس .

المبحث الرابع

ضوابط الميراث

ثمة ضوابط معينة ، تحدد معالم الميراث وترسم ابعاده ، وتحقق له هدفه اولا وهو اعطاء ذوى الحقوق حقوقهم على اساس من العدل والحسنى .

— جعلت الشريعة الاسلامية ، معيار قوة القرابة والدرجة الاساس فى الاستحقاق فى التركة ، لما فيه من مسايرة للفظرة وتحقيق لسعادة وقضاء على الاحن والعداوات واشاعة روح التعاون بين افراد الاسرة فالابن مقدم على ابن الابن ، والاب يقدم على الجد ، وهكذا .

— قررت الشريعة لعلاقة البنوة والابوة والزوجيه اولوية فسي الاستحقاق من التركة ، فلا يحجب حجب حرمان من الميراث ممن ينتسب الى هذه العلاقات وهم الابن ولبنت والاب والام والزوج والزوجيه وان كانوا يحجبون حجب نقصان ، فى بعض الحالات .

— فرضت الشريعة للمرأة والصغار حقا فى التركة على غير ما كان جاريا عند العرب بل فرضت هذا الحق للجنسين فى بطن أمه ، حمايه لهؤلاء من الفاقة وحفظا لهم من الضياع .

— ارسى الفقه مبدأ أن كل قريب يدل على الميت بنوارث لا يرث مع وجوده ، فلا يرث ابن الابن مع الابن ، لانه يدل على الميت به ، ولا يرث الاخ مع وجود الابيه لانه يدل على الميت بسنه .

وشمة استثناء على ذلك ، بالنسبة ، للاخوه لام ، فانهم يرثون مع الام ، وكان الاصل الا يرثو ، لانهم يدلون السي الميت بها .

— يعتبر الميراث نظام اجباري ، لا يخضع لارادة الانسان ولا تسرى عليه تلك القاعدة التي تقول : العقد شريعة المتعاقدين . . . لانه ليس نظاما تعاقديا ان هو يدخل في ملك الانسان ، جبرا عنه .

القاعدة العامة في توريث من تساووا في القرابة والدرجة
١٠ نصيب المرأة على النصف من نصيب الرجل وهذا تطبيق للنص في قوله تعالى : يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثلاً حظ الانثيين . . . ومنشأ هذا ليس محاباة الرجل على حساب المرأة ، وانما المنطلق هو النظر الدقيق الى طبيعته مسئولية كل منهما ، والاعباء التي يتحملها كلاهما ، فالرجل مكلف بالانفاق على بيته واسرته ، متى كان قادرا على السعي والكسب ، ولا يتحمل عنه احد مسئولته في ذلك بينما المرأة لا تتحمل مسئولية في الانفاق على احد ، ناهيك عن أنها لا تتحمل مسئولية الانفاق على نفسها .

لان القواعد الاسلامية ، تجعلها في كف الرجل صغيره ام كبيرة ، لبيتولى الانفاق عليها ، فالاب ينفق عليها صغيره والزوج ينفق عليها كبيرة .

أقامت الشريعة سياجا واقيا ، على حق الورثة بالنسبة لصاحب المال ، المريض مرض الموت ، فمنعت سرعان التصرفات الصادرة منه والتي تضر بالورثة ، واجازت له الوصية في حدود الثلث ، واستجاب له لداعي — الخير فيه . —

الفصل الثاني أسباب الميراث

تعريف :

نقصد بأسس الميراث ، تلك الدعائم والمرتكبات التي يبتنى عليها والتي لا وجود له بدونها ، فهي التي تقيم كيانه وتشخيص بنيانه ، وتمثل هذه الاسس في اركان الميراث ، واسبابه وشروطه ، وخلصوه من الموانع التي تحول بينه وبين مريسيه احكامه ، وترتب آثاره .

ولنتناول اركان الميراث في كلمه موجزه ، نعقبها ببيان اسباب الميراث ، وشروطه ، والموانع التي تمنع منه .

المبحث الاول

أركان الميراث

الركن هو جزء الشئ يوجد بوجوده وينتفى بانتهائه ،
كالركوع للصلاة ، والحائط للبيت ، وفيما يتعلق بالميراث
فانه له اركاننا لا بد من وجودها ، وهي ثلاثة ، المورث والوارث
والموروث ، ويترتب على وجود هذه الركان الثلاثة تحقق
الميراث ، وعلى تخلفها او تخلف احدها عدم تحقق الميراث .

اولا : المورث : المورث بتشديد الراء ، هو
الميت صاحب التركة المراد تقسيمها على الورثة ، وهذا
المورث هو الركن الاساس في الميراث ، والمورث هو الميت
حقيقه ، بالمشاهدة والمعائنه ، او هو الميت حكما بأن حكم
القاضي بموته ، وهو المفقود ، فانه ميت حكما لا حقيقه ،
لا احتمال حياته . او الميت تقديرا ، كالجنين الذي ينزل
ميتا نتيجة الجنايه على أمه .

ولا يعتد قانون الموارث بالموت التقديري . ، فإن
الجنين الذي ينزل من بطن امه ميتا لا يرث ولا يورث لان
فاقد لاهلية الملك حالا ومآلا .

ثانيا : الوارث : هو الشخص الذي ينتمى الي
الميت ، بسبب من أسباب الميراث ، فهو يستحق في التركة
، وان لم يرث بالفعل لوجود مانع يحول بينه وبين الميراث .

ثالثا : الموروث : وهو التركة التي يخلفها المورث
عن الاموال والحقوق كالنقود والعقارات والالات ، والحقوق
المالية او الحقوق ذات الطابع المالي ، مما ذكرناه سابقا
وهي الاشياء التي تنتقل بالحلافه من المورث الى الموارث
ولا بد من وجودها فبدونها لا يكون ثمة ميراث ، لعدم وجود
المال او الحق الذي تتحقق فيه الخلافة عن الميت ، والذي
يكون محلا للتقسيم على الورثه ، ومن ثم لا يتحقق الميراث
لفقد ركن من اركانها .

المبحث الثاني

اسباب الميراث

يلزم لتحقق الميراث ان يوجد احد اسبابه ، وهي ثلاثة
القرباه النسبية ، والزوجيه ، والولاء . والسبب الاول منها
وهو القرباه ، اقواها ، واوسعها دائرة وشمولا يليه الزوجيه
لما فيه من المصاهره ، والمساكنه بين الزوجين ، لذلك
كان الاتفاق عليهما من جانب الفقهاء ، ويأتى فى المرتبه الثالثه
الولاء وهو قرباه حكميه غير حقيقيه ، لذلك ثار خلاف بين
الفقهاء بشأنه .

السبب الاول : القرباه النسبيه

يراد بها الرابطه النسبيه الناشئه عن الولاد ، بين
الوراث وبنورث او بمعنى آخر ، فانها الصلة النسبيه القائمه
بين المورث و كل من اصوله وفروعه وحواشيه .
وتنحصر هذه الصله فى فروع الميت وهم الابناء واصولهم
وهم الاباء ، وفروع اصوله وهم الاخوه والاعمام .
والقرباه من الاسباب الرئيسيه للميراث ، لقوة الصلة
فيها وعمل الرابطه القائمه بين افرادها ، لذا فان من افرادها
لذا فان من افرادها ما يعتبر حياته امتدادا لحياة الميت
كالابناء ، فهم امتداد لالبا ، واحياء لذكراهم .

والقرايبه النسبيه ، انواع ثلاثه :

١ - اصحاب الفرض ذوى القرايه النسبيه وهم الورثه
الذين لهم نصيب محدد معين من الشارع كالنصف الربيع
والثلث والسدس ، وباستقراء هو لاء الورثه علم انهم عشرة افراد
سبع نساء وهن : الجده الصحيحه ، والينت ، وبنات الابن
والاخذت الشقيقه ، الاخذت لاب ، الاخذت لام ، الام . وثلاثه
رجال هم الاب ، الجد ، اب الاب ، الاخ لام .

٢ - العصبات النسبيه : وهم اقارب الميت المذكور
الذين لا ينتمون اليه بواسطه انثى ، وليس لهم نصيب محدد فيها
وحكم تورثهم انهم قد يأخذون التركة كلها ، عند الانفصال
ولم يوجد اصحاب فرض . وقد يأخذون الباقي من التركة بعد
اصحاب الفرض ، وقد لا يأخذون شيئا ، ان استنفد اصحاب
الفرض التركة . كما لو ماتت عن زوج واخذت شقيقه ، وعم
فلزوج النصف ، وللاخذت النصف ، ولا شئ للعم ، لانه عصبه
لم يبق له شئ من التركة .

وتشمل العصبات النسبيه :

- فرع الميت ، الابن وابن الابن وان نزل .
- اصل الميت ، الاب ، اب الاب ، وان علوا .
- فرع اب الميت ، وهم ، الاخوه الاشقاء ، الاخيرة لاب ، واولادهم
وان نزلوا
- فرع جد الميت : وهم ، الاعمام الاشقاء ، الاعمام لاب ، واولادهم
وان نزلوا

٣ - ذوا الارحام : وهم ذوا القرايبه من غير اصحاب
الفروض والعصبات الذين ليس نصيب محدد في التركة مثل الخال
والخاله والعمه وبنات العم ، وابن البنت وبنات البنت وابن الاخذت

بينت الاخ ، والجسد غير الصحيح وهو اب الام ومن عسى
شاكتها - عم .

السبب الثاني : الزوجية

الزوجية سبب يوجب التوارث لمن كان حيا منهما بعد وفاة
الزوج الاخر ، فيرث الزوج زوجته اذا ماتت وترث الزوجه زوجها
اذا مات ، وذلك مرجعه الى قوة الرابطة بين الزوجين فان
كلا منهما قرين الاخر ، وشريكه في متاعب الحياة والامهسا
ولان كلاهما يصبحان كيانا واحدا وينشئان اواصر جد يـ
تتمثل في شرة الزواج ، ترتب حقوقا اصليه ومنها الميراث فكان
من اللازم ان يثبت لهما الميراث .

والزوجية التي يترتب عليها الميراث ، هي الزوجية
الناشئة عن العقد الصحيح فاذا كان العقد صحيحا ورث احد هما
الاخر مطلقا ، سواء حدث دخول ام لم يحدث بل ولو لم يحدث
خلوه ، لعموم قوله تعالى : ولكم نصف ما ترك ازواجكم . . فان
الاية لم تشترط في تحقق الميراث الدخول ، فبينت الميراث
بمجرد العقد الصحيح ولما روى ان النبي - صلى الله عليه وسلم -
قضى في بروع بنت واشق ، ان لها الميراث ، وكان زوجها قد
مات عنها قبل الدخول بها ، ولم يكن فرض لها صداقا . . .
ومفهوم ذلك ان الزوجية التي نشأت عن عقد باطل ، فسي
عقد الزواج الذي لم يكن مشروعا لا بأصله ولا بوصفه ، كزواج
المحرمات او زواج الدعوى لا يترتب عليه الميراث ، لان العقد
الباطل في حكم المنعدم ، فلا يترتب عليه آثار مطلقا .

وكذلك الشأن اذا نشأت الزوجية ، عن عقد فاسد
وهو ما شرع بأصله دون وصفه ، كالزواج بدون شهيد
ولا يترتب عليه الميراث ، ولا يرث اى من الزوجين صاحبه
لانه قد انه احد شروط الصحة فأحدث خلافا في العقد من
الميراث .

أثر الطلاق على الميراث :

يترتب الميراث على الزوجية القائمة بين الزوجين حقيقة
بأن مات احدهما والحياة الزوجية قائمة بالفعل لم يحدث بهما
طلاق .

كما يترتب الميراث على الزوجية القائمة حكما بين الزوجين
وهي الزوجية التي طرأ عليها الطلاق الرجعى ، وكانت المرأة
لا تزال في العدة ، فاذا مات اى منهما ورثه الاخر ، لان الطلاق
الرجعى ، لا يزيل الرباط الزوجية فهي باقية طوال فترة
العدة ، ومن حق الزوج ان يراجع زوجته رغما عنها .

وليس الامر كذلك بالنسبة للطلاق البائن ، لان الطلاق
البائن ليست الزوجية قائمة فيه حقيقة او حكما ، فهو يزيل
الرباط الزوجية ، لذلك فانه لا يحق للزوج ان يراجع زوجته
فيه ، وهذا الحكم فى حالة الصحة وعدم المرض .

اما فى حالة مرض الموت ، فلو طلقها الزوج طلاقا بائنا
بارادته الحره بغير رضاها ، ولم يكن الطلاق على المال ، ومات
وهى فى العدة ، فانها ترثه ، لانه يعتبر بهذا الطلاق قارا .
من الميراث ، او يعتقد انه اراد ذلك فحيث انه طلقها بائنا
فى مرض موته ، فهو قريبنه على قصد حرمانها من الميراث
فيعامل بنقيض مقصود .

ولو ماتت هي ، بعد الطلاق ، ولا تزال في العدة ، فلا يرث منها لانه يجب الا يستفيد بسوء نيته .
ويتحقق الفرار من المرأة كما يتحقق من الرجل ، ولو طلقته في مرض موتها ، في حالة ما اذا كانت العصبية بيدها ، فلو ماتت وهي في العدة لا ترث منه ، معاملة لها بنقيض مقصودها .

ويشترط لميراث المطلقة بائنا في مرض الموت ان تكون في العدة عند وفاة زوجها ، فلو مات بعد انقضاء عدتها فلا ترث منه ، عند الحنفية وهو ما اخذ به قانون الموارث . ويرى الحنابلة ان المطلقة ترث من زوجها الذي طلقها فارا من ميراثها اذا مات في مرض موته بعد انقضاء عدتها وهو ما كان ينص عليه مشروع قانون الموارث (١) (١) .

السبب الثالث : السولاء

الولاء قرابة اعتبارية رتب الشارع عليها الميراث ، بسبب الاعتراف او المحالفة فهذا السبب في الاصل لا يوجب ميراثا ، لعدم وجود القرابة الحقيقية القائمة على رابطته النسب او الدم ، لكن لما كان المعتقد قد احسن النسب عتيقه ، وأنعم عليه بالحريه ، فقد انتشله من السرق فكانه احياء بعد عدم ، كذلك فان المولاه بين شخصين ترتب حقوقا لكل منهما على الاخر ، لطبيعة العلاقة الخاصة الناشئه عن هذه المولاه ، لذا فقد اعتبر الشارع ذلك قرابة حكميه ، رتب عليها أثرها ، بأن جعلها من اسباب الميراث .

(١) كان مشروع هذا القانون في م ١١ منه يقضى بتوريث الزوجه

من زوجها ، الذي طلقها فارا من ميراثها ، اذا ماتت في مرض العرس ، ولو بعد انقضاء عدتها ، مالم تتزوج قبل موته ، ولكن عند ما عرض المشروع على لجنة الشئون التشريعيه بمجلس النواب رات الاخذ بالمذهب الحنفي الذي يشترط لميراثها ان يكون قبل انقضاء عدتها .

والميراث بالولاء ، بهذا النظر ينقسم الى قسمين :

أ - ولاء الاعتاق ، وهو الولاء الناشئ عن اعتاق السيد لعبد ، وجعله حراً ، ويطلق عليه العصبية السببية ، لان منشأها السبب ، وهو الاعتاق ونظراً لاثـر العتق في تحريـر النفوس ، واعادة الكرامة الانسانية للعتيق كامله ، فقد قدر الشارع هذا العمل الذي قام به السيد ، وخول له حقوق ميراث عبده ، وهذا ملحظ بحث السيد على تحرير العبد ، وفك قيده ، وبمكافأته بالخير على عمله ، فأنشأ له حقاً على العتيق بأن جعله وارثاً له بعد موته .

وتجدر الاشارة الى ان الاعتاق ، سبب للميراث من جانب واحد وهو جانب السيد ، فلا يحق للعتيق الذي حصل على حريته ، ان يرث السيد بعد وفاته ومن وجه آخر ، فان ولاء الاعتاق كسبب للميراث ، يأتي في الترتيب بعد القرابيه والزوجيه ، فالسيد لا يرث عبده ، الا اذا لم يكن ورثه من اصحاب القروض او العصبيات او ذوى الارحام .

ومشروعيه ولاء الاعتاق ، جاء في قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - الولاء لمن اعتق . وقوله - الولاء لحمه كحمة النسب ، لا يباع ولا يوهب . . .

ب - ولاء الموالة او الحف : وهو ان يتحالف شخصان على ان يكون احدهما مولى الاخر ، وهو ان يقول الشخص لمن تعاقد معه : انت مولاي ترثني اذا مت ، وتعقل عنى اذا جنيت . . .

وعقد الموالة اثر من آثار الجاهلية الاولى ، التي كانت سائدة عند العرب ، والتي كان للظروف القليه ، واعتبارات

الغائب التي دأبوا عليها ، والسبب الاساسى فيها ، والدافسح
اليها •

والسيراث فى عقد الموالاه ، قد يكون من الجانبين ، بأن
يرث كل منهما صاحبه وقد يكون من جانب واحد بأن يرث الاعلى
الادنى •

ومشروعيه ولاء الموالاه ، ثبتت بقوله تعالى : ولكل جعلنا
موالى مما ترك الوالدان والاقربون ، والذين عقدت ايمانكم
قاتوهم نصيبهم . . . فقد جعلت الاية للمعاقد ، اثرها فى اعطاء
من كانت معه المعاقد ، حقه ونصيبه الشرعى •

وقد استند الحنفية الى هذا النص ، وجعلوا ولاء الموالاه
سببا من اسباب الميراث بعد ذوى الارحام وقد ورد الجمهور
عليهم بأن ولاء الموالاه منسوخ بآيات المواريث ، ويقوله تعالى
واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فى كتاب الله . . . وبالتالى
فانهم لم يعتبروا ولاء الموالاه من اسباب الميراث •

وقد انتصر القانون لرأى جمهور الفقهاء فلم يجمع
ولاء الموالاه ، سببا من اسباب الارث ، وقد قضر الميراث بالولاء
على الولاء بالاعتناق (١)

(١) وقد نصى قانون المواريث فى م ٧ على ان : اسباب الارث
الزوجيه والقرابه والعصوة السببيه " الاعتناق ويكون الارث بالقرابه
بطريق القرى او التعصيب او بهما معا ، او بالرحم مع مراعاة قواعد
الحجب والرد •

المبحث الثالث شروط الميراث

يجب ان يتوفر في الميراث ، شروط معينة ، لكي ينتج أثره في تحقق الخلافة في المال وانتقاله من المورث الى الوارث ، وحد من فرد من الورثة على حقه الشرعي وهذه الشروط لا يكفي توفرها في المورث وحده ، او في الوارث بفرد ، وانما يجب ان تتوفر في كليهما ، لان كلا منهما يملك المال ، المتوفى باعتباره صاحب المال في الاصل والوارث باعتباره خليفه عن الميت ولكي يعمل السبب عمله ، وتحقق الخلافة في المال ، ينبغي توفر الشروط التالية :

اولا شرط المورث ، هو الموت ، وموت المورث ، امر لازم لكي تكون بصدده خلافة في المال ، فان لم يكن المورث ميتا فكيف يتحقق انتقال المال بطريق الميراث ، ان الميراث يكون ملوكا لشخصين مكا تاما يجعل لكليهما حق التصرف فيه ، وحيازته ، والانتفاع به ، في وقت واحد لان حقوق التملك تمنع احدهما من حيازه المال والتصرف فيه وتعطى الاخر التمتع بهذه الحقوق لكن ماهي حقيقة موت المورث ؟ لقد قال الفقه ان الموت قد يكون موتا حقيقيا ، وهو الذي يتأتى بالمعاينة والمشاهدة ، من جانب من شهدوا الواقعة وحضروا الوفاء ، وقد يكون بالسمع والاستفاضة ممن لم يحضر الوفاة او لم يكن متواجدا آنثذ ، وقد يثبت الموت الحقيقي ، بتقدير مستند يدل على ذلك ، كتقديم شهادة الوفاء ، او ابلاغ السلطات المختصة بأنه قد مات ، وقد يثبت باقامة البينة على ذلك .

وقد يكون موت المورث حكما ، ويتأتى بصدور حكم من القضاء مضمونه الحكم بموت فلان من الناس ، وحكم القاضي يعتد

بسه وهو حجه في اثبات وفاء المورث ، على الرغم من انها قد لا تطابق الحقيقه ، فقد يحكم القاضى بموت شخص مع تيقن حياته ، كما هو الحال بالنسبة للمرتد ، فاذا ارتد الشخص او لحق بدار الحرب ، وحكم القاضى بموته فانسه يصير ميتا من وقت صدور الحكم بموته .

وبالنسبه لماله ، فانه يقسم بين ورثته الموجود بين وقت صدور حكم القاضى بموته وهناك حالة اخرى ، كتطبيق على الموت حكما تتعلق بالمفقود وهى تلك الخاصه باصدار القاضى حكمه على من غاب غيبه طويله ، ولا يدري أهو من الإحياء ام الاموات ، ورفع امره الى القضاء ، فحكم القاضى بموته فيعتبر ميتا من وقت صدور هذا الحكم وبالتالي تقسم تركته بين ورثته الموجود بين ابان صدور الحكم بموته .

ويعتبر موت المفقود موتا حكما ، وليس حقيقيا ، الا لا دليل قاطع على موته ، وانما يبنى الحكم على غلبه الظن والوجدان فاحتمال حياته امر قائم وموجود . وقد يكون موت المسور تقديرا ، ويتحقق بالنسبه للجنين الذى نزل ميتا بسبب الاعتداء على أمه ، والحكم الشرعى اعتبار الجنين ميتا تقديرا فى هذه الحاله ، لعدم تيقن حياته ، قبل واقعه الاعتداء على أمه - فالتكليف الشرعى لموت الجنين المعتدى على أمه ، مؤسس على الاعتداء بطريقه تبعيه على نفس انسانيه يفترض فيها الحياة ، فهو امر تقديري ، لذلك اعتبر المسور فيه موتا تقديريا .

ونظرا لاعتبار الجنين ميتا تقديرا ، فان ماله يقسم بين الورثه الموجود بين وقت انفصاله عن امه ميتا ، كما أن هذا الجنين يورث من غيره ، أى ان له اهلية ميراث بهذا الوصف ، ذلك عند الحنفية .

ولا يرى جمهور الفقهاء اهلية الجنين للميراث ، فلا يسرث
لان الحياة التقديرية لا تكفي لاستحقاقه الميراث ، وانما العبرة
بالحياة الحقيقية ، للقول بميراثه من الغير ، وبالنسبة
للارث منه ، فان ورثته لا يرثون منه الا دية (١)
وبالرجوع الى ما نص عليه القانون في هذا الشأن ، نجد
انه لم يعتبر الموت التقديرى ، ان نص في المادة الاولى منه على
ان : يستحق الارث بموت المورث ، او باعتباره ميتا بحكم القاضى ،
وما أخذ به القانون ، هو الصواب ، ان الاعتبار فى
الامور هى حقائقها ولا ينبغى العدول عن الحقيقة ، بالالتجاء
الى الافتراض والتقدير ، الا اذا كان ثمة فائدة حقيقية معتبرة
من وراء هذا العدول ، وهذه الفائدة ، تتحقق فى اعتبار
الموت الحكى بالنسبة للمرث والمفقود ، ولا تتحقق بالنسبة
لموت التقديرى ، فى حالة الجنين ، ان ماجدوى القبول
بميراث الجنين من غيره ، وقد مات نتيجة الاعتداء ، فالدافع للقول
بذلك بدعوى حمايته وتأمين مستقبله غير موجود ؟ ويتربط على
ميراثه من الغير ، انه لا يرث ، لانه لا يملك شيئا يرث عنه . كما
ان فى القول بتوفر اهلية الميراث فى حقه امر مفترض وفيه تعقيد
لاجراءات تقسيم التركة بدون سبب مقبول .

ثانياً : شرط الوارث :

أن تتحقق حياته عند موت المورث ، لاننا مادنا قلنا ان المال
ينتقل خلافة عن الميت الى الورثة ، فيجب ان يكون الوارث حياً
كما ينبغى ان يكون المورث ميتاً ، لئلا يصير المال لا الى مالك .
و حياة الوارث ، قد تكون حياة حقيقية ، وهذا هو الغالب

(١) تجب هذه الدية السماء بالغرة ، بسبب الاعتداء الواقع على امه
والذى نتج عنه وفاته ، وتعتبر هذه الغرة ملكاً للجنين ، كتعويض ياخذ
ناتج عن هذا الاعتداء ، ويذهب لبعض الفقهاء ، الى ان الغرة ، تعتبر
ملكاً للام ، لان الجنين جزء منها ، فهو كاحد اعضائها ، فتمتحنق
الغرة لما اصابها من ضرر .

الاعم ، تثبت بالمعاينه او المشاهده ، وقد تثبت بالبينة
في بعض الاحوال .

وقد تكون حياة الوارث تقديريه ، وذلك بالنسبة للجنيين
في بطن امه ، اذا ولد حيا في المدة المقرره ، وهي سنه
ميلاديه حسب ما اختار قانون الموارث فان لم يتوفر هذا الشرط
وهو حياة الوارث ، لم يكن ثمة ميراث^(١) وهذا يحتاج الى بعض البيان
تعتبر ولاده الحمل ، خلال المدة المحدده ، حياة يعتد
بها في استحقاق الميراث ، لتحقق حياته عند موت مورثه
فانما نزل الحمل ميتا لم يستحق ميراثا ، لتخلف شرط تحقق
حياته ، وقت موت مورثه (١)
ويترتب على اعتبار الحمل حيا انه يستحق في الميراث
وكيفيه ميراثه ، انه يجزله من التركة ، او النصيبين
على افتراض انه ذكر وعلى افتراض انه انثى .

يعتبر المفقود قبل الحكم بموته ، غير مستحق في الميراث
لعدم تحقق حياته ، ان انه لاتعلم حياته من موته ، لكن احتياطا
لحقه ، يستبقى نصيبه من التركة فان ظهر حيا اخذ
وان ظهر ميتا وزع بين الورثه .

ان موت من يتوارث بعضهم من بعض في واقعه واحده
مثل موت الزوجين ، او موت الاب والابن او الاخ واخيه في
حالات الكوارث المفاجئه كالزلازل او البراكين او الحرائق
او الحروق او الفيضانات او غير ذلك ، يجعلنا امام نموذج
خاص لوقائع الميراث ، التي تسفر عنها مثل هذه الكوارث .

ومرد ذلك اننا لو اردنا تحكيم شروط الميراث عندئذ لما
تيسر ذلك ، لان واقعه الموت واقعه واحد ، او متقاربه
ولا يعلم من مات اولا من المتوارثين ، حتى يقال بأن يرثه

(١) نس القانون في م ٢ على انه : يجب الاستحقاق الارث وقت موت المورث ،
او وقت الحكم باعتباره ميتا ويكون النحل مستحقا للارث اذا توفر فيه فائض عليه في ٤٣
اذا توفي الرجل عن زوجته او معتدته ، فلا يرثه حملها الا اذا وليه حيا لخمسه
وستين وثلاثمائه يوم على الاكثر من تاريخ الوفاة او الخرقه .

الاخر وعليه ، فان تحقق شرط حياة الوارث ، غير معلوم ، كما
انه لا يمكن معرفه من منهما المورث ومن منهما الوارث ، لان الوصف
بهذا او ذاك يصدق عليهما معا .

لذلك قال الفقهاء بعدم ميراث احدهما من تركه الاخر ، لفقد
شرط من شروط الميراث وهو العلم بحياة الوارث ، فلا يعلم من
مات منهما اولا ، والوضع في امثال هذه الحالات ان توزع
تركة كل من مات في الكارثة ، على ورثته الاحياء ، ولا يورث بعضهم
من بعض ، وهو ما يذهب اليه الفقهاء فيما نصوا عليه من انه
لا توارث بين الغرقى والحرقتى والهدمي .

والدليل على ان من ماتا معا في وقت واحد ، لا يورث
احدهما الاخر وانما تقسم التركة بين ورثته الاحياء ما روى ان ام
كلثوم بنت علي تزوجت هي وابنها زيد بن عمر ، فالتقت الصيحتان
في الطريق ، فلم يدرا ايهما مات قبل صاحبه ، فلم ترثه
ولم يرثها .

وقد أخذ قانون الموارث بذلك ، فيما نص عليه في المادة
الثالثة : اذا مات اثنان لم يعلم ايهما مات اولا ، فلا
استحقاق لاحدهما في تركه الاخر ، سواء اكان موتهما في
حادث ام لا (١)

ثالثا : الشرط المتعلق بانتفاء الموانع فان ثمة امورا
تنع من الميراث ، كما هو الشأن في اختلاف الدين بين
المورث والوارث ، فان اختلاف الدين مانع يمنع من الميراث
كما لو قتل الوارث مورثه ، فانه الوارث يحرم من الميراث
لوجود المانع وهو القتل ، وغير ذلك مما نتعرض له الان -
تفصيلا .

(١) والمصدر الشرعي لما اخذ به القانون ، هو ما ذهب اليه

الصحابه ، ابو بكر وعمر وزيد بن ثابت ، وما نص عليه الفقهاء

في قولهم : لا توارث بين الغرقى والحرقتى والهدمي .

المبحث الرابع

موانع الميراث

الموانع جمع مانع ، وهي اوصاف محددة ، رتب الشارع على وجودها ، انتفاء الميراث ، فاذا كان الشارع قد اوجب لتحقق الميراث ، قيام الاركان ، ونشأة الاسباب ، وتوفر الشروط وطلب تحصيلها ، ووجودها لكي يترتب على الميراث اثره وتطبق عليه احكامه ، فقد تطلب لنفس الغايه ، بالنسبه للموانع ، امر آخر هو تخلف هذه الاوصاف ، التي تشكل تلك الموانع ، وعدم وجودها ، فالمطلوب هنا التزام سلبى يخلو الميراث من الموانع على حين كان المطلوب فى اركان والاسباب والشروط التزاما ايجابيا ، يتمثل فى وجود تلك الاركان والاسباب والشروط .

لذلك فانه يلزم من وجود المانع ، عدم الحكم ، مع قيام سببه ، وتوفر شرائطه ويترتب على وجود احد الموانع - التاليه حرمان الشخص من الميراث ، والمحروم او الممنوع من الميراث بمعنى واحد ، لافرق بينهما .

وأثر وجود المانع ، حاسم فى عدم استحقاق الشخص للميراث حيث يسلبه حقه فى التركة ، ويبطل مفعول قيامه الاسباب وتوفر الشروط ، الامر الذى يؤدى الى حرمانه ، واعتباره والعهد . سواء ، فوجوده كعدم وجوده عند تقسيم التركة ، وهو معدوم كذلك ، بالنسبة ^{لغيره} ان لا يؤثر على انصبتهم بالنقصان فمن مات عن زوجته ، وابن قاتل ، واخ . فان الزوجه تأخذ الربع فرضا ويأخذ الاخ الباقي تعصيا . اما الابن القاتل فانه محروم من الميراث لوجود المانع فى حقه ، وهو القتل ، ولم يؤثر على نصيب الزوجيه والاخ فى شئ .

وقد نص الفقهاء على موانع الميراث ، وهى خمسة ، السرقة ، والقتل ، واختلاف الدين ، والرد ، واختلاف الدارين .

فأول الموانع : السرقة :

جعل الرق من الموانع لانه ينافى اهلية التملك ، بـ هو وما ملكت يدها لسيد . • وموعدى ذلك ان احد اركان الميراث غير قائم ، وهو الموروث او التركة . وبعد الرق مانع من الميراث ، سواء كان الرق كاملا كالقن ، او كان مكاتبيا او مدبرا . وعلى اي حال ، فقد انقرض الرق فى عصرنا الحالى ، ومنذ امد ليس بالقصير ، ومن ثم ، فان البحث فيه بحث فى غير طائل وهو ما تنبئه له قانون الموارث ، حيث لزم يتناوله ضمن الموانع .

ثانى الموانع : القتل :

هو ازهاق روح انسان بفعل اخر ، فالنتيجة المترتبة عليه خطيره ، تكمن فى سلب انسان حق الحياة ، وهو امر بلا شك ذو اثر خطير على النوع البشرى ، وانتهاك صارخ لقانون السماء ، على ان القتل بالنظر الى قوة الدافع الاجرامى فيه ، وطريقه تنفيذه ، ليس على درجة واحده وهذا ما ادى بالفقهاء الى الاختلاف فى تقسيمه ، وتبعها الاختلاف فى اطلاق الوصف المناسب عليه ، وتعدد نوعه للوصول الى اعتباره او عدم اعتباره كمانع من الميراث .

يذهب المالكيه ان القتل نوعان : عمد خطأ ، والقتل العمد يجب ان يكون عدوانا وظلما ، ويجوز ان يتم بالمباشرة او التسبب ، مكلدا كان القاتل ام غير مكلف ، ولا عبرة بالالنه المستخدمه فيه ، تقتل غالبا ام لا تقتل ، ويستوى ان يكون القتل بعمل ايجابى او سلبى ، ويستوى كذلك القصد او عدم

القصد بالنسبة للمقتول ، مادام انه نفس الاساس يتعمد ازهاق روح انسان معصوم .

ويعنى ذلك ان الفاعل الاصلى والشريك كالمحرض او المتسبب فى القتل كشاهد الزور ، او واضع السم ، ومانع الطعام من الشخص حتى الموت ، والموعج على قتل الشخص ، يعد قاتلا بطريق العمد .

والقتل العمد العدوان هو المانع من الميراث ، دون القتل الخطأ لان القصد فيه الى ازهاق الروح متحقق ، ووصف العمد العدوان فيه هو الذى رتب عليه هذه النتيجة ، اما الاوصاف الاخرى فغير ذات اثر حاسم ، على خلق الدافع اليه ، او الى الالتجاء الى تحقيقه ، ووصفه بهذا الصفة .

فاذا لم يكن القتل عمدا ، بأن كان خطأ ، او كان عمدا بحق ، كقضاء القاضى بالقصاص على مورثه ، او كان لتنفيذ حكم شرعى ، كالجلاد القائم على تنفيذ الحد او القصاص او كان القتل بعد رضى ، كما لو قتل الشخص مورثه دفاعا عن نفسه او عرضه فان قتل الوارث لمورثه فى هذه الصور وامثالها ، لا يترتب عليه المنع من الميراث .

لان القاتل استند على حق شرعى ، او سبب يبيح القتل فلا يعاقب بحرمانه من ميراث المقتول ، لانه لم يعص الشريعة ولم يعتد على مورثه وانما قام بواجبه وبما هو مأمور به ، او اتى بعمل يبيحه الشرع ، ولا يؤخذ عليه .

مذهب الحنفية ، على ان القتل المانع من الميراث هو القتل الذى يوجب القصاص او الكفارة ، واما القتل الذى لا يوجب القصاص او الكفارة ، فلا يمنع من الميراث .

والقتل الذى يوجب القصاص او الكفارة عندهم ، هو القتل بالباشرة لا بالتسبب وهو يمثل فى القتل العمد وشبه العمد

القتل الخطأ والقتل الذي جرى مجرى الخطأ .
والقتل العمد ، هو أشد انواع القتل ، ان يكون القتل
بآله تقتل عادة ، كالسلاح ، والسيف ، وما يماثل ذلك .
والقتل شبه العمد ، يليه في الشدة ، ان يعتمد في
الفعل بآله لا تقتل غالبا كالضرب بعصا لا تقتل عادة .
والقتل الخطأ ينزل درجة عن شبه العمد ، والخطأ
فيه اما ينطوي على خطأ في القصد كان يرمى ما يظنه صيدا
فاذا هو انسان . واما ينطوي الخطأ فيه على خطأ في الفعل
كان يصوب على هدف معين ، فيخطئ ، ويصيب انسانا والقتل الجارى
مجرى الخطأ ، مثل ان ينقلب وهو نائم على شخص فيقتله ففي
انواع القتل هذه ، تتوفر المباشرة ، لدى القاتل في القتل
فاذا كان المجنى عليه هو المورث ، كان القاتل ممنوعا
من الميراث .

اما القتل بسبب عندهم ، فهو القتل الذي لا تتحقق فيه
المباشرة ويتأتى ذلك بأن تأتي فعلا ، لا يقصد به القتل فيفض الى القتل
مثل ان يحفر بئرا فيقع فيه مورثه ويموت . وهذا النوع
من القتل لا يمنع من الميراث لعدم المباشرة فيه .
كذلك لا يمنع من الميراث عند هم القتل الذي لا يوجد
القصاص او الكفارة مثل :

- القتل بحق شرعى كالقصاص ، او الدفاع عن النفس .
 - كذلك القتل بعد شرعى كقتل زوجته او احد محارمه وممن
يزنى بهما .
 - والقتل الذي حدث من غير مكلف كالصبي والمجنون لعدم التكليف
في حقهما .
- وقد اعتمد القانون في القتل المانع من الميراث على مذاهب
المالكية ، بصفه اساسيه ، واخذ ببعض الاراء من مذاهب
الحنفيه ، وقد نص على هذا في قوله : من موانع الارث ، قتل

المورث عمداً اى سواء اكان القاتل فاعلاً أصلياً أم شريكاً
أم كان شاهد زور أدت شهادته الى الحكم بالاعدام وتنفيذها
اذا كان القتل بلا حق ولا عذر ، وكان القاتل بالغاً ~~مسناً~~
العمر خمس عشرة سنة .

ويعد ذلك من الاعذار . تجاوز الدفـاع الشرعى .
وبذلك ، فان القانون أخذ بمفهومين اساسيين فى مذهب

مالك :

١ - اعتبر القتل العمد المانع من الميراث ، هو الذى تحقق
فيه العدوان ، سواء كان القاتل مباشراً أم شريكاً ، أم متسبباً
فى القتل ، وبذلك ، فان القتل بالتسبب يمنع من الميراث .

٢ - لا يعتبر القتل الخطأ مانعاً من الميراث ، لانه ليس قتلاً
عمداً عدوانياً .

وقد أخذ من مذهب الحنفية ، عدم الحرمان من الميراث
بالنسبة لقتل غير المكلف كالصبي والمجنون وهذا مخالف لما ذهب
اليه المالكية .

مذهب الحنابلة ، على ان القتل المانع من الميراث ، هو
الذى يوجب القصاص او الكفارة او الدية ، وذلك هو القتل العمد
والقتل الخطأ ، لان موجب القتل العمد القصاص . والقتل
الخطأ موجب له الدية والكفارة .

ويعتبر القتل بالتسبب مانعاً من الميراث عندهم ، لانه
يوجب القصاص اذا كان عمداً ، والدية اذا كان خطأ .

ويعتبر القتل الواقع من غير المكلف ، مانعاً من الميراث كذلك
لانه يوجب الدية .

ويعتبر قتل المسلم الموجود فى صفوف الاعداء مع عدم العلم
به مانعاً من الميراث ، لان موجب الكفارة .

وما عدا هذه الانواع من القتل ، فلا يعد مانعا من الميراث
عندهم . .
مذهب الشافعية : على أن القتل المانع من الميراث ، هو
القتل عنى أية صورة ، مباشرة او تسببا ، بحق او بغير حق ، مكلفا
كان القاتل ام غير مكلف . لعموم قول الرسول - صلى الله عليه
وسلم - ليس القاتل ميراث . .

الحكمه من اعتبار القتل مانع من الميراث :
القتل محرم فى كل القوانين والشرائع فالادمى بنىمان
الرب ملعون من هدمه ، وقد حذرت من اقترافه الكتب للساوييه
وتضمنت الوعيد الشديد على مقترفه ، وهذا الحكم لافرق فييه
بين ما اذا كان المقتول بعيدا ام قريبا من القاتل .
وقد دلت النصوص ، وارشد حكم العقل ، على ان القتل
جريمه شنيعه ، ومفسده عظيمه فى بنيان المجتمع .
كيف قد اتجه القاتل الى قتل مورثه ، فقد قال الرسول
صلى الله عليه وسلم - ليس للقاتل ميراث . . . وقوله ايضا
لا يرث القاتل شى لذلك كان الحكم بالمنع من الميراث
للقاتل الذى قتل مورثه .
والنظر العقلى يرشد الى الدلائل الاتيه :

١ - أن صلة القرابه ، ان لم تكن وسيله لاشاءه روح التكافل
والتعاون بين افراد الاسرة فلا ينبغى بأية حال ان تتحول النسي
بغض وعدواه ، او تدفع القريب ، الى ازهاق روح من تربطه بسببه
صله قرابه قريبه .

٢ - ان مقتضى قواعد العدل ، فى ابسط مظاهرها ان يكون
جزاء الخير ، هو الخير ، والمورث محسن الى وارثه ، لانه سبب
وصول النعمه اليه ، فكان جزاء ذلك الاساءه من الموارث يقتل

المورث ، لذا كان من تمام العدل ، ان يمنع من الميراث .
٣ - ان حرمان الوارث من الميراث ، بسبب قتل مورثه ، انما
هو تطبيق القاعدة الفقهية التي تقول : من استعجل شيئاً
قبل اوانه عوقب بحرمانه . لانه اذا لم تطبق هذه القاعدة ،
لاتخذ كثير من ضعاف النفوس الجاحدين القتل ، وسيلة لاستعجال
الحصول على الميراث ، ولاستمروا بذلك ، فكان هذا جزاءه وافاقا
يتناسب مع جريمتهم النكراء .

المانع الثالث

اختلاف الدين

يقصد باختلاف الدين : عدم اتحاد الدين بين المورث
ومن قام به سبب الميراث . والاختلاف الذي من اجله كان المنع
من الميراث ، هو اختلاف الدين بالاسلام والكفر ، فالزوج المسلم
لا يرث من زوجته المسيحية ، وهي لا ترث منه كذلك .
وانما كان المنع من الميراث ، بسبب هذا المانع ، لدلائل
نقلية وعقلية :

فالادلة النقلية من القرآن الكريم ، ومن السنة المطهرة .
من القرآن الكريم ، قوله تعالى : ولن يجعل الله للكافرين
على المؤمنين سبيلاً (١) .
ومن السنة المطهرة ، قول الرسول - صلى الله عليه وسلم
لا يرث المسلم الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم . . .
وقوله - صلى الله عليه وسلم - لا يتوارث اهل ملتين شتى .

(١) سورة النساء / آية ١٤١

والعقل يقضى بالمنع من الميراث ، فان مبنى الميراث على الموالاة والنصرة والتعاطف والتراحم ، وهذا لا يتأتى حقيقته ، الا بين ابناء الدين الواحد ، وبينى هذا بوجه خاص فى الميراث ، لان الوارث يخلف المورث فى ماله ، ملكا ويدا وتصرفا .

واختلاف الدين ، قد يكون ناشئا عن علاقه بين المسلم وغير المسلم ، وقد يكون ناشئا عن العلاقه بين الملل غير الاسلاميه وهو ما نتناوله ببعض البيان :

اختلاف الدين بين المسلم وغير المسلم : قد ينشأ هذا الاختلاف فى الدين ، بين المسلم وغير المسلم ، فى العلاقه التى تربط الزوج بالزوجه ، او فى علاقه الابناء بالاباء او الاخ - بأخيه ، فالزوج مسلما والزوجه يهوديه او نصرانيه . والولد قد يعتنق الاسلام ، ويترك دين ابيه غير المسلم ، والعكس وكذلك قد يعتنق الاسلام احد الاخوين ، فهذه العلاقات قد تثير قضية الميراث فى كل منهما .

والميراث فى كل فرض من هذه الفروض ، قد يكون المورث فيه هو المسلم ، والوارث غير المسلم ، وقد يكون العكس المورث غير المسلم ، والوارث هو المسلم .

فى الحالة الاولى ، لا يرث غير المسلم من المسلم ، فقد اجمع اهل العلم على أن الكافر لا يرث المسلم (١) . فلو مات المسلم عن ابن كافر وعم مسلم ورثه العم المسلم ، دون الابن .

وفى الحالة الثانية ، لا يرث المسلم من غير المسلم عند جمهور الصحابه فلا يرث الزوج المسلم زوجته اليهوديه واحتجوا بالادلة التى ذكرناها .

ونذهب بعض الصحابه الى ان المسلم يرث من غير المسلم

(١) المغنى لابن قدامه ، ج ٧ ، ص ١٦٥

دون العكس ، وينسب هذا الرأي الى معاذ ومعاوية .
وقد استندوا على ما ذهبوا اليه الى قول الرسول - صلى الله
عليه وسلم - نرثهم ولا يرثوننا " وقوله ايضا : الاسلام
يعلو ولا يعلى عليه .
واستندوا الى القياس ، فاننا ننكح نساءهم ، ولا ينكحون
نساءنا ، فكذلك نرثهم ولا يرثوننا .
وقد اخذ قانون الموارث برأى الجمهور ، فنصت المادة السادسة
على انه : لا توارث بين مسلم وغير مسلم .
ويثور التساؤل عن الوقت الذي يعتد به في اختلاف الدين
كمانع من موانع الميراث ؟
الرأى الغالب في الفقه ، انه يعتد باختلاف الدين عند
وفاء المورث . لانه الوقت الذي تتحقق فيه الخلافة في
المال ، ويستحق كل وارث نصيبه فيه .
وتطبيقا لذلك ، لو أسلمت الزوجه اليهودية ، بعد وفاء
زوجها المسلم ، وقبل تقسيم التركة ، لاستحق في الميراث لانها
كانت غير مسلمة وقت وفاة الزوج .
وثمة رأى مخالف للامام احمد يقول بأن الوقت الذي يعتد به
في اختلاف الدين المانع من الميراث ، هو وقت قسمة التركة . لان
اختلاف الدين ، وهو المانع من الارث ، قد زال قبل قسمة
التركة .
ويمكن الرد على هذا الرأي ، بان هذا يتعارض مع قاعدة
الخلافة في المال ، والتي تبدأ بموت المتوفى ، فالموت هو
الذي نشأ عنه الخلافة في المال ، وليس القسمة ، اذ لا تعدو
ان تكون كاشفة لحق كل وارث ، اما السبب المنشىء فهو الوفاة
بالاضافة الى ان الاخذ بهذا الرأي يفتح باب المنازعات ، بسبب
الادعاءات التي يزعم اصحابها ، انهم قد اسلموا قبل تقسيم
التركة بهدف الحصول على جزء من مال المورث .

اختلاف الدين بين غير المسلمين ، تتعدد ديانته
غير المسلمين ، فهناك الديانة اليهودية ، والمسيحية ،
والمجوسية ، والوثنية ، والصابئية ، وغير ذلك من الملل
والنحل المختلفة ، بل قد تتعدد الطوائف بين اصحاب الديانة
الواحدة كما هو الشأن في اليهودية والنصرانية (١)
فهل يرث القريب قريبه مع كونها مختلفي الديانته

ام يعد الاختلاف في الدين من موانع الميراث ؟
ذهب الحنفية والاصح عند الشافعية الى ان اختلاف الدين
بين غير المسلمين ، لا يعتبر من موانع الميراث ، فيرث كل منهما
الاخر ويصح ان يرث اليهودي المسيحي والعكس ، ويصح ان يرث
المجوس قريبه الوثني ، فلا فرق بين الديانات جميعا والعبادة
بتوافر اسباب الميراث وشروطه .

والحججه لهم : قوله تعالى : ولن ترضى عنك
اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم . . . وقوله جل شأنه
ان الدين عند الله الاسلام . . . فهو يدل على ان الاديان
الاخرى ، تقابل الاسلام فهي مله واحدة

وتالوا ايضا : ان الكفر كله مله واحدة .

وذهب المالكية والحنابلة الى ان اختلاف الدين بين غير
المسلمين يمنع الميراث ، فلا يرث المسيحي من اليهودي ويرث
المجوس من الصابئ ، فهم يجادلون الاديان الكتابية ، ملل
مختلفة ، وغير الكتابية ، ديانته واحده .

وسندهم على ذلك قوله تعالى : لكل جعلنا منكم شرعه
ومنهاجا . وقوله تعالى : ان الذين آمنوا والذين هادوا
والصابئين والنصارى والمجوس ، والذين اشركوا ، ان الله يفصل
بينهم يوم القيامة . فالايه عطفست كل ديانته على الاخرى

(١) هناك طائفة القرائين والريانين في اليهودية . وطوائف
الارثوذكس والكاثوليك في المسيحية .

والعقوبات يقتضى المغايره ، فدل ذلك على انها ملل منفصله .
وينسب الى الحنايله انهم قالوا ، ان اليهوديه مله ، وكل
ديانه مله ، كما لمجوسيه ، والصائبه ، فيمنع من الميراث
الاختلاف فى هذه الاديان بلافرق بين كتابي ، وغيره من
الاديان .

ونعتقد انه بالنظر الى حقيقه الكيانات الذاتيه ، لكل
دين من هذه الاديان ، فانها تعتبر ديانا مختلفه ، فهى
ملل شتى ، ونحل مغايره كل منها لالاخرى لكن بالنظر الى الاسلام
فبان الكفر كله يعتبر مله واحده .

وقد اخذ قانون الموارث بالرأى القائل بأن غير المسلمين
يعتبرون مله واحده ، فقد نص فى المادة السادسه على ذلك
بقوله : يتوارث غير المسلمين بعضهم من بعض .

المانع الرابع

الردة

الردة ، هى خروج بالقول او الفعل عن الدين الاسلامى
الى دين او معتقد آخر ، فالمرتد هو المسلم التارك لدينه ، طوعا
واختيارا ، او المنكر لحقيقته من حقائقه الجوهريه .
والمرتد كافر ، لانه اتى بابا عظيما من ابواب الشرك ، بسبب
تنكره للدين الحق ، وخلع ريقه الاسلام من عنقه ، وهو لهنا
مستحق لاشد العقوبات وهى القتل رجلا كان او امرأة ، وهنا
عند جمهور الفقهاء .

ودليل ذلك ، قول الرسول — صلى الله عليه وسلم — من بدل
دينه فاقتلوه . . . قالقتل جزاء المرتد ، يستوى فى ذلك الرجل
والمرأة .

ويرى الحنفية ، ان المرتد يقتل اذا كان رجلا
للحديث السابق ، لان الرجل يتحقق منه الحراية ، ويخشى
خطره بعد رده . واما المرأة فانها لا تقتل ، وانما تحبس
حتى تحدث توبة ، او تموت ، لان النبي - صلى الله عليه وسلم -
نهى مثل النساء . ولان المرأة لا يتحقق منها الحراية
ولا يخشى خطرها بخلاف الرجل .

ميراث المرتد : المرتد بخروجه على الاسلام
وارتداد عنه يصير الى غير دين ، ولا يعتد بما اعتنقه من دين
او معتقد آخر ، لصيرورته من الاعلى الى الادنى ، وهذا
التكييف القائل بانعدام انتمائه الديني ، يرتب آثاره على الميراث .
(أ) فيما يتعلق بأثر المرتد من هيرته : يتفق الفقهاء
على ان المرتد عن الاسلام لا يرث من أقاربه مطلقا ، فلا يرث
قريبه المسلم ، لاختلاف الدين بينهما ولا يرث قريبه المسيحي
اذا ارتد عن الاسلام الى المسيحية ، فزخم اتحاد الدين بينهما
وبين قريبه لا يرثه ، لان المرتد لا دين له ، وأمور بالعبود
الى الاسلام ، وعدم أقراره على دينه ، لانه ميت حكما اذا ان مصيره
اذالم يتب القتل .

(ب) فيما يتعلق بالارث من مال المرتد : تعبدت
آراء الفقهاء في الارث من المرتد على النحو التالي :

- ذهب جمهور الفقهاء المالكية والشافعية والحنابلة الى
ان مال المرتد لا يرث ، وانما يكون في بيت مال المسلمين !
ومزد ذلك الى اختلاف الدين بين المرتد واقاربه .

(أ) بمعنى ان يكون من حق الخزانة العامة ، يتفق في مصالح المسلمين

وطبقا لهذا الرأي ، فان الارتداد عن الاسلام يعد مانعا
من موانع الميراث ، لان المرتد لا يرث من غيره ، ولا يرث غيره
منه . وهذا تطبيق لحديث : لا يرث المسلم الكافر . . ولا يرث
اهل ملتين شتى .

وصيرورة المال الى بيت المال ، يشمل كل ما اكتسبه المرتد
من المال ، سواء كان قبل الرد ، ام بعدها .
ذهب الامام ابو حنيفة الى ان المرتد اذا كان رجلا
يرث ماله الذي اكتسبه قبل الرد ، ويكون من حق ورثته المسلمين
واما ماله الذي اكتسبه بعد الرد ، فانه لا يرث عنه ، وانما يـكـون
ليثما لبيت مال المسلمين .

واما اذا كان المرتد امرأة ، يرث مالها اقاربها المسلمين
يستوى في ذلك المال الذي اكتسبه قبل الرد ، والمال الذي
اكتسبه بعدها .

ويستحق الميراث في مال المرتد او المرتدة الاقارب المسلمين
الموجود بين وقت موتها حقيقه او حكما (١) .

ذهب الصحابان ، وروايه للامام احمد ، الى ان مال المرتد
يرث عنه ويكون لاقاربه المسلمين ، سواء كان المرتد رجلا
او امرأة ، وهذا المال ينتقل كله الى الورثة المسلمين ما اكتسبه
منه قبل الرد ، او بعدها . لانه مأمور بالرجوع الى الاسلام
ينبذ الردة فيسرى على الورثة من الاكمام ما ينفهم ، ويكون ذلك
بتحويلهم الميراث منه .

وقيل بالاضافة الى ذلك ان مال المرتد يرثه عنه اهل الديـن
الذي انتقل اليه متى توافرت اسباب وشروط الميراث ، فاذا لم
يوجد له وارث استحق ماله بيت مال المسلمين ، لانه مال لامالك له .
ولعل اولى الاقوال بالترجيح ، هو قول ابو حنيفة ، لدقته

(١) يكون الموت حكما ، اذا صدر حكم من القاضي ، بلحاظها

بدار الحرب " ارض العدو "

مأخذه ، وسلامه منهجه ، ورعاية للمعاني الجد يـ
بالاعتبار .

المانع الخامس

اختلاف الدارين

اختلاف الدارين كمانع للميراث ، يتحقق بأن تختلف دولـ
المورث وجنسيته عن دولة الوارث ، وجنسيته . فيكون لكل
من الدارين كيانه المتميز وذاتيتها المستقلة يتمثل فـ
الرئيس العام الذى يدير شئونها ، والجيش الخاص بها والسياسية
الخارجية التى تحكم توجهاتها ، فاذا اختلفت كل دولة عن الاخرى
فى ذلك ، وانقطعت العصمة بين الدولتين ، بحيث تستحصل
كل دولة قتال الاخرى ، اعتبر الاختلاف هنا مانعا من الميراث .
مثال ذلك لومات يهودى فى ألمانيا ، وله ابن يقيم فى
اسرائيل ، فلا يرث الابن اياه لاختلاف الدارين .
واختلاف الدارين ، الذى يترتب عليه المنع من الميراث ، مقرون
الا يكون بينهما معاهدة تعاون وتدابير بينهما ، او ما تسمى
بمعاهدة الدفاع المشترك ومنع الاعتداء بين الدولتين ، فاذا
وجدت مثل هذه المعاهدة يمنع اختلاف الدارين من التـ
وجاز لرعايا كل دولة منهما ان يرث رعايا الدولة الاخرى .
اختلاف الدارين بالنسبة للمسلمين : لا يعتبر اختلاف
الدارين قائما فى ديار الاسلام ، ولا يعتد به فى هذا الشأن
مهما ترتب عليه اختلاف مسمى الدول والجنسية فيها ، وايا كان
الواقع الحالى ، ذلك ان ديار المسلمين واحد ، مهما تنـ
اطرافها وتباعدت اوطانها ، لقوله تعالى : ان هذه امتكم امة
واحدة وقوله جل شأنه : انما المؤمنون اخوة . .

وهذا يفيد أن المسلم في كل مكان يعتبر رعويته للدولة الإسلامية الإسلامية ، ولو كان مقيما في دولة غير إسلامية .
وعلى ذلك ، فإن المسلم المصري يرث قريبه المسلم الإيراني أو الباكستاني أو التركي . وكذلك الزوج المسلم الأفغاني يرث زوجته المسلمة السورية ولا يثور في هذا الشأن القول باختلاف الدارين .
ومؤدى ذلك أن اختلاف الدارين لا يعتبر مانعا للميراث بالنسبة للمسلمين ، وأنه يعتبر مانعا للميراث بالنسبة لغير المسلمين .
والقضية الأولى ، هي اختلاف الدار ، بالنسبة للمسلمين وعدم اعتباره مانعا للميراث ، محل اتفاق بين الفقهاء جميعا أما القضية الثانية بالنسبة لغير المسلمين ، فهي مشارخلاف بين الفقهاء .
اختلاف الدارين بالنسبة لغير المسلمين : اختلف الفقهاء في اعتبار هذا الاختلاف مانعا للميراث .
عند الحنفية والشافعية يقولون بأن اختلاف الدارين يعتبر من موانع الميراث ، لأن الميراث مبناه الولا والتناصر ، ولا تناصير ولا ولا بين مختلفى الديار ولا لقطاع العصبة في كل من الدولتين واعتبار كل منها في حالة حرب مع الدولة الأخرى ؛
وعند مالك وأحمد وأهل الظاهر أن اختلاف الدارين لا يعتبر مانعا من موانع الميراث . فيرث الأمريكي ، قريبه الفرنسي والعكس لأن المنع من الميراث عقوبة ، فلا تثبت إلا بنص ، ولا نص من الشارع على اعتبار اختلاف الدارين مانعا للميراث .
وقد اخلد قانون الوارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بالرأى الأخير فلم يعتبر اختلاف الدارين ، مانعا من الميراث ، وسوى بين المسلمين في عدم اعتباره ونص في المادة السادسة على أن اختلاف الدارين

لا يمنع من الارث بين المسلمين ولا يمنع بين غير المسلمين ، الا اذا كانت شريعته الدار الاجنبية ، تمنع توريث الاجنبي عنها .

ويعنى هذا النص ان قانون الموارث لم يأخذ بالمذهب الاخير على اطلاقه وانما اخذ بمذهب الحنفية ، في حالة ما اذا كان قانون الدولة الأجنبية ، التي يتبعها الوارث او المورث يمنع من توريث رعاياها في دولة اجنبية عنها ، ففي هذه الحالة يعتبر اختلاف الدار مانعا من الميراث بالنسبة لغير المسلمين .

والاخذ بمذهب الحنفية ، تطبيق لمبدأ المعاملة بالمثل الذي يعتبر احد مبادئ التعامل بين الدول التي تشكل المجتمع الدولي المعاصر ، لكن هذا لا ينفي ان القاعدة العامة التي اعتبرها القانون ، ان اختلاف الدارين ، لا يمنع من التوارث بين غير المسلمين ، كما هو بين المسلمين .

ولعل المشرع المصري ، يهدف من ذلك الى توحيد النظام القانوني الذي يحكم علاقات المسلمين وعلاقات غير المسلمين والمساواة بينهما في المعاملة ، الا ان هذا لا ينبغي ان يكون على اطلاقه وخاصة في تلك الامور التي تحكمها النصوص الاسلامية .

الباب الثالث

تفسير التبرك على الورثة

الفصل الأول	حق الورثة ومرايتهم
الفصل الثاني	أزضية أصحاب الفروض
الفصل الثالث	ميراث أصحاب الفروض

الفصل الأول

من الورثة ومراتبهم

تمهيد :

الورثة هم اصحاب الحق في التركة ، وهو حق اصيل وجوهري يجوز اهماله ، ولا تخلو منه التركة ، واذا كان حق التجهيز — وحق الدائنين وحق تنفيذ الوصية ، مقدم على حق الورثة — فان هذا لا يجب حق الورثة ، ولا يقلل من شأنه ، لان هذه الحقوق مع وجودها ، تنحصر في ثلث التركة وقد لا تكون التركة بحمله بهذه الحقوق — فيما عدا حق التجهيز — فقد لا يكون المورث مدينا ، وقد تخلو التركة عن الوصية ، وهذا هو الاصل ، اذ ان موت المورث ، يثير للوئله الاولى حقوق الورثة ، ونصيب كل منهم ، وهو ما يتطلب البيان والتفصيل .

والمستحقون للتركة ليسوا صنفا واحدا ، وليست حقوقهم واحدة وليس وجودهم دليلا على استحقاقهم ، في كل حاله اذ ان مراتبهم متفاوتة ، وانصبتهم مختلفه .

انواع الورثه ومراتبهم :

يثبت الاستحقاق في الميراث ، بطرق محددة هي :

اولا — الاستحقاق بطريق الفرضي : وهو مقرر لاصحاب الفروض وهم الذين لهم انصبة شرعية مقدره بالتحديد ، وقد ثبت ارضهم بالقرآن في آيات المواريث ، كالبنات والاخت والسزوج

زوجته ، والاب والام .
وبالسنة ، ، كالجدة ، والاجماع كحلول الجدة الصحيح محل
الاب ، وحلول بنت الابن محل البنت .
وبالاستقراء تبين ان اصحاب الفروض الذين لهم مهام مقسمة
اثنا عشر مستحقا ، عشرة من ذوى القرابة النسبية ، وهم الاب ،
والجد الصحيح والام ، والجدة الصحيحة ، والبنت ، وبنت
الابن والاخت الشقيقة ، والاخت لاب ، والاخ لام ، والاخت
لام . واثنان من ذوى القرابة السببية الناشئة بسبب النكاح
وهما الزوج والزوجة .

ثانيا : الاستحقاق بطريق التعصيب النسبي : وهو مقرر لاصحاب
العصبه النفسى والعصبه للغير ، والعصبه مع الغير .

والعاصب النسبي : كل قريب ذكر ينتمى الى الميت بغير
واسطه الاثني وحدها ، سواء انتسب اليه مباشرة بدون واسطه
كالابن والاب ، او بواسطه الذكر فقط كالاخ لاب وابن الابن
او بواسطه الذكر الاثني معا كالاخ الشقيق .

وحكم العاصب النسبي انه يأخذ التركة كلها ، اذا لم يوجد
فى التركة صاحب فرض او وجد ولكنه محروم من الميراث ، فاذا كان
الميت ترك ابن ، اخ لام ، اخت شقيقه ، استحق الابن التركة
كلها ، لان الاخ لام والاخت الشقيقه يحجبان به .

ويأخذ العاصب الباقي من التركة بعد اصحاب الفروض كما لو
ترك الميت : زوجه وام وابن . فتأخذ الزوجه الثمن ، والام السدس
والابن باقى التركة . فاذا لم يبق من التركة شئ بعد استيفاء
اصحاب الفروض فروضهم ، فلا يأخذ العاصب شيئا ، كما لو مات

الميت وترك : زوج ، أخت شقيقه ، عم فان الزوج يأخذ النصف
واخوات الشقيقه النصف ، لاشيء للعم لانه لم يبق له شيء
ثالثا : الاستحقاق بطريق الرد : وهو مقرر لاصحاب الفروض
النسبيه غير الزوج والزوجه بعد التوزيع على اصحاب الفروض ولم يوجد
عصبة نسبيه . ان من المقرر انه لا يجتمع في التركة الاث بالتعصيب
مع الاث بالرد .

وحكم صاحب الفروض النسبي الذي يرد عليه ، انه يأخذ الباقي
من التركة بعد سهام اصحاب الفروض ، بنسبيه نصبيه الفروض .
التركة فمن مات وترك بنت وبنت ابن ، تأخذ البنت النصف ، وبنت
الابن السدس ، وهذا بطريق الفرض ، ويأخذون الثلث الباقي رداً
بنسبيه سهما مهما ، أي بنسبه ٣ : ١ .
وأصحاب الفروض النسب يرد عليهم هم البنت وبنت
بنت الابن ، الام ، الجدة ، الاخت الشقيقه ، الاخت لاب ، الاخ لام
الاخت لام . فهم ثمانية .

رابعا : الاستحقاق بطريق الرحم : وهو مقرر لاقارب الذين ليست
لهم سهام مقدرة وليسوا من اصحاب الفروض من العصبات وهم ذوا الارحام
مثل العمه ، الخال والخالة ، وبنت البنت ، وابن البنت ، وبنت
الاخ الشقيق ، وابن الاخت الشقيقه .

ان اذا مات شخص وترك ذوا رحم فقط ، ولم يترك صاحب فرض
لأنه يرث ، ذلك أنه لا يجتمع في التركة ، الارث بالرحم مع الارث بالفرض
او التعصيب . فمن مات عن خال فقط ، أخذ الخال التركة كلها .

خامسا : الاستحقاق بالرد على أحد الزوجين : وهو مقرر لأحد الزوجين ، الذي لم يوجد غيرها في التركة ، بأن تخلو من أصحاب الفروض النسبية ، والعصبات ، وذوي الأرحام فإذا مات عن زوجته فقط ، أخذت الربع فرضا ، والباقي ردا .

سادسا : الاستحقاق بطريق العصبية السببية : وهو مقرر للميراث الذي أعتق عبده ، فمات العتيق ولم يكن له وارث غير المعتق . بلا فرق فبين يكون المعتق رجلا أو امرأة .

فإذا لم يوجد أحد الورثة من أي نوع ، فإن التركة توزع كالآتي :

- ١ - المقر له بنسب على الغير .
- ٢ - الموصى له بما زاد على الثلث .
- ٣ - الخزانة العامة أو بيت المال .

هذا ما يمار عليه قانون الموارث ، في ترتيب المستحقين للتركة .

الفصل الثاني

أنصبة أصحاب الفروض

يراد بالفروض المعنى الاصطلاحي : النصيب المحدد شرعا للوارث في التركة . ويسمى بالسهم أيضا ، والغرض بمعنى المفروض والمقدر بالتحديد ، بحيث لا يجوز الزيادة عليه ، او الانتقاص منه .

ويراد بأصحاب الفروض : الورثة الذين لهم أنصبة مقدره في التركة وهم أربعه من الذكور ، وثمان من الاناث ، فهـم اثنا عشر وارثا .

فالاربعة الذكور هم : الاب ، الجد الصحيح ، الزوج الاخ لام .

والثمانى الاناث هن : البنت ، بنت الابن ، الزوجه ، الاخت الشقيقه ، الاخت لاب ، الاخت لام ، الام ، الجدة الصحيحه . وأصحاب الفروض ، يختلفون في طريقه توريثهم ، وفي مقدار أنصبتهم ، وفي كيفية حرمانهم من التركة كلها او بعضها .

فمن اصحاب الفروض من يرث بطريق الفرض فقط ، وهم الزوج والزوجه ، والجد ، الام ، والاخ لام ، والاخت لام . ومنهم من يرث بطريق الفرض والتعصيب ، وهما الاب والجد . ومنهم من يرث بالفرض فقط في حالات ، ومن يرث بالتعصيب فقط في حالات اخرى كالبنات ، وبنات الابن ، والاخت الشقيقه والاخت لاب . فكل واسدة منهن لها فرض مقدر ، فاذا وجد أخ لها في التركة فإنه يعصبها .

ومن أصحاب الفروض من لا يحجب حجب سومان ، وهم البنات والاب ، والام ، والزوج ، والزوجه .

ومنهم من يحجب حجب حرمان ، وهم الأخت الشقيقة ، والأخت
لاب والأخ لام ، والأخت لام ، فانهم يجرمون بالفرع الوارث ، الابن
والاصل المذكر الاب . كما يحرم الاب عند وجوده الجدا .

ومنهم من يحجب حجب نقصان ، وهم الزوج ، والزوجة
والام ، وبنات الابن مع البنت والأخت لاب مع الأخت الشقيقة .
والسهم المقدره لأصحاب الفروض ، ستة ، وهي النصف
والربع ، والثلث ، والثلثان ، والثلث ، والسدس .
المستحق للنصف هم :

١ - البنت الصليبيه اذا كانت منفرده ، وليس معها اخ يعصبها
لقوله تعالى وأن كانت واحدة فلها النصف .
٢ - بنت الابن ، اذا لم يكن معها بنت ، او اخ يعصبها

وسند ذلك الاجماع .
٣ - الزوج ، اذا لم يكن معه فرع وارث ، دليله قوله تعالى
ولكم نصف ما ترك أزواجكم ، ان لم يكن لهن ولد .

٤ - الأخت الشقيقة ، اذا كانت منفرد ، ولم يوجد

في التركة بنت ولا بنت ابن . دليله قوله تعالى :

يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله (١) ، ان امروء

هلك ليس له ولد ، وله أخت ، فلها نصف ما ترك .

٥ - الأخت لاب ، اذا كانت منفرد ، ولم يوجد في التركة
أخت شقيقه أو بنت ، أو بنت ابن . للنص السابق

في الأخت الشقيقة .

والمستحق للربع اثنين :

١ - الزوجه ، اذا لم يوجد في التركة فرع وارث . بدليل
قوله تعالى : ولهن الربع مما تركن ، ان لم يكن لكم ولد .

(١) الكلاله هو الرجل الذي لا ولد له ولا والد ، ويوصف به

المورث الذي لم يترك ولداً أو ابناً وهو وصف للمورث ، الذي

ليس بولد ولا والد . فكل من مات ولا والده له ، ولا ولد ، فهو

كلالة . وكل وارث ليس بوالد للميت ولا أوله فهو كلالة .

١ - الزوج ، في حالة وجود الفرع الوارث • لقوله تعالى : فان
كان لهن ولد ، فلكن الربع مما تركن •
والمستحق للثمن :

الزوجـــــــــــــــــه ، اذا وجد فرع وارث ، لقوله تعالى : فان كان
لكم ولد ، فلهن الثمن مما تركتم •
والمستحق للثلثان هم :

- البناتان فاكثر ، اذا لم يوجد معهن من يعصبهن ، لقولـــــــــــــــــه .
تعالى فان كن نساء فوق اثنتين ، فلهن ثلثا ما ترك •

٢ - بنتا الابن فاكثر ، اذا لم يوجد في التركة ابن او بنت ولهم
يوجد معصبلهن • وسند ذلك الاجماع •

١ - الاختان الشقيقتان فاكثر ، اذا لم يوجد في التركة
بنت او بنت ابن وعدم وجود من يعصبهن • لقوله تعالى : فان
انتا اثنتين ، فلهما الثلثان مما ترك •

٤ - الاختان لاب فاكثر ، اذا لم يوجد في التركة أخت شقيقة
لا بنت او بنت ابن ، ولم يوجد من يعصبهن • للنص السابق •

ويلاحظ أن القاعدة التي تحكم فرض الثلثان في الحالات
السابقة هي ان كل من كان فرضها النصف عند انفrazها ،
يستحق الثلثان عند التعدد •

والمستحق للثلث :

١ - الام عند عدم وجود الفرع الوارث ، واثنين فصاعدا من الاخوة
قوله تعالى : فان لم يكن له ولد ، وورثه أبواه فلامه الثلث •

٢ - الاثنان فاكثر من الاخوة لام ، اذا لم يوجد فرع وارث مطلقا
او الاصل المذكور • لقوله تعالى : فان كانوا اكثر من ذلك ، فهم
شركاء في الثلث •

والمستحق للسدس هم :

- ١ - بنت الابن فأكر، عند وجود ابنت الصليبه ، اذا لم يكن معها من يعصبها . دليل ذلك ما روى بن مسعود ، انه سئل عن ابنة ، وابنه ابن ، وأخت ، فقال : أقضى فيها بما قضى النبي - صلى الله عليه وسلم - للبنت النصف ولابنه الابن السدس تكلمه للثلاثين ، وما بقى فلأخت .
- ٢ - الأخت لاب فأكر، عند وجود الأخت الشقيقه . وسند ذلك الاجماع على أن لها السدس تكلم للثلاثين .
- ٣ - الاب ، عند وجود الفرع الوارث ، لقوله تعالى : ولا بويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ، ان كان له ولد .
- ٤ - الام ، عند وجود فرع وارث ، او اثنان فصاعدا من الاخوه ، لقوله تعالى : ولا بويه لكل واحد منهما السدس مما ترك ، ان كان له ولد ، فان كان له اخوه ، فللام السدس .
- ٥ - الاخ لام او الأخت لام ، اذا كان كل منهما منفردا ، ولم يوجد الفرع الوارث ، الاصل الذكر ، لقوله تعالى : وان كان رجل يورث كلالة او امرأة ، وله أخ او أخت ، فلكل واحد منهما السدس .
- ٦ - الجد الصحيح عند وجود الفرع الوارث ، وعدم وجود الاب ، وسند ذلك الاجماع .
- ٧ - الجدة الصحيحة واحدة فأكر ، من الرسول - صلى الله عليه وسلم - أطعموا الجدات السدس .

الفصل الثالث

ميراث أصحاب الفروض

نتناول في هذا البحث ، ميراث أصحاب الفروض ، بالتفصيل كما بينه الشرع ، والحالات المختلفة التي يكون عليها كـ وارث ، وأثر ذلك على نصيبه في الميراث .

المبحث الأول
ميراث البنت الصليبه وبنت الابن

ميراث البنت الصليبه

يقصد بالبنت الصليبه ، بنت الميت مباشرة ، دون واسطه ، ولها في الميراث احوال ثلاث ، فهي ترث النصف وخذها والثلاثان اذا تعددت ، وميراثها في الحالتين يكون بطريق الفرض ، وترث بالتعصيب في الحالة الثالثه ، بأن تأخذ نصف نصيب من يعصبهنا .

ونظرا للصله الوثيقه ، التي تربطها بالميت ، فانهم لا تحرم من الميراث مطلقا ، بل قد تحرم غيرها من الورثه ، وقد نص الله تعالى على ميراثها ، في قوله تعالى : يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين ، فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك ، وان كانت واحده ، فلهما النصف . . . وهذا النص يشمل الحالات الثلاث للبنت ، كما نوضحها فيما يلي :

الحالة الاولى : تترك النصف ، اذا كانت وحدها ، ولم يكن معها أخ لها في درجاتها ، فالنصف نصيب البنت المنفردة ، ان لم يكن معها أخ لها من يعصبها ، تأخذ بطريق الفرض . وقد دل على ذلك قول تعالى : وان كانت واحدة ، فلها النصف وتطبيقا لذلك فمن مات عن زوجة ، وبنت ، وعم ، فان الزوجة تأخذ الثمن ، والبنت النصف ، والعم الباقي .

الحالة الثانية : تترك البنات فأكبر ، الثلثين ، ان لم يكن معهن أخ في درجاتهن يعصبهن ، ويقسم الثلثان بين البنتين بالتساوي ، فتأخذ كل بنت ثلثا ، فاذا كن ثلاث بنات ، قسم الثلثان بينهم أثلاثا .

فمن مات عن زوجة ، وبنتين ، وأخ ، كان للزوجة الثمن ، لوجود الفرع الوارث ، وهو البنات ، وللبنتين الثلثان لانهما اثنتان ، والاخ الباقي ، لانه عاصب ، فيأخذ الباقي . هذا ما ذهب اليه جمهور الفقهاء ، فان نصيب البنتين الثلثان ، كنصيب الجميع من البنات ، أي ان حكم الاثنتان حكم الجميع في الميراث . وقد استدلووا على ذلك بالادلة التالية : -

- ما رواه احمد في مسنده عن جابر قال : جاءت امرأة سعد بن الربيع - ، الى رسول الله صلى الله عليه وسلم - بائنتيها من سعد ، فقال يا رسول الله ، هاتان ابنتا سعد بن الربيع ، قتل ابوهما معك في أحد شهيدا ، وان عمهما أخذ مالهما ، فلم يدع لهما مالا ، ولا ينكحان الا بآل ، فقال يقضى الله في ذلك ، فنزلت آية الموارث ، فقال لاخى سعد اعط ابنتى سعد الثلثين ، وامهما الثمن وما بقى فهو لك . فبدل ذلك على ان نصيب البنتين الثلثان ، فهو عمل مفسر لما ورد في القرآن ، فيجب الاخذ به ، والعمل بمقتضاه .

دلالة القرآن الكريم ، في قوله تعالى : فان كن نساء
فوق اثنتين ، فلمهن ثلثا ما ترك . فان الآية تفيد استحقاق
البننتين الثلثان ، لان في الآية تقديم وتأخيرا ، والمعنى
فان كن نساء اثنتين فما فوقهما ، فلمهما الثلثان مما ترك .

كما في دلالة قوله - صلى الله عليه وسلم - لا تصافر
المرأة فوق ثلاثة أيام ولياليها الا ومعها زوجها ، او ذو رحم
منها . يعنى ثلاثة أيام فما فوقها .

القياس الاولوى ، يقضى باستحقاق البننتين الثلثان ، فان
الله تعالى جعل نصيب الاختين الثلثان ، بنص قوله تعالى
: فان كانتا اثنتين ، فلمهما الثلثان مما ترك . فان هذا يدل
على أن الاختين تستحقان الثلثين ، ان البناتان أقرب الى الميت
من الاختين ، وأمس رحما به ، فلا يصح ان يقل حظهما
عن حظ من هو أبعد منهما .

ونذهب ابن عباس الى ان نصيب البننتين النصف فقط ، كالبنات
الواحدة اما الثلثان ، فانهما للبنات الثلاث فصاعدا ، لان الآية
لم تذكر ميراث البننتين ، فيكون نصيبهما النصف .

الحالة الثالثة : ترث البنت الصليبه ، بطريق التعصيب
اذا وجد معها اخ لها في درجتها يعصبا ، فتقسم التركة
بينهما للذكر مثل حظ الانثيين ، كما لو مات الميت ، وترك بنت
، ابن ، فللا بن الثلثان ، وللبنت الثلث .

وفي حالة وجود اصحاب الفروض معها في التركة ، فانهما
يأخذان الباقي بعد نصيب اصحاب الفروض ، فمن مات عن أم ،
بنت ، ابن ، فان الام ترث السدس ، والباقي يقسم بين البنات
والابن بنسبه ٢ : ١ اي للذكر مثل حظ الانثيين .

ودليل ذلك قوله تعالى : يوصيكم الله في اولادكم ، للذكر
مثل حظ الانثيين . . . فهو تفيد ، أن نصيب الذكر ضعف
نصيب الانثى ، اذا كانا في درجة واحدة . وهذه القاعدة
تسرى مهما تعدد البنات ، او الابناء .

وقد نص قانون المواريث على ميراث البنات الصلبيه ، في المادة
١٢ بقوله : للواحدة من البنات النصف ، وللاثنتين ~~فأكثر~~
الثلثان . وفي المادة ١٩ بقوله : ~~العصبه~~ بالغيرهن
: البنات مع الابناء .

ميراث بنت الابن

يقصد ببنت الابن : البنت التي تنتمي الى المتوفى بواسطة ابنه ، سواء كان ابنه مباشرة ام غير مباشر . فتصدق على بنت الابن ، وبنت ابن الابن ، وبنت ابن الابن ، وهكذا .
وبنت الابن ، تعد بنتا للميت ، اذ انها من فروعها ، لذلك فانها ترث كالبنت عند عدم وجودها ، فهي تحل محلها حينئذ وتأخذ حكمها اذا لم يكن للميت اولاد من صلبه مباشرة .
كما ان الدليل على ميراث بنت الابن ، هو ذات دليل البنت ، وهو قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم . . . فالاولاد هم الفروع المولودون مباشرة ، او بواسطة الاولاد ، ويصدق ذلك على الابناء ، والبينات ، وابناء الابناء ، وبنات الابناء . وعليه فان اطلاق اسم البنات على بنات الابن ، هو من قبيل المجاز وليس من قبيل الحقيقي .

وتتعدد حالات ميراث بنت الابن ، فهي ترث بطريق الفرض وترث بطريق التعصيب ، وتحرم من الميراث كذلك ، وهذه هي حالات ميراثها :

الحالة الاولى : ترث النصف فرضا ، اذا كانت منفردة ، ولم يوجد معها من يعصبها ، وليس في الشركة بنت صلبية . فمن مات وترك : بنت ابن ، وزوجه ، وأخ شقيق . كان لبنت الابن النصف فرضا ، وللزوجه الثمن ، لوجود الفرع الوارث ، وللأخ الشقيق الباقي تعصيبا .

والدليل على ذلك ، قوله تعالى : يوصيكم الله في اولادكم فان اطلاق الاولاد ، يعم الاولاد الصليبين واولاد الابناء عند عدم وجود الاولاد الصليبين .

الحالة الثانيه : ترث البنات لابن فأكثر الثلثين فرضاً
إذا لم يكن معهن من يعصبن ، وعند عدم وجود البنت الصليبه
وعدم وجود الابن - فلو مات الميت وترك ، زوجاً ، وبنثى ابناً
وأخ لاب . أخذ الزوج الربع ، وبنثى الابن الثلثان ، والأخ لاب
الباقى تعطيباً

والدليل على ذلك النص السابق فى قوله تعالى : **يُوصِيكُمُ**
اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ ، فان كن نساءً **فـ** فوق
اثنتين ، فلمهن ثلثا ماترك . لانها بمثابة البنتين عند عدم
وجودهن ، وعدم وجود الفرع الوارث المذكور .

الحالة الثالثه : ترث بنت الابن ، السدس فرضاً ، **تَكَلِّمُهُ**
للثلاثين ، مع البنت الصليبه ، او بنت الابن الاعلى منها **درجه**
إذا لم يوجد معها من يعصبها ، وتأخذ بنت الابن السدس **فى**
هذه الحاله ، اذا كانت واحدة ، أو اكثر . فمن مات وترك
بنتاً ، ثلاث بنات ابن ، أم ، أب . فان للبنت النصف فرضاً
والثلاث بنات ابن السدس فرضاً **تكمله** للثلاثين اقصى نصيب البنات
وللام السدس وللاب السدس .

ولو مات وترك : بنت ابن ، بنت ابن ابن ، فان بنت الابن
تأخذ النصف فرضاً ، وبنت ابن الابن ، تأخذ السدس **تكملة**
للثلاثين

ودليل ذلك قول ابن مسعود ، لما سئل عن ابنه ، وابنته
ابن ، وأخت ، فقال : سأقضى فيها بقضاء رسول الله - صلى
الله عليه وسلم - لابنه النصف ، ولابنته الابن السدس ، **تكمله**
للثلاثين ، ومابقى للأخت .

الحالة الرابعه : ترث بنت الابن بالتعصيب ، اذا وجد معها
ابن ابن ، سواء كان أخاها أو ابن عمها ، سواء كان فى درجتها
أو اقل من درجتها ، متى كانت محتاجة اليه .

فمن مات وترك : أب ، أم ، بنت ابن ، ابن ابن . أخذ
الأب السدس ، والام السدس فرضا ، وكان الباقي لبنت الابن
وابن الابن تعصيا للذكر مثل حظ الانثيين . والتعصيب هنا
ملزم للتساوي في الدرجة بينهما ، فلا يشترط فيه ، أن تكون
بنت الابن محتاجة الى ابن الابن ، لكي يعصبها .

ولو مات وترك بنتان ، وبنت ابن ، وابن ابن ابن . وأخذت
الثلاثين ، وبنت الابن ، وابن ابن الابن الباقي تعصيا ، وانما
عصبها ابن ابن الابن ، ولو أنه أقل منها درجة ، لانها محتاجة
اليه ، إذ لولا وجوده ، لحرمت من الميراث لان البنتين
أخذتا أقصى نصيب البنات ، وهو الثلثين .

والقاعدة أنه إذا كان في التركة أصحاب فروض وورثه بالتعصيب
يأخذ الوارثون بالتعصيب ، الباقي من التركة بعد نصيب أصحاب
الفروض ، فان لم يبق من التركة شيء ، فلا يرث الورثه بالتعصيب
لانه لم يبق لهم شيء .

مثال ذلك ، لو مات وترك : أب ، أم ، زوج ، بنت ، بنت
ابن ، ابن ابن . ورث الأب السدس ، والام السدس فرضا
والزوج الربع وبنت النصف فرضا ، وبنت الابن ، وابن الابن
لا يرثان شيئا ، لنفاذ التركة .

ولو لم يكن ابن الابن موجودا ، لورثت بنت الابن ، لانها
كانت ستأخذ السدس فرضا في هذه الحالة تكمله للثلثين .
الحالة الخامسة : تحجب بنت الابن من الميراث ، مع
البنتين الصلبتين فأكثر إلا إذا كان معها من يعصبها ، سواء كان
في درجتها أم أنزل من درجتها ، وسواء كان أخاها أو ابن عمها .

فلو توفي شخص عن : بنتين ، بنت ابن ، أخ شقيق
أخذت البنتان الثلثين ، والأخ الشقيق الباقي تعصيا ولا تأخذ
بنت الابن شيئا ، لان البنتين أخذتا الثلثين ، فلم يبق لهما

ما ترثه ، كما أنه لم يوجد معها من يعصبها في درجتها أو في غير درجتها .

فلو وجد معها من يعصبها فانها لا تحجب ، كما لو مسات عن : بنتين ، بنت ابن ، ابن ابن . فالبناتان لهما الثلثين ولبنات الابن ، وابن الابن الباقي تعصيا ، ولا تحجب لوجود من يعصبها ، وهو ابن الابن .

ودليل ذلك ، أن الله تعالى ، جعل أقصى نصيب البنات الثلثين فإذا نفذ بحصول البنات الصليات عليه ، لم يبق لبنات الابن شيء ، وقد قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - لا يزداد حق البنات على الثلثين .

الحالة السادسة : تحرم بنت الابن ، بالابن مطلقا ، سواء كان معها من يعصبها أم لا ، كما يحجبها ابن الابن الاقصى منها درجة .

فلومات وترك : ابن ، بنت ابن ، ابن ابن ، استحق الابن التركة كلها ، ولا ترث بنت الابن شيئا ولا ابن الابن ، لانهما محجوبان بالابن .

ولومات عن : ابن ابن ، بنت ابن ابن ، ابن ابن ابن فان ابن الابن ، هو الوارث للتركة ، وتحرم بنت ابن الابن ، وابن ابن الابن ، لانهما محجوبان بالاعلى درجة ، وهو ابن الابن .

وتجدد الاشارة ، الى ان بنت الابن ، اذا كانت تحرم من الميراث بالابن ، فانها تستحق في التركة ، حسب نظام الوصية الواجبة ، الذي أخذ به المشرع المصري . . .

وتجدر الإشارة الى أن بنت الابن ، اذا كانت تحرم
من الميراث بالابن ، فانها تستحق في التركة ، حسب نظام
الوصية الواجبه ، الذي أخذ به المشرع المصري (١)
والدليل على حجب الابن ، لبنت الابن ، تطبيق القاعد
العامه ، في الميراث وهو أن الاعلى درجة يحرم الادنى درجة
على اساس أن الاعلى أقرب الى الميت ، وأقوى في قرابته
فيحجب الاقل منه .
وقد نظم قانون الموارث ، احكام ميراث بنت الابن ، على
النحو الذي ذكرنا (٢)

-
- (١) صدر قانون الوصية في مصر ، رقم ٧١٠ لسنة ٤٦ ، ونفذ من اول
اغسطس ١٩٤٦ .
(٢) تنص ١٢ من القانون على : للواحدة من البنات فرض النصف
وللاثنتين فاكتر الثلثان . ولبنات الابن الفرض المتقدم ذكره .
عند وجود بنت او ابن اعلى درجة ، ولهن واحدة او اكتر السدس
مع البنت او بنت الابن الاعلى درجة .
١٩ الوصية بالغير هن بنات الابن وان نزل ، مع
ابناء الابن ، اذا كانوا في درجاتهن مطلقا ، او كانوا انزل منهن
اذا لم يرثن بغير ذلك .

المبحث الثاني

ميراث الابوين

قراية الابوين ، من القرابه النسبيه الوثيقه ، فالاب والام هما سبب اضافه الانسان الى الحياة ، ولهما فضل لا ينكر على الولد ابنا كان او بنتا ، لذلك ، فان وجودهما في التركه ينبغي أن يكون له وزنه وتقديره ، بحيث ينالان نصيبا منهما وهذا ما فعله الشارع الاسلامي ، فانه اعظما وتقديرا لهذاه الصلته ، لم يحرمهما من الميراث في تركه الابن ، وانما قدر لهما نصيبا يختلف قلة وكثرة بحسب كل حاله ، وفق ضوابط محكمه وعادله .

ميراث الاب

يراد بالاب ، أصل الميت وهو الرجل المباشر الذي لم يفصل بينه وبين فروعه واسطه ، فهو بذلك أقرب ذكر للميت الميت بعد الابن ، وهي ينتهي الى قراية الابوه ، التي تحتل الدرجه الثانية ، بعد البنوه ، لذلك احتاط له الشارع فعدد الاوصاف التي يرث بها ، حتى يحصل على نصيبه الذي يتلاءم وعلاقته بالمتوفى ، وحتى لا يحرمه من الميراث تحت أي ظرف من الظروف ، فان لم يتيسر له ان يحصل على نصيب أكبر عنده عدم وجود الابن ، لكثرة أصحاب الفروض ، فانه فرض له العدم لا يقل عنه ، كما أنه خوله حق حرمان العديد من الورثه فلا يرث معه الا الفرع الوارث الابن ، والبنت ، والنزوجان والام ، وأم الام ، " الجده لام " عند عدم وجود الام .

وبيان ذلك ، يقتضى أن نعرض لحالات ميراث الاب ، والمقدار الذى يحصل عليه ، مع الورثة على اختلاف انواعهم .
الحاله الاولى : يرث بطريق الفرض ، اذا كان فى التركة فرع وارث مذكر وهو الابن ، وابن الابن ، وابن ابن الابن ، وان -
سفل ، فيأخذ معه السدس فرضا ، يستوى فى هذا ان يكون الابن

واحد او اكثر من واحد .
فلومات الميت وترك : ابن ، اب ، زوج . فان الزوج يأخذ الربع ، لوجود الفرع الوارث ، والاب السدس ، لوجود الفرع الوارث المذكر ، ويأخذ الابن الباقي . واذا لم يكن فى التركة ابن ، ووجد ابن ابن ، فانه يأخذ الباقي أيضا .
ودليل ذلك قوله تعالى : ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد " فقد دل النص على أن كل من الابوين يستحق السدس من التركة ، اذا كان للميت فرع وارث مذكر .

وبهذا وازن الشارع بين قرابة البنوة او الفرع ، وبين قرابته الابوه أو الاصل ، وقد رأى أن الفرع بحاجه اس الى المال ، لانسه مقبل على الحياة .

فيكون عوننا له على مواجهه اعبائها ، والوفاء بالتزاماتها ، ناهيك عن أن الفرع او الابن ، امتداد لابيئه ، يحمل اسمه ويبقى ذكره (١) مع ان الاب حاجته الى المال لاترقى الى الابن ، وحظه مع الايام ، ليست كحظ الابن ، كما هى العاده والمألوف .

الحاله الثانيه : يرث الاب بطريق الفرض والتعصيب اذا كان فى التركة فرع وارث مؤنث ، كالبنث ، وبنث الابن ، وبنث الابن ، وان سفل ، فيأخذ معها السدس بالفرض ، والباقي

بالتعصيب .

(١) الاترى ان ذلك يجسد الحديث : اذا مات ابن ادم انقطع عمله الا من ثلاث : صدقه جارية ، وعلم ينتفع به ، وولد صالح يدعو له فالولد يوئل منه اين يكون ذخرا لابيئه .

وانما يأخذ الاب السدس فرضا كحد أدنى لا يقل عنه عند وجود الفرع الوارث الموءنث ، ضمانا له فى الحصول على نصيب مناسب من التركة ، ثم انه اتاح له فرصة الحصول على المزيد من التركة ، بأن فتح له رافدا ثانيا ، وهو طريق التعصيب ، ان بقى شىء من التركة ، بعد أخذ أصحاب الفروض فروضهم .

وعلى هذا لو ترك الميت : بنتان ، زوج ، أب ، أم فان البنيتين ترثا الثلثين ، والزوج يرث البريع ، والام السدس والاب يأخذ السدس ، فلو لم نجعله يرث السدس بطريق الفرض اعتمادا على التعصيب ، لم يبق له شىء من التركة يأخذها فجعل له الشارع السدس فرضا تحسبا ، لمثل هذه الحالات التى يستغرق فيها أنصبه أصحاب الفروض التركة .

ولو مات وترك : بنت ، زوجة ، أب . فان البنت تأخذ النصف فرضا ، وتأخذ الزوج منه الثمن لوجود الفرع الوارث وهو البنت ، ويأخذ الاب السدس فرضا ، والباقى تعصيا ، نظرا ، لانه يوجد مال باقى فى التركة ، بعد نصيب أصحاب الفروض ، فيأخذ الاب بطريق التعصيب .

ودليل ذلك ، بالنسبة لميراثه بطريق الفرض ، قوله تعالى : ولا يورثه لكل واحد منهما السدس مما ترك ، ان كان له ولد * فان الولد يطلق على الذكر ، وعلى الانثى فيكون له الميراث بالفرض ، وهو السدس مع البنت .

وفيما يتصلق بميراثه بطريق التعصيب ، فان الدليل عليه قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - الحقو الفرائض بأهلها ، فما بقى فلاولى رجل ذكر . وبالنظر الى

الوارثين في التركة من الرجال ، نجد ان الاب ، هو
الاقرب الى الميت ، حيث ان مرتبته بعد الابن ، ولم يوجد
بين الورثة فيكون الاب هو الاولى عندئذ ، في الحصول
على الباقي من التركة .

الحالة الثالثة : يرث الاب بطريق التعصيب فقط ، اذا
لم يكن في التركة فرع وارث مذكرا كان او مؤنثا وهو الابن
والبنت فشرط ميراثه بالتعصيب المحض ، ان تخلو التركة
عن الفرع الوارث مطلقا ، فيأخذ التركة مكلها اذا لم يوجد
ورثه او كانوا محجوبين ، او يأخذ الباقي (تعصيبا)
بعد نصيب أصحاب الغروض .

وتطبيقا لذلك ، لو مات شخص وترك : أب ، واخوه
اشقاء ، أخوه لام ، أخوه لاب . فان الاب يأخذ التركة
كلمها ، لان الاخوه مطلقا ، يحجبون حجب حرمان بالاب .
كما لو كان الاب ، هو الوارث الوحيد في التركة .

ولو مات وترك : زوجه ، أب . فان الزوجه ترث الربع
لعدم الفرع الوارث ، ويأخذ الاب الباقي تعصيبا ، لعدم
وجود فرع وارث مطلقا ، فلا ابن ولا بنت ، فيرث الاب بالتعصيب
والدليل على ذلك ، قوله تعالى : فان لم يكن له ولد
ورثه أبواه واهله الثلث . فقد انحصرت التركة في
الابوين ، الاب والام ، ولم يوجد الفرع الوارث ، ونصت
على أن نصيب الام عندئذ وهو الثلث وسكنت عن ميراث
الاب ، فيلزم منها استحقاق الاب الباقي تعصيبا ، لانه
العاصب ، لانه اولى رجل الى الميت ، فيأخذ الباقي من التركة
وذلك يكون بالتعصيب .

وقد نص قانون المواريث على هذه الحالات ، في المادة ٩ / بقوله : للاب فرض السدس ، اذا وجد للميت ولد او ولد ابن ، وان نزل .
وقد نصت المادة ١٢ ، على أن من أقسام العصابة بالنفس الابوه ، وتشمل الاب والجد الصحيح وأن علا ، فيكون الاب من العصابات ، ويرث بالتعصيب .
ونصت المادة ٢١ على الميراث بالفرض والتعصيب بقولها : اذا اجتمع الاب او الجد مع البنت او بنت الابن ، وان نزل يستحق السدس فرضا ، والباقي بطريق التعصيب .

ميراث الام

يراد بالام : اصل الميت ، وهي الانثى المباشرة التي لم يفصل بينها ، وبين فرعها واسطة . وللام منزله كبيسة تحتل مكانه الاثمة بها ، وبين الاناث الوارثات في التركة ، حيث انها اقرب انثى الى الميت بعد فرعه البنت او بنت الابن لذلك ، فانها لا تحرم من الميراث ، ولا يقل نصيبها في التركة عن السدس في العادة ، والام ترث بالفرض دائما ، وقد ثبتت بالاستقراء ، أن هذا الطريق يضمن لها الميراث في كل الاحوال وهما هي حالات ميراث الام .

الحالة الاولى : ترث السدس بطريق الغرض ، مع جهتي قرابتين ؛
الجهة الاولى : قرابة البنوة ، فاذا وجد في التركة فرع وارث -
مطلقا ، كالا بن وابن الابن وان نزل ، او البنت ، وبنت الابن
وان سفل ، استحققت الام السدس فرضا ، يستوى في هذا النوع
ان يكون الفرع الوارث منفردا ، او متعددا ، مباشرا او غير
مباشر .

وعلى ذلك ، فلو مات عن : ابن ابن ، أم ، زوجه . أخذت
الزوجه الثمن ، والام السدس لوجود الفرع الوارث وهو ابن الابن
وأخذ ابن الابن الباقي تعصيا .

ولو وجد مكان ابن الابن ، بنت ، أخذت البنت النصف ، والام

السدس فرضا كذلك ، لان البنت فرع وارث كالا بن .

أما لو وجد في التركة فرع وارث من ذوى الارحام ، كابن
البنت ، أو بنت البنت ، فانها تأخذ ثلث التركة وليس سدسها .
ودليل ذلك قوله تعالى : ولا يورثه لكل واحد منهم
السدس مما ترك ، ان كان له ولد . . فالأيه صريحه ارد الله
على أن وجود الفرع الوارث ، الابن او البنت ، يجعل نصيب
الأب والام السدس فرضا . فيكون نصيب الام السدس فرضا
مع الولد ، ابنا كان او بنتا ، منفردا كان او متعددا ، مباشرا
او غير مباشر .

الجهة الثانية : قرابة الاخوة ، فاذا وجد في التركة
اثنين فأكثر من الاخوة ، من أى صنف ، أخوة أشقاء ، أو اخوة
لاب ، أو اخوة لام ، ذكورا كانوا أم اناثا ، أم مختلطين ، فإن
الام ترث السدس فرضا ، حتى لو كان هو لاء الاخوة محجوبين
من الميراث .

فلومات شخص وترك : أم ، أب ، أخت شقيقه ، أخوين
لاب . أخذت الام السدس فرضا ، لوجود عدد من الاخوة
وأخذ الاب الباقي تعصيا ، ولاشء للاخت والاخوين ، لانهما
محجوبات بالاب . وهذا الحجب لا أثر له ، على استحقاق
الام ، لان وجود اثنان فأكثر من الاخوة في الميراث يجعل
نصيب الام السدس ، ولو كانوا محجوبين .

ودليل ذلك قوله تعالى : فان كان له اخوه فلامه السدس
... فان الآية تدل على أن العدد من الاخوة ، يجعل
نصيب الام السدس ، وقد جاءت كلمة اخوه في الآية بأسلوب
الجمع ، وقد ذهب الجمهور الى أنه يتضمن المثنى ، فيكون
حكم الاثنین حكم الاكثر ، لما روى عن زيد بن ثابت ، أن العرب
تجعل الاخوين اخوه ، وقد أطلق لفظ الجمع على الاخوين
في لغة القرآن الكريم ، قال تعالى : وهل آتاك نبيا
الخصم ان تسوروا المحراب ... ثم قال : خصمان بنفسى
بعضنا على بعض ...

ولما روى ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال ...
الاثنان فما فوقهما جماعه .
وروى عن ابن عباس ، أن لفظ الاخوة يقصد به الجمع
وهو ثلاثة فصاعدا ، فوجود اثنان من الاخوة ، يجعل
نصيب الام الثلث لا السدس .

الحالة الثانية : ترث الام ثلث التركة فرضا ، اذا لم يوجد
في التركة فرع وارث مذكر أو مؤنث ، ابن أو بنت ، مهما نزل
ولم يوجد كذلك اثنان فأكثر من الاخوة أو الاخوات ، ولم ينحصر
الميراث في أحد الزوجين ، والام ، والاب .

مثال ذلك ، مات شخص عن : أم ، أب ، أخ لاب . فان
الام ترث ثلث التركة كلها ، ويرث الاب الباقي تعصيا ، وهو
الثلاثان ، ولا شيء للاح لاب لانه محجوب بالاب .

ولو مات عن : أم ، زوجته ، عم . ورثت ثلث التركة
لعدم وجود فرع وارث ، وعدم وجود اخوة ، وعدم انحصار
التركة في أحد الزوجين ، وفي الام ، والاب ، وتأخذ الزوجه
الربيع ، والعم الباقي تعصيا .

والدليل على ذلك قوله تعالى : فان لم يكن له ولد
ورثه أبواه ، فللمه الثلث . . . فقد دلت الآية على أن نصيب
الام الثلث ، ان لم يكن للميت ولد - ذكر أو أنثى - ولا أخوة .

الحالة الثالثة : ترث الام ثلث الباقي من التركة بطريق
الفرض ، بعد حصول أحد الزوجين على فرضه ، في حاله
انحصار الميراث بينها وبين أحد الزوجين والاب (١) وللم
يوجد في الورثة فرع وارث ، ابن أو بنت ، او اثنان فأكثر
من الاخوة والاخوات .

وصورة المسألة تركت الميتة : زوج ، أم ، أب - يأخذ
الزوج النصف ، والام تأخذ ثلث الباقي بعد نصيب الزوج ، ويأخذ
الاب الباقي تعصيا . فلو كانت التركة ٦٠ فدانا . فان الزوج
يأخذ النصف ٣٠ فدانا ، والام تأخذ ثلث الباقي وهو ١٠ ،
والاب الباقي وهو ٢٠ فدانا .

ولو ترك الميت : زوجته ، أم ، أب . فان الزوج

(١) تسمى هذه المسألة بالغرأوية ، لشهرتها كالكوكب ، وتسمى
بالعمرية أيضا لقضاء ، عمر بن الخطاب .

تأخذ الربع ، والام ثلث الباقي بعد نصيب الزوجه ، ويشاء عند
الاب الباقي تعصيا ، فلو كانت التركة ٤٠ فدانا ، تستحق
الزوجه الربع ١٠ أفدنه ، والام ثلث الباقي ١٠ أفدنه ،
ويستحق الاب الباقي تعصيا وهو ٢٠ فدانا .

وليل ذلك ، قضا عمر بن الخطاب ، فيهما بذلك ، وقد
وافقه على ذلك جمهور الصحابه ، وهو مذهب جمهور الفقهاء .

وقد استدلووا على ذلك بقوله تعالى : فان لم يكن له ولد
ورثه أبواه ، فلامه الثلث " فالثلث المراد ، هو ثلث الباقي
لا ثلث التركة ، بدليل قوله سبحانه : ورثه أبواه
فمحال على الله أن تأتي بغير فائدة ، ولو كانت بغير فائدة
لكفى في البيان ، أن يقال : فان لم يكن له ولد فلامه الثلث
فايرادها في النص ، دليل على أن المراد بالثلث ، هو ثلث
ما يستحقه الأبوان لا ثلث جميع المال .

أن استحقاق الام ثلث التركة ، وليس ثلث الباقي ، يخالف
الاصل العام ، في الميراث ، والذي يقضى بأن تساوى الذكر
والانثى في درجة واحدة يخضع لقاعدة للذكر مثل حظ الانثيين
وهذا يجري عند اجتماع الابن والبنت ، فان الولد يأخذ
ضعف البنت ، فكذلك يجب أن يكون في الاب والام .

وليس الامر كذلك في حالة انحصار التركة في الزوج ، والام
والاب ، ان استحقاق الام لثلث التركة كلها ، والاب الباقي
يعنى أن الام تأخذ ضعف نصيب الاب ، وهذا قلب للموضوع
وخرج على المألوف والمعهود .

كما أنه في حاله وجود الزوجه ، بدلا من الزوج ، مع
الام ، والاب ، واستحقاق الام الثلث التركة كلها ، وليس ثلث
الباقي ، بعد نصيب الزوجه ^{يعنى} أن تأخذ الام نصيبا مقاربا
لنصيب الرجل ، فكان من اللازم أن تأخذ ثلث الباقي لثلث
التركة .

ويرى عبد الله بن عباس ، أن الام تأخذ ثلث التركة كلها
لا ثلث الباقي واستدل على ذلك :

— بظاهر قوله تعالى : فلامه الثلث ، فالمراد ثلث التركة ، لأن
الانصبه تحسب من كل التركة ، وليس من ثلث الباقي .

— ولأن الام صاحب فرض ، والاب عاصب ، والقاعدة أن صاحب
الفرض يأخذ فرضه أولاً ، والعاصب يأخذ مابقى بعد استحقاق
أصحاب الفروض فروضهم .

والاولى الاخذ برأى الجمهور ، لقوة أدلتهم ، ولأنه يحقق
الحكمة من تشريع الميراث في الاسلام ، ولأنه ينفذ الى جوهر
الامور ، ولا يقف عند ظواهرها ، ولأنه يعنى حقائق الحيات
ومتطلباتها ، ويراعى ذلك ، في استنباط الاحكام من مصادرها
الشرعية الصحيحة .

وقد أخذ قانون الموارث بذهب الجمهور ، ونص على احكام
ميراث الام في المادة ١٤ بقوله : للام فرض السدس مع الولد
أو ولد الابن ، وان نزل ومع اثنين او اكثر من الاخوة والاخوات
ولها الثلث في غير هذه الاحوال ، غير أنها اذا اجتمعت
مع احد الزوجين والاب فقط ، كان لها ثلث مابقى بعد فرض
الزوج .

المبحث الثالث

ميراث الجدین

ان الجدین ، هما أصل الانسان ، فانهما مصدر الايوة والامومه ، فالجد والجدة هما جهة القرابة النسبية الاعلى للشخص ولهما من الحقوق مال الاب والام ، في كثير من الحالات ، كما نفس الولاية على النفس والولاية على المال ، وحرية الزواج ، وغير ذلك ، الامر الذي يسوغ وصفهما بالابوين حكما ، ولئن كان هذا من قبيل المجاز ، فانه يعكس قوة الرابطة بين الشخص والجد والجدة ، وقد كان لذلك اثره ، لدى الشارع الاسلامي في مسائل الميراث .

ميراث الجد (١)

الجد الصحيح يراد به : أصل الميت غير المباشر ، الذي لا يدخل في نسبته الى الميت أنثى . كأبي الاب ، وأبي أب الاب ، مهما علا ، مادام لم تتخلل في نسبته الى الميت أنثى . فاذا تخلل في نسبته الى الميت أنثى ، وهو أب الام ، وأب أم الام ، وأب أم الاب ، فانه يسمى بالجد الفاسد ، ولا يرث مع أصحاب الفروض او العصبات ، لانه من ذوى الارحام ومرتبته متأخره عن ذوى الفروض والعصبات . والجد أب ، فقد سماه الله تعالى بذلك ، كما في قوله تعالى " كما أخرج أبويكم من الجنة " وقوله جل شأنه " واتبعتم له أبائى ابراهيم واسحاق ويعقوب " وهو اطلاق مجازي يراد به أصل الانسان ، وذوى نسبه الاعلى ، لكن ما كان اطلاق (١) اذا اطلق الجد ، فان المراد به الجد الصحيح ، وهو من أصحاب الفروض .

القرآن عفو الخاطر ، أو مجرد ا عن المضمون ، فإنه أصاب
الحقيقه ، بقدر ما يحتمله الاطلاق .
وآية ذلك أن الاب يأخذ مكان الاب عند عدم وجوده ، وتسرى
عليه العديد من احكامه ، ولا يختلف عنه سوى في بعض
الاحكام ، وهي في مجال الميراث ، تبرز في الاتي :
أ - مسألة الحجب : لا يحرم الاب من الميراث مطلقا ، اما الجدة
فان الاب يحجبه . كما أن الاب قد يحجب ما لا يحجبه الجدة
عند بعض الفقهاء . حيث يحجب الاب الاخوه والاخوات مطلقا
وهم الاخوه الاشقاء واخواتهم ، والاخوه لاب واخواتهم ، والاخوه
لام ، واخواتهم . بينما يحجب الجدة الاخوه والاخوات لام -
بالاتفاق ، ولا يحجب الاخوه الاشقاء أو لاب عند بعض الفقهاء
دون البعض الاخر .
ب - مسألة مقدار ميراثه ، عند انحصار التركة ، في احد
الزوجين والام ، والاب . فان الام تأخذ ثلث الباقي بعد
نصيب احد الزوجين ، رعاية لحق الاب . بينما انحصرت التركة
بين احد الزوجين ، والام والجدة . فان الام تحصل على ثلث
التركة كلها .
ج - تحجب الجدة أم الاب بالاب ، بينما ترث مع الجدة
والحجب منشوء القاعدة ، أن كل من يدلى الى الميت بوارث
لا يرث مع وجود الوارث .
فلومات شخص عن : أب ، ابن ، أب أب ، أم الاب فان الأب
يأخذ السدس فرضا ، والابن الباقي تعصيا ، ولا يرث الجدة
ولا الجدة ، لانهما محرومان بالاب .
والدليل على ميراث الجدة قوله تعالى ولا يورثه لكل واحد
منهما السدس ، مما ترك ان كان له ولد ، فان لم يكن له ولد
ورثه ابواه فلامه الثلث .

فلفظ لا بويه " يشمل الاب والام ، وهو في جانب الاب يشمل
الاب الحقيقي ، والاب المجازي ، وهو الجد ، لان اطلاق
يعم الاب المباشر وغير المباشر .

ميراث الجد عند عدم الاخوة

وترتبيا على ذلك ، ثبت للجد ، عند عدم وجود الاب ، -
وعدم وجود الاب ، وعدم وجود الاخوة والاخوات الاشقاء او لابهوى
أولا : يرث الجد بطريق الفرض ، اذا وجد في التركة فرع
وارث مذكر ، كالا بن ، وابن الابن ، وان سفـل .
فلومات شخص وترك : ابن ابن ، جد ، فان الجد يرث
السدس فرضا ، ولا بن الابن الباقي تعصيا .
ثانيا : يرث الجد بطريق الفرض والتعصيب ، اذا وجد في
التركة فرع وارث مؤنث كالبنـت ، بنت الابن ، وان سفـل
وذلك بأن يأخذ السدس فرضا ، فان بقى شىء بعد نصيب
أصحاب الفروض أخذه بالتعصيب .
فمن مات وترك : بنت ابن ، وزوجه ، جد . فان بنت
الابن تأخذ النصف ، والزوجه الثمن ، والجد يأخذ السدس
فرضا والباقي تعصيا .
فان استغرق أصحاب الفروض التركة ، فلا شىء للجد
تعصيا ، ويأخذ الفرض . كمن مات عن : بنت ، بنت ابن ، أم .
جد . فان البنت ترث النصف ، وبنت الابن السدس
والام السدس ، والجد السدس فرضا ، ولم يبق شىء يرثه
بالتعصيب .
ثالثا : يرث الجد بطريق التعصيب فقط ، اذا لم يوجد
في التركة فرع وارث مطلقا مذكرا كان أم مؤنثا .

فلومات شخص عن : زوج ، أم ، جد ، وراث الزوج
النصف ، والام ثلث التركة ، والجد الباقي تعصيا ، لعدم
وجود الفرع الوارث بنتا كان أو ابنا .

ميراث الجد عند وجود الاخوه

أن توريث الجد ، عند وجود الاخوه الاشقاء والاخوه
لاب ، واخواتهم يشير به لا كبير في الفقه ، وقبل ان نبين رأى -
المعابه والفقه ، ننبه الى أن الاخوة والاخوات لام يخربون
عن هذا الخلاف ، لانهم لا يرثون مع الجد بالاجماع . فهم
محجوبون به .

ويدور الجدل حول تفضيل اوتسوية الجد مع الاخوة
الاشقاء أو لاب ، في الميراث ، فمن قائل بأفضلية الجد
على الاخوة في الميراث ، وبالقالي فانهم يحجبون به ، ولا
يرثون معه ، كالاخوه لام ، وهذا رأى ابو بكر ، وابن عباس
ومعاذ بن جبل وعائشه ، وغيرهم ، وذهب اليه ابو حنيفة
وداود الظاهري من الفقهاء ومن قائل بتسوية الجد مع
الاخوه في الميراث ، ومن ثم فانهم يرثون معه ، ولا يحجبون
به . وهو رأى على بن ابي طالب وزيد بن ثابت ، وابن
مسعود ، واليه ذهب مالك والشافعي واحمد ، والصاحبان
من الحنفيين .

ومنشأ الخلاف بين القولين ، أن المسألة ليس فيها نص
صريح في الكتاب او السنة ، مع كونها تأخذ بالاصول العامة
لقواعد الميراث في جانب ، وتتردد بين القياس والمصلحة
في جانب آخر .

وقد استدل أصحاب الرأي القائل بحجب الاخوة الاشقاء
او الاب بالجد ، بالادلة الاتية : -

- قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - الحقوا الفرائض بأهلها فما بقى فالأولى رجل ذكر " والجد أقرب الى الميت من الاخ ، وجهه الابوه مقدمه على جهه الاخوة .
- أن ابن الابن يحل محل الابن ، في حجب الاخوة لاشقاء أو لاب ، فكذلك يجب ان يحل الجد محل الاب في حجب هؤلاء الاخوة ، لذلك يروى عن ابن عباس انه قال : لا يتنقسي الله زيد بن ثابت يجعل ابن الابن ابنا ولا يجعل أب الاب أباً .
- وقد استدل أصحاب الرأي القائل بتوريث الاخوة والاخوات الاشقاء أو الاب ، مع الجد ، بالادلة التاليه : -
- أن الله تعالى أثبت ميراث الاخوة بالقرآن ، في قوله تعالى " وان كانوا اخوه رجالا ونساء " ، فللذكر مثل حظ الانثيين " فلا يحجبون الا بنص أو اجماع ، ولانص ولا اجماع في المسألة - أنه مادام قد تساوى الجد والاخوه في سبب الاستحقاق وهو الاساس فيجب أن يتساووا في الاستحقاق ، بأن يأخذ كل منهما من الميراث ، ولا يحجب الجد الاخوه .
- أن النظر بعين المصلحة ، يقضى بتوريث الاخوه الاشقاء أو لاب مع الجد ، لانه باعتبار المستقبل ، فان الجد يستدبر الحياة ، والاخوه يستقبلون الحياه ، وبالنظر الى المسائل فان موت الجد يترتب عليه ايلوله المال الى اولاده ، وهم اعمام الميت ، فكيف تمنع الاخوه من الميراث ، ونعطيهم للاعمام ، ان لاقائل بتقديم العمومه على الاخوه ، بسبب الاخوه هي المقدمه على العمومه ، وعليه فيجب توريث الاخوه مع الجد في الميراث .

من ذلك يترجح القول الاخير ، القائل بتوريث الاخوة والاختوات
الاشقاء او لاب مع الجد ، لانه يكل رعاية مصلحه كل من الجد
والاخوة ، ويستند على أدلة قوية ، ويفنع أن يحل
الاضرار بأى الطرفين الجد ، حيث أن نصيبه لا يقل عن
السدس مع الاخوه ، وفي ذات الوقت ، يقول باستحقاق الاخوة
في الميراث .

ميراث الجد عند وجود الاخوه

كيفية توريث الجد مع الاخوه الاشقاء او لآب

ان وجود الجد والاخوه والاختوات لابوين او لآب ، قد
تعدد تفيه طرق تقسيم التركة بين الجد والاخوه ، عند القائلين
بأن الاخوة يرثون مع الجد وقد أخذ القانون المصرى فى توريث
الاخوه والاختوات الاشقاء او لآب ، باختيار الاصلح للجد ، والسنى
يؤدى ان امكن الى زيادة نصيبه فى التركة عن السدس بأن اقرر
المقاسمه بين الجد والاخوة والاختوات ، على اساس ان يكون الجد
أخالهم ، بمعنى أنه يأخذ كصيب ذكر منهم ، ومن شأن هذا
أن يجعل نصيبه أكثر من السدس ، فان كان يقل عن السدس
يأخذ الجد السدس بطريق الفرض .

لذلك ، فانه يمكن القول بأنه غلب المقاسمه على تحد يحد
نصيبه بالسدس لان المقاسمه قد تكون خيرا له ، وأخذ بالتعصيب
كذلك حيث لا يقل نصيبه عن السدس ، فان كان يقل ، فرض
لسه السدس .

ثم أنه تحقيقا لمصلحة الجد لم يعتبر الاخوة لاب، اذا اجتمعوا
الاخوة الاشقاء فلم يدخلهم في المقاسمة^(١) وجعل المقاسمة
تجرى بينه ، وبين الاخوة الاشقاء فقط لانهم الوارثون .

وبيان ذلك ، يقتضى أن نفرق بين حالتين ، اجتمع فيها الحد
مع الاخوة والاخوات لابوين او لاب ، وهما : -

الاولى : أن يجتمع الجد مع الاخوة والاخوات الاشقاء او لاب ،
ويكون ميراث هو^١ الاخوة والاخوات بطريق التعصيب ، ويتأتى
ذلك بأن يكون الاخوة ذكورا فقط ، او ذكورا او اناثا ، او اناثا
فقط عصبين مع الفرع الوارث الموءث .

والقاعدة في توريث الجد مع الاخوة والاخوات ، في هذه
الفروض الثلاثة ، انه يقاسمهم ، كواحد منهم ، على الا يقل
نصيبه عن السدس .

١ - فاذا كان في التركة اخوه ذكور فقط مع الجد ، فانسه
يعتبر كأخ لهم ، ويقاسمهم في التركة . وفي هذا الغرض تنظر
الى نصيبه في المقاسمة في كل حاله ، فمثلا لو ترك شخص : جد
ثلاث اخوة ، فان المقاسمة تجرى على اربعة ، يأخذ الجد الربع
والاخوة ثلاثة ارباع التركة .

ولو مات عن : بنت ، جد ، وثلاث اخوة . فانه لا يقاسم
الاخوة ، لان نصيبه يقل عن السدس ، فيأخذ السدس فرضاً
لانه أفضل لسه .

٢ - واذا كان في التركة اخوه ذكورا او اناثا مع الجد ، فإن
الاناث يعصبين بالذكور ، وعندئذ يقاسم الجد الاخوة ، والاخوات
متى كانت المقاسمة خيرا لسه ، بالأ تنقص نصيبه عن السدس .

(١) وهو مذهب الامام على ، الذي يذهب الى عدم اعتبار الاخوة
والاخوات المحجوبين ، في المقاسمة مع الجد .

فلومات شخص عن : جسد ، وأخوين شقيقين ، واختين شقيقتين فان الجسد يقاسم الاخوة والاختوات . لان نصيبه فيها الربع ، ولاخوين النصف ، والاختين الربع . ولو كان مع هؤلاء الاخوة ، أخوه لاب قاسم الجسد الاخوه أيضا لان الاخوه لاب محجوبون بالاشقاء ، فلا يدخلون في المقاسمه .

ولومات عن : جسد أربع اخوه ، أربع اخوات . فاذا اجرينا المقاسمه ، يتضح أن نصيب الجسد يقل عن السدس . لان الوارثين هما ستة اسهم للأخوه والاختوات وسهم الجسد ، وعندئذ يأخذ الجسد السدس فرضا .

والطريقه التي تتبع في توريث الجسد مع الاخوه والاختوات ، أن تقسم التركة على أساس أن الجسد واحد من الاخوة ، وأن تقسم على أساس استحقاقه السدس فرضا ، وأيهما كان أفضل له اعطيناه .

٣ - اذا كان في التركة ، اثاث فقط ، كأخوات شقيقات اولاد ، عصبين مع الفرع الوارث الموءث ، كبنت ، او بنت ابن ، ومسع الاخوات والبنات جسد ، فان الفرع الموءث - البنت - يأخذ نصيبه ، ويقسم الباقي بعد نصيب البنت او البنات ، على الاخوات "احسد" ، على أساس أنه أخ .

وعلى ذلك لومات شخص عن : بنت ، أختين ، جسد . تأخذ البنت النصف ، والنصف الباقي يقسم بين الاختين والجسد . للذكر مثل حظ الانثيين ، فيكون نصيب الجسد يساوي نصيب الاختين ، الربيع للجسد ، والربع للاختين .

ونوه هنا الى أن المقاسمه مشروطه بالا يقل نصيبه عن السدس لان هذا شرط عام ، يسرى على كل الحالات .

الثانية : أن يجتمع مع الجد ، أخوات اشقاء او لاب ، فقط
يرين بطريق الفرض فقط ، ليس معهن من يعصبنهم من الاخوة
الذرية ، او الفرع الوارث الموءث . فان الاخوات بأخذن
فرضهن ، وبعد ذلك ، يرث الجد الباقي بطريق التعصيب
على ألا يقل نصيبه عن السدس .

فلومات شخص وترك : زوجته ، أخت شقيقه ، جد
فان الزوجه تأخذ الربع ، والاخت النصف ، والجد الربع
الباقي بالتعصيب .

وامومات وترك : أختين لاب ، جد ، أم . فان
الاختين لاب ، تأخذان الثلثين ، والام المدس ، والجد السدس
فرضا ولا يرث بالتعصيب لانه لم يبق له شيء ، فيأخذ نصيبه
وهو السدس بالفرض .

وقد نص قانون الموارث ، على الجد مع الاخوة ، والاخوات
الاشقاء او لاب في المادة الثانية والعشرين بقوله : اذا اجتمع
الجد مع الاخوة والاخوات لابوين أو لاب كانت لسه حالتان :
الاولى : أن يقاسمهم كأخ ، ان كانوا ذكورا فقط ، او ذكورا
واناثا ، او اناثا عصبن مع الفرع الوارث من الاناث .
الثانية : أن يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض ، بطريق
التعصيب اذا كان مع اخوات ، لم يعصبن بالذكور ، او مع
الفرع الوارث من الاناث .

على أنه اذا كانت المقاسمة او الارث بالتعصيب على
الوجه المتقدم ، تحرم الجد من الارث ، او تنقصه عن السدس
اعتبر صاحب فرض بالسدس .

ولا يعتبر في المقاسمة من كان محجوبا من الاخوة او الاخوات

لاب .

ميراث الجده

يراد بالجده : أصل الميت غير المباشر ، التي لا يدخل نسي نسبتها الى الميت ، جد غير صحيح . مثل أم الام ، وأم الاب ، وأم أم أم ، وأم أب أب . وعلى ذلك فان الجدة التي تدل النسي الميت بعنقه او صاحبة فرض ، هي الجدة الصحيحة ^(١) .
وبناء على ذلك فان الجدة غير الصحيحة لا تعتبر من أصحاب الفروض ، وانما من ذوات الارحام ، والضابط فيها كل جده دخل في نسبتها الى الميت ، أب بين أمين ، أو أم بين أبوين مثل أم أب أم ، أم أبي أم الاب .
والجدة الصحيحة ، هي المرادة عند اطلاق لفظ الجده ويطلق عليها الام مجازا ، لانها ترث بسبب الامومه ، وتدل على الى الميت بواسطتها .

وقد ثبت ميراث الجدة الصحيحة بالنسبة والاجماع :

فقد روى عن يزيد بن الحبيب ، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جعل للجدة السدس ، اذا لم يكن معها أم
رواه ابو داود .

وقد روى أصحاب السنن ، أن الجدة جاءت الى أبي بكر فسألته ميراثها فقال مالك في كتاب الله شيء ، واعلمت لك في سنة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - شيئا ، فارجعي حتى أسأل الناس ، فسأل الناس فقال المغيرة ^{ابن} شعبه : حضرت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - اعطاها السدس فقال أبو بكر ، هل معك احد غيرك ؟ فقال محمد بن مسلمه ، فقال مثل ما قال المغيرة بن شعبه ، فانفذها لها أبو بكر .

ثم جاءت الجدة الاخرى الى عمر بن الخطاب ، فسألته ميراثها ، فقال : مالك في كتاب الله شيء ، ولكن هوذاك -

(١) عرف القانون والجدة الصحيحة سلطانها ، ام احد الأبوين .

أو الجدة وان علت .

السدس ، فان اجتمعتما ، فهو بينكما ، وايكما خلت به - انفردت
فهو لها .

والاجماع على أن فرض الجدة السدس ، واحدة كانت او اكسر
يستوى فسى ذلك أن تكون من جهة الام ، أو من جهة الاب .

وميراث الجدة دائما بطريق الفرض ، فهي من أصحاب الفروض
وفرضها السدس لا تزيد عنه ، وقد تشترك فيه مع جد ه اخرى

والجدة قد تكون جد ه أميه ، وهي ما كانت قرابتها من جهة الام ،
وقد تكون ابويه ، وهي ما كانت قرابتها من جهة الاب .

وأحكام الجدة في الميراث ، تتناولها الحالتين الاتيتين : -
الحالة الاولى : ترث الجدة السدس بطريق الفرض ، اذا لم

يوجد في التركة الام مطلقا ، أو الاب بالنسبة للجدة الابوية
او عدم وجود جد ه اقرب درجة منها : فاذا وجد عدد

من الجدات متساويات في الدرجة اشتركن في السدس .

كما لو مات شخص عن : أم أم ، أم أب . فأنهم

يشتركان في السدس .

ولو مات عن : زوجة أم أم أم . فللزوجة الربع وللجدة

السدس .

والشرط في المشاركة في استحقاق الجدات السدس ، أن

يكن متحاذيات ، أى متساويات في الدرجة ، فأم أب الاب ،
وأم أم الاب . يشتركان في السدس لانهما متحاذيات فسى

الدرجة .

لكن قد توجد جدتان ، متحاذيتان في الدرجة ، لكن

احدهما ذات قرابتين كأم أم الام ، التي هي ذات الوقت
أم أبي الاب والاخري ذات قرابه واحده كأم أم الاب ،

فهل يجرى التفضيل لذات القربتين على ذات القرابه الواحد ؟

هناك خلاف بين الفقهاء ، يذهب محمد بن الحنفية

الى أن الهد ذات القرابتين تفضل الجدة ذات القرابه الواحد

ويقسم السدس بين الجدتين أثلاثا ، لذات القرابتين ثلثاء ،
ولذات القرابة الواحد ثلاث السدس . وعلل ذلك بأن اجتماع
السيان في الميراث ، يرتب أثره ، كالزوج ، الذي هو ابن عم
فأنه يرث بالزوجية ، والتعصيب .

وزهب أبو يوسف ، الى أن السدس يقسم بينهما بالسوية
باعتبار الابدان ، وأنه لا اعتبار لتعدد القرابة ، طالما لم
يتعدد الاسم ، لان تعدد القرابة مع الاسم ، هو المعيار
في تعدد الاستحقاق . وقد أخذ القانون المصري ، بنسبة
أبي يوسف .

ولا يشترط عند المشاركة في السدس بين الجدات المتحازيات
في الدرجة ، التقييد بعدد معين منهن ، فيمكن أن يكونا
جدتين أو ثلاثة أو أكثر ، لما روي عن عمر أنه مثل عن أربع
جدات متحازيات ، أم أم الأم ، وأم أم الأب ، وأم أب الأب ،
وأم أب الأم ، فورث الثلاثة الاول ، لأنهن جدات صحيحات
متحازيات في الدرجة ، ولم يورث الاخيرة لأنها جد غير
صحيحه . وهو ما سار عليه قانون المواريث .

الحالة الثانية : تحجب الجدة عن الميراث ، اذا وجد
في التركة الأم ، أو الأب بالنسبة للجد ، الابويه ، أو وجدات
جدة أقرب منها ، والجد الذي تدلى الى الميت بواسطته .
— بالنسبة للأم ، فانها تحجب الجدة واحدة أو أكثر مطلقا
لا فرق في ذلك بين ما اذا كانت من جهة الأم وما اذا كانت من
جهة الأب ، اوهما معا ، لأنها تدلى الى الميت بواسطتها
فلا ترث معها ، أو لان سبب ميراثها هو الامومه ، ولأنها
تحل محل الأم ، فاذا وجدت الأم فهي الاصل ، فلا محل
لوجود الجد من أي جهة كانت .

بالنسبة للاب ، فانه يحجب الجدة الابويه ، أم الاب ،
لانها تدلى الى الميت بواسطة ، فلا ترث معه ، ولان الاب اقرب
في الدرجة منها الى الميت ، بينما لا يحجب الاب ، الجدة لام ،
لانها لا تدلى الى الميت بواسطة ، كما لا يحجب الاب الجدة
ذات القرابتين ، لانه اذا حجبها من جهة الاب ، فانها
ترث من جهة الام .

فلومات شخص عن : أب ، أم أم ، أم أب . فان الجدة
لام ترث السدس ، ولا تحجب بالاب ، ويأخذ الاب الباقي تعصيا
ولا ترث أم الاب ، لانها محجوبه بالاب .
ولو مات وترك : جده هي أم أب أب ، وهي أيضا أم أم أم ،
أب . ورثت الجدة السدس ، على اعتبار أم أم أم ، وورث الاب
الباقي تعصيا .

بالنسبة للجده الاقرب ، فان الجدة الاقرب تحجب الجده
الا بعد طبقا للقاعدة العامة ، أن الاقرب درجة الى الميت
يحجب الا بعد درجة ، وهذا يسرى على الجدة من جهة الام ، او
من جهة الاب ، او من جهتهما معا .

فلومات وترك : أم أم ، أم أم أم ، أم أم أب . فان الام
تأخذ السدس ، وتحجب الجدة لام ، وأم ام الاب لانها اقرب
درجة منهما .

وتسرى قاعدة أن الجدة القريبه ، تحجب الجدة البعيده
ولو كانت محجوبه فلومات عن : أم أب ، أم أم أم ، أم أب . فان
الجدة لاب تحجب السجدة لام ، مع كون الجدة لاب محجوبه
بالاب ، والنتيجة أن الاب يرث التركة كلها تعصيا ، انه لم
لم يوجد ورثه آخرون .

- بالنسبة للجسد ، فانه يحجب كل من تدلى الى الميت بواسطة ، فأم أب الاب ، تحجب بأبي الاب . ويحجب الجسد كل جد ه أبويه مهما علت ، لكنه لا يحجب الجد ه التي لا تدلى الى الميت بالجد ، فأم الاب ، وأم أم الاب لا تحجب بالجسد لانها لا تدلى الى الميت بواسطة . فلومات وترك :
أب أب ، أم أب . أخذت الجدة السدس .
ولا يحجب الجد ، الجد ه ذات القريتين ، لانه اذا احجبها لكونها جد ه من جهة الاب ، فانها ترث باعتبارها كونها جد ه من جهة الام .
وقد نص - قانون الموارث على ميراث الجدة في المادة الرابعة عشر بقوله : الجد ه الصحيحه ، هي أم أحد الابوين ، او الجسد الصحيح ، وان علت .
وللجد ه او الجدات السدس ، ويقسم بينهما على السواء ، لا فرق بين ذات قرابه او ذات قرابتين .
وفيما يتعلق بالحجب نص في م ٢٥ على أن : تحجب الام - الجدة الصحيحه مطلقا ، وتحجب الجدة القريبه الجدة البعيده ويحجب الاب الجد ه لاب ، كما يحجب الجد الصحيح الجسد ه اذا كانت أصلا له .

المبحث الرابع ميراث الاخوات لابوين أو لاب

ان رابطته الاخوه من الروابط التي اولها المشرع الاسلامي
الرعايه والاهتمام بتبيان احكامها ، وذكر احوالها ، ويبين
من عرض النصوص التي عالجت ميراث الاخوات أن ميراثهن يكون
بطريق الغرض ، فهم من أصحاب الفروض ، لكن مع ميراثهن بطريق
الغرض ، فانهن يرثن بطريق التعصيب ، على ما سنرى ، ويطلق
على ميراث الاخوه والاخوات لابوين أو لاب ، اولام ، ميراث
الحواشي .

ميراث الاخت الشقيقة

الاخت الشقيقة هي أخت المتوفى من أبيه وأمه ، فهي الانثى
التي تشارك المتوفى الابوين ، لذلك يقال الاخت لابوين . ويطلق
على الاخوة والاخوات الاشقاء ، بنى الاعيان ، لانهم الخيار من
الاخوة .

وترث الاخت الشقيقة بطريق الغرض والتعصيب ، ويتخذ ميراثها
في الغرض والتعصيب عدة صور ، نستعرضها فيما يأتي :
الطريقه الاولى : الميراث بالغرض : يتأتى الميراث بالغرض
فيما يتعلق بها عند ما تكون وارثه استقلالاً بنفسها ، وليس
معها من يعصبها ، او يحجبها ، وذلك في صورتين :
الصورة الاولى : ترث النصف فرضاً ، اذا كانت منفردة ، ليس
معها أخ يعصبها ، ولم يوجد فرع وارث ، ابن او بنت وان نزل
او اصل مباشر وهو الاب .

فلومات شخص عن . : أم ، أخت شقيقه ابن عم فان الام ترث
الثلث ، وترث الاخت النصف ، وابن العم الباقي تعصياً .

ودليل استحقاق الاخْتِ النصف في حالة انفرادها ، وعدم وجود الاباء ، والاخ الشقيق ، والفرع الوارث ، قوله تعالى **ليس له ولد ، وله أخت ، فلها نصف ما ترك** فقد نصت الآية على أن الاخْت الواحدة لها النصف ، وقد اوضحت أن شرط ميراثها ، أن يكون المورث كلاله ، ليس له ولد ولا والد وذلك فيما صدرت به الآية في قوله تعالى : **يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلاله . . .** حيث أن الميت الكلاله من ليس له ولد ولا والد .

الصورة الثانية : ترك الاخْتان الثلثين فصاعدا ، اذا لم يكن في التركة أخ يعصبهن ، ولم يوجد الاباء والفرع الوارث مذكرا كان او مؤنثا ، الابن او البنت وان نزل .
فلومات شخص من : أم ، أختين شقيقتين ، أخ ابفان
الأم ترك السدس ، والاخْتين الثلثان ، والاخ لاب الباقي
تعصيبا .

والدليل على هذه الصورة قوله تعالى : **فان كانتا اثنتين** فلهما الثلثان ما ترك " فهي بصرح النص ، قد افادت ان ميراث الاخْتان الثلثين ، فاذا كانتا اكثر من الاثنتين فلهم الثلثان أيضا ، بدلاله قوله تعالى : **فان كن نساء فوق اثنتين** فلهن ثلثا ما ترك . فانه يفيد أن حكم ما فوق الاثنتان هو حكم الاثنتين ، وهو استحقاق الثلثين .

الطريقه الثانيه : الميراث بالتعصيب ، يتأتى ميراث الاخْت بالتعصيب بأن يكون معها في التركة أخ يعصبها ، او فرع وارث مؤنث ، فهي - من ثم - لا ترث استقلالاً بنفسها وانما بواسطة غيرها ، وهو الاخ الشقيق والفرع الوارث المؤنث .

الصورة الاولى : تـرث بالتعصيب بالغير ، مع الاخ الشقيق مفردا كان او جمعا ، لان وجود الاخ الاشقيق او الاخوه الاشقاء ، مع الاخت واحدة كانت أو أكثر ، ينقل ميراثها من الفرض الى التعصيب ، فتقسم التركة بين الاخ والاخت اذا لم يوجد غيرهما من أصحاب الفروض ، أو الباقي من التركة ، بعد أنصبه أصحاب الفروض ، على أساس أن للذكر مثل حظ الانثيين .

فلوماتت عن : زوج اختين شقيقتين ، أخوين شقيقتين فان الزوج يرث النصف ، والباقي يقسم بين الاخوين والاختيين للذكر مثل حظ الانثيين .

ودليل هذه الصورة قوله تعالى : وان كانوا اخوة رجالا ونساء ، فللذكر مثل حظ الانثيين " دلالة الآية صريحة ، في أن وجود الاخوات مع الاخوة ، يجعل تقسيم التركة ، وفقساق لقاعدة الذكر مثل حظ الانثيين . والمراد بالاخوة في الآية الاخوه لا بويين او لاب ، لان التعصيب لا يكون بين الاخ لام والاخت لام لانهما اصحاب فرض ، وليسا من العصبات ويندرج تحت هذه الصورة ، في التعصيب بالغير ، المسألة المشتركة التي يجتمع فيها الاخ والاخت الشقيقه في التركة ، ولا يبق لهما شئ منها مع وجود الاخوه لام ، وورثه معينين اخريين فان الاخوه لام والاخوة والاخوات الاشقاء يشتركون جميعا في الفرض المقدر شرعا للاخوه لام . وسنعرض لها في ميراث الاخوة لام .

الصورة الثانية : تـرث الاخت الشقيقه بالتعصيب مع الغير واحدة كانت أو أكثر ، مع الفرع الوارث الموءنث ، وهي البنت ، أو بنت الابن ، وان نزل . فيأخذ الفرع الموءنث

وهي الينت، أو بنت الابن، وان نزل . فيأخذ الفرع المورث
الفرض المقدر له شرعا، وترث الأخت الشقيقة الباقي تعصيبا
ان بقي شيء في التركة .

ويلاحظ أن تعصيب الأخت مع الينت، أو بنت الابن وان نزل
يجعل الأخت في قوة الأخ الشقيق، فتحجب ما يحجب
الأخ الشقيق، وعليه فإنها تحجب الأخ لآب، والأخت لآب،
والعم، وابن العم وابن الأخ وهكذا .

فلومات شخص عن بنتين، أم، أخت شقيقة . ترث البنات
الثلاثين، والام السدس، والأخت الباقي تعصيبا بالغير وهو
الينت .

ولومات وترك : بنت، بنت ابن، أختين شقيقتين
، أخ لآب . أخذت البنت النصف، وبنت الابن السدس
والأختين الباقي، ويكون الأخ لآب ومحجوبا بالأختين الشقيقتين
 . ودليل هذه الصورة، ما روى عن ابن مسعود لما سئل
عن ابنة، وابنه ابن، وأخت، فقال : اقضى فيهما
بما قضى النبي - صلى الله عليه وسلم - للينت النصف
ولابنه الابن السدس تكلمه للثلاثين، وما بقي للأخت . فسان
دلالة الحديث صريحه على أن النبي - صلى الله عليه وسلم -
جعل الأخت مع البنات عصبة، لذلك فإنه أظاها ما بقي
من التركة، بعد فرض البنت، وبنت الابن، على سبيل
التعصيب، الذي يأخذ الباقي بعد نصيب أصحاب الفروض .
هذه هي الحالات التي ترث فيها الأخت الشقيقة
ويتضح أن ميراثها في الصور السابقة جاء نتيجة عدم وجود
بعض الورثة، لأن وجود هو "لا" الورثة، يترتب عليه حرمان
الأخت الشقيقة من الميراث .

حاله حجب الاخت الشقيقه : تحجب الاخت الشقيقه
اذا وجد معها في التركة الفرع الوارث المذكور ، الابن ، وابـن
الابن ، وان نزل واذا وجد في التركة كذلك الاب . لان فرع
الميت له الصدارة في الميراث ، يليه الاصل المباشر وهي الاب .
اما الجد ، فقد قيل انه يحجب الاخوه والاخوات الاشقاء
والاصح ، أن الجد لا يحجب الاخوه والاخوات الاشقاء ، وهو
ما أخذ به القانون .

والمثال على حجب الاخت الشقيقه ، ما اذا ترك الميت
زوجه ، ابن ، اخت لابوين . فان الزوجه ترث الثمن ، والابن
الباقي ، ولا شيء للاخت ، لوجود الفرع الوارث .
ولو مات شخص وترك : أم ، أب ، اختين شقيقتين . فأب
الأم ترث السدس ، والاب الباقي تعصيباً . ولا شيء للاختين
لانهما محجوبتان بالاب .

والدليل على حجب الفرع الوارث المذكور للاخت قوله تعالى
ان امرؤ هلك ليس له ولد ، وله أخت . فالأخت قد اشترطت لميراث
الاخت الا يوجد له ولد ، والمقصود بالولد هو الابن لا البنت
لان الاخت تصير عصبيه مع البنت .

وقد خالف ابن عباس في ذلك ، وذهب بأن الولد يقصد
بما لابن والبنت ، وعليه فان شرط تورث الاخوه والاخوات ، الا
يوجد الابن والبنت ، وقد رتب على ذلك ، أن الاخت لا تصير
عصبيه مع البنت ، ولا ترث معها . حيث قد دلت الاية
على أن الاخت لا ترث الا الكلاله وهو من ليس له ولد
ذكر كان أو أنثى .

وقول ابن عباس محجوج بما ذهب اليه الجمهور القائلين
بأن الاخت تصير عصبه مع البنت ، لنص الحدِيث الذي ذكرناه
عن ابن مسعود .

اما الدليل على حجب الاب للاخوه والاختوات الاشقاء ، فهو
الاجماع فقد انعقد الاجماع على أن الاب يحجب جميع الاخوه .
والاختوات عن الميراث .

وقد نص قانون الموارِيث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على حالات
ميراث الاخت الشقيقه ، في المادة ١٣ : للواحدة من الاختوات
الشقيقات فرض النصف ، وللثنتين فاكثر الثلثان .

وفي المادة ١٩ ، تعرض للعصبه بالغير ، وذكر فيها :
الاختوات لابوين مع الاخوه لابوين ، والاختوات لاب مع الاخوه
لاب ، مع الاخوه لاب ، ويكون الارث بينهم في هذه الاحوال
للكر مثل حظ الانثيين .

وفي المادة ٢٠ قال : العصبه مع الغير هن : الاختوات
لابوين او لاب مع البنات او بنات الابن وان نزل ، ويكون لهن الباقي
من التركة بعد الغروض ، وفي هذه الحالة يعتبرن بالنسبه لباقي
العصبيات كأخوه لابوين او لاب ، ويأخذن احكامهم في التقديس
بالجنه والد رجة والقوة .

وفي المادة ٢٨ ، تعرض لحجب الاخت الشقيقه ، فقال : يحجب
الاخت لابوين كل من الابن ، وابن الابن وان نزل ، والاب .

ميراث الأخت لأب (١)

الأخت لأب ، هي أخت المتوفى من أبيه دون أمه ، فصلية القرابة فيها قاصرة على جهة الأب ، ولا تمتد إلى جهة الأم . وبذلك تجمع القرابة من جهة الأب بينها وبين الأخت الشقيقة القرابة من جهة الأم ، في الصلة بالمتوفى . ومن أجل ذلك قدمت الأخت الشقيقة على الأخت لأب في الميراث ، ولا جيل الاجتماع في القرابة بينهما من جهة الأب ، نزلت الأخت لأب منزلة الأخت الشقيقة عند عدم وجودها ، في الغالب الأعم ، لأنه في بعض الأحوال ، يجوز للأخت الشقيقة أن تترك ، بما لا يجوز للأخت لأب ، كما هو الشأن بالنسبة للمسألة المشتركة ، فان الأخوة والأخوات الأشقاء ، يشتركون مع الأخوة لأب في نصيبهم ، ولا يجوز ذلك ، بالنسبة للأخوة والأخوات لأب ، لفقدان القرابة من جهة الأم ، في علاقتهم بالمتوفى .

فإذا نظرنا بعد ذلك ، في طرق توريث الأخت لأب ، فإنا نجد أنها تترك - كما تترك الأخت الشقيقة - بالفرض ، وبالتعصيب بالغير ، وبالتعصيب مع الغير .

أولا : الميراث بالفرض : يتنوع ميراث الأخت لأب بطريقتين الفرض ، فقد تترك النصف ، وقد تترك الثلثان ، وقد تترك السدس .

أ - تترك الأخت لأب النصف فرضا ، إذا كانت منفردة ، وليس معها أخ لأب يعصبها ، ولا أخت شقيقة ، ولا فرع وارث مؤنث فلو ماتت عن : زوج ، أخت لأب . فان الزوج يرث النصف وترث الأخت لأب النصف فرضا .

(١) يسمى الأخوة بالأخوات لأب بنى العلات ، وهم الذين يكون أبوهم واحدا ، وأمهاتهم مختلفه .

ونسبه الى أن استحقاق الاخت لاب النصف فرضا ، مشروط بعدم وجود الابن ، وابن الابن وان نزل ، وعدم وجود الأب كذلك . والدليل على ذلك قوله تعالى : ان امرؤ هلك ، ليس له ولد ، ولسه أخت ، فلها نصف ماترك . فالمراد بالأخت الاخت الشقيقة أو الاخت لاب ، عند عدم الاخت الشقيقة في التركة .

ب - تترك الاخت لاب الثلثين ، اذا كانتا اثنتين فأكثر ، ولم يوجد معهن أخ لأب يعصبهن ، ولا أخت شقيقه ، ولا فرع وارث مؤنث ، كما في الحالته السابقة .

فلومات شخص عن : أم ، أختين ، وزوجه . فان الأم تترك السدس والاختين الثلثان ، لانهما اثنتان ، ولعدم وجود الاخ لاب أو الاخت الشقيقه ، أو الفرع الوارث ، أو الاب . وتستحق الزوجيه الربع .

والدليل على ذلك قوله تعالى : فان كانتا اثنتين ، فلهما الثلثان مما ترك . . . فانه يصدق على الاخت الشقيقه والاخت لاب ، أن يستحق كل منهما عند التعدد الثلثين .

ج - تترك الاخت لاب السدس فرضا ، مع الاخت الشقيقه تكلمة للثلثين ، اذا لم يكن معها أخ لأب يعصبها ، يستوى في ذلك ، أن تكون الاخت لاب واحده او متعددة .

فلومات شخص عن : أم ، وزوجه ، أخت شقيقه ، أخت لأب . فان الام تترك السدس ، والزوجه الربع ، والاخت الشقيقه النصف والاخت لاب السدس تكلمة للثلثين .

ويلاحظ هنا أن وضع الأخت لاب مع الاخت الشقيقه ، يماثل وضع بنت الابن ، مع البنت ، ذلك أن منزلة الاخت لاب ، مساوية للاخت الشقيقه ، تعادل منزله بنت الابن ، من البنت الصليبه .

لذلك ، فإنه عند وجود أحدهما مع الأخرى ، يستحقان
أقصى نصيب البنات ، والأخوات في التركة ، وهو الثلثان .

والدليل على هذه الحالة ، الدليل السابق في قوله تعالى
••••• فان كانتا اثنتين ، فلهما الثلثان مما ترك . وجه الدلالة
فيه أن الأخت الشقيقة قد أخذت النصف ، فبقى السدس
من نصيب الأخوات ، فيعطى للأخت لاب ، ليتم الثلثان .

ثانياً : الميراث بالتعصيب بالغير : تترك الأخت لاب مع الأخ لاب
تعصياً ، فتوزع التركة أو ما بقى منها عليهما للذكر مثل حظ
الانثيين ، ولا فرق في التعصيب بين أن تكون واحدة أو أكثر .
فلومات شخص عن : أم ، أخت لاب ، أخ لاب . فان الأم تترك
السدس ، والباقي تعصياً بين الأخ والأخت لاب ، للذكر مثل
حظ الانثيين ، أي للذكر ضعف نصيب الانثى .

فلو وجد في التركة أصحاب فروض ، تستغرق التركة ، فلا شيء
لأخ لاب والأخت لاب .

فلومات تتاعن : زوج ، أم ، أخوه لام ، أخ لأب ، أخت لأب .
ورث الزوج النصف ، والأم السدس ، والأخوه لام الثلث ، ولا يرث
الأخ والأخت لأب شيئاً ، لاستغراق التركة ، فلم يبق لهم شيء .

والدليل على ذلك : قاعدة التعصيب التي تقررت بنص عام في
قوله تعالى : ••••• يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ
الانثيين . فانها كما تنطبق على الابن والبنات ، تنطبق على
الأخ والأخت ، سواء كان الأخ والأخت شقيقين ، أو لاب .

ثالثاً : التعصيب مع الغير : تترك الأخت لاب مع الفرع
الوارث الموءنث ، البنت ، وبنت الابن وإن نزل . سواء كانت
الأخت لأب واحدة أو أكثر ، إذا لم يكن معها أخ يعصبها ، ولم
يوجد أخوات شقيقات .

والتعصيب الاخت لاب مع البنت أو بنت الابن ، يعنى
أن يستحق أصحاب الفروض فروضهم ، ويستحق الفرع الموءنت
فرضه ، ثم تأخذ الاخت لاب الباقي تعصيا .
فلومات شخص وترك : زوجته ، بنت ، أم ، أخيه
لاب . فإن الزوجه ترث الثمن ، والبنت النصف ، والام السدس
والاخذ لاب الباقي تعصيا مع الغير ، وهو البنت .

وتعصيب الاخت لأب مع الفرع الوارث الموءنت ، يجعل الاخت
لاب فى منزله الاخ لاب ، وبناء عليه ، فانها تحجب ما يحجبها الاخ لاب ،
كابن الاخ الشقيق ، ومن يليه من العصبات .

ودليل تعصيب الاخت لاب مع الفرع الوارث الموءنت ،
الحديث ، الذى قضى فيه ابن مسعود بما قضى به النبى
- صلى الله عليه وسلم - فى بنت و بنت ابن ، وأخت . قضى
بالنصف للبنت ، والسدس لبنت الابن ، والباقي تعصيا
للاخت . وتشمل الاخت ، الاخت الشقيقه والاخذ لاب .

حجب الاخت لاب : تحجب الاخت لاب ، وحجب
حرمان وحجب نقصان ، على النحو الاتى : -

١ - تحجب حرمان ، بالابن ، وابن الابن وان سفل
لقوة قرابته من المتوفى ، لذلك فانه يحجب جميع الاخوة
والاخوات على الاطلاق .

٢ - تحجب حجب حرمان ، بالاب ، لان جهته الابوه مقدمه
افى الميراث على جهة الاخوه ، لذلك ، فانه يحجب سائر
الاخوه والاخوات كالأبن .

٣ - تحجب حجب حرمان بالاخ الشقيق ، وذلك أنه يقدم
على الاخذ لاب فى الميراث ، لانه أقرب منها الى الميت .

فمن مات عن أم ، أخ شقيق ، أخت لاب . فان الام تـرث
السدس ، والاخ الشقيق الباقي تعصيا ، ولاشيء للاخت لاب ،
لانها محجوبه به .

٤ - تحجب حجب حرمان بالاخت الشقيقه ، التي صارت
عصبه ، مع الفرع الوارث الموءنت . لان تعصيب الاخست
الشقيقه مع البنت أو بنت الابن ، جعلها في منزله
الاخ الشقيق ، فتحجب الاخت لاب .

فلومات شخص عن : بنت ، بنت ابن ، أخت شقيقه
أخت لاب . ورثت البنت النصف ، وبنت الابن السدس ، والاخت
الشقيقه الباقي تعصيا ، لكونها صارت عصبه مع الفرع
الوارث الموءنت ، ولاشيء للاخت لاب ، لحجبها بالاخت
الشقيقه .

٥ - تحجب حجب حرمان بالاختين الشقيقتين ، اذا لم
يوجد مع الاخت لاب ، أخ لاب يعصيا ، لان الاختين
الشقيقتين ، أخذتا أقصى نصيب الاخوات ، وهو الثلثان ، ولما
كان ميراث الاخت لاب هنا بطريق الغرض ، فانها تحرم ، لانه
لم يبق لها شيء من النصيب المفروض للاخوات وهو الثلثان .

فلومات امرأة عن : زوج ، أختين شقيقتين ، أخت
لاب . ورث الزوج النصف ، والاختين الشقيقتين الثلثان
ولا شيء للاخت لاب . لانها محجوبه بالاختين الشقيقتين .

٦ - تحجب حجب نقصان ، اذا كان في التركة ، أخت
شقيقه منفرد ، وأخت لاب . فان الاخت لاب تـرث
السدس ، بدلا من النصف ، وتأخذ الاخت الشقيقه النصف
تكملة للثلثين .

ولقد نص قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على ميراث
الاخت لاب . فقد جاء في المادة ١٣ / أ : للواحدة من
الاخوات الشقيقات فرض النصف ، وللاثنتين فأكثر الثلثان .

ب - وللأخوات لاب الفرض المتقدم عند عدم وجود أخوات
شقيقه ، ولهن - واحدة أو أكثر - السدس مع الأخت
الشقيقه .

وجاء في المادة ٣ / ١٩ : العصبية بالغيرهن ٣٠٠ -
الاخوات لابوين مع الاخوة لابوين ، والاخوات لاب مع الاخوة
لاب مع الاخوة لاب ، ويكون الارث بينهم . . للذكر مثل
حظ الانثيين .

وجاء في المادة ٢٠ : العصبية مع الغيرهن : الاخوات
لابوين ، أو لاب مع البنات أو بنات الابن ، وان نزل ، يكون
لهن الباقي من التركة بعد الفروض ، وفي هذه الحالة يعتبرن
بالنسبة لباقي العصبية ، كاخوة لابوين أو لاب ، ويأخذن
أحكامهم في التقديم بالجهه والدرجة والقوة .

وجاء في المادة ٢٩ : يحجب الاخت لاب كل من الاب ،
الابن ، وان نزل ، كما يحجبها الاخ لابوين ، والاخت
لابوين ، اذا كانت عصبية مع غيرها ، طبقا لحكم المادة ٢٠ .

كذلك الاختان لابوين ، اذا لم يوجد أخ لاب .

المبحث الخامس

ميراث الاخت والأخ لأم

الاخوة والاختوات لأم ، هم اخوه المتوفى وأخوته من أمه دون أبيه ، فهم ينتمون الى الميت من جهة الأم ، لا من جهته الأب ، فهم يشتركون في أنهم اولاد أم واحد ، مع اختلاف في الأب .

والاخوة لأم ، هم اولاد الأم ، يسمون ببنى الأخياف جمع خيف ، وهو اختلاف عيني الفرس ، لاختلافهم في الأب .

والاخوة لأم يرثون بطريق الفرض دائما ، فهم أصحاب فرض محض ، ويتميز ميراثهم ببعض ، الاحكام الخاصة ، جاءت على خلاف القاعدة العامة في الميراث ، وهذا يظهر في ناحيتين :

الاولى . أن تقسيم الفرض المقدر لهم شرعا ، يكون بالتساوي بين ذكورهم وآناسهم ، دون تفضيل للذكر على الانثى ، وهذا خلافا للقاعدة العامة في الميراث ، التي تجعل للذكر مثل حظ الانثيين ، فكان الاصل بمقتضى هذه القاعدة ، أن يأخذ الذكر ضعف الانثى ، كما هو الحال في الابناء والبنات والاخوة والاختوات الاشقاء اولاد .

ومرد ذلك راجع الى أن ميراثهم يكون بطريق الفرض ولا يكون بالتعصيب وهذه القاعدة تطبق في التوريث بالتعصيب .

الثانية : أن توريثهم مع وجود الام ، فيه خروج على القاعدة التي تقول كل من يدلى الى الميت بوارث ، لا يرث مع وجوده ، ولما كان الاخوة لأم يدلون الى الميت عن طريق الأم ، فانه كان يجب حجبهم عن الميراث في حاله وجود الام .

ويمكن أن يقال ان مرجع ذلك الى أن حجب الأم لهم سيضر بهم ، وولا يجعلهم متساوين مع الاخوة لأب، فان قرابة كل منهما تقتصر على جهة واحدة بالميت ، فهي من جهة الأم ، في الاخوة الأم ، من جهة الأب ، في الاخوة لأب .
حيث ان الاخوة لأب يرثون في وجود الأم ، فوعاية لاعتبارات العدالة ، وللتسوية بين المتساوين ، ورثهم الشارع في وجود الأم .

اذا علمنا ذلك ، ادركنا حكمة الشارع ، في افرادهم بهذا الأحكام .

حالات ميراث الاخوة لام : تتلخص حالات ميراث الاخوة والاخوات لام ، في ثلاث حالات ، هي :

الحالة الاولى : يرث الاخ لام أو الأخت لام ، السادس عند افراده ، فرضا ، اذا لم يوجد الفرع الوارث ، الابن وابن الابن ، والاصل المذكور وهو الاب ، والجد .
ويرث السادس ، الاخ لام ، والأخت لام ، المنفرد منهم على سوا ، بلا تفاضل بينهما .

فلومات شخص وترك : زوجه ، وأخ لام ، عم . اخذت الزوجه الربيع ، وأخذ الاخ لام السادس ، والعم الباقي تعصيبا .
كذلك ترث الأخت لام السادس ، لو كانت بدل الاخ لام في التركة .

د ايل الميراث ، في هذه الحالة ، قوله تعالى : وان كان رجل يورث كلالة ، أو امرأة ، وله أخ أو أخت فلكل واحد منهما السادس . . فان الرجل الذي يورث كلالة في النص ، من ليس له ولد ولا والد ، فان هذا الرجل لو كان له أخ لام . أو أخت لام ، فان لكل واحد منهما السادس ، وذلك عند الانفراد .

وقد أجمع الفقهاء على أن المراد من الأخ والأخت نسي
الأخ لأم والأخت لأم ، يدل على ذلك قراءة سعد بن أبي وقاص
الشاذة : وله أخ أو أخت ، فإن القراءة الشاذة وإن لم
تكن قرآنا فإنه يحتج بهما ، لأنها خير آحاد ، على الصحيح .
الحالة الثانية :

يرث الأخوين لأم أو الأختين لأم ، أو هما معا ، أثنان
أو أكثر ، الثلث فرضا ، يشتركون فيه ، ويقسم بينهم بالتساوي
الذكر مثل الأنثى ، شريطة ألا يوجد في التركة فرع وارث مذكر
أو مؤنثه ولا أصل وارث مذكر .

فلومات عن : أم ، أختين لأم ، أخ لأم ، أخ شقيق
ورثت الأم السدس ، والأخين والأخ لأم الثلث ، يقسم أثلاثا
بينهم ، وأخذ الأخ الشقيق الباقي تعصيبا .

وذليل ذلك قوله تعالى : فان كانوا أكثر من ذلك
فهم شركاء في الثلث . والمعنى أنه لو كان الأخوة لأم أكثر
من واحد ، فإنهم يرثون الثلث فيما بينهم ، وقد عبر النص
عن التقسيم ، بقوله ، فهم شركاء ، ومؤدى الشركة ، تساوي
استحقاقهم في القدر المذكور ، وهو الثلث ، يستوي في ذلك
ذكورهم وآنائهم .

ويتصل بهذه الحالة ، حالة الاشتراك في الثلث ، وجود
الأخوة أو الأخوات الشقيقات في التركة ، حيث يرثون بالتعصيب
ولم يبق لهم شيء ، لاستغراق أنصبه أصحاب الفروض للتركة
فإن الأخوة والأخوات الأشقاء ، يشاركون الأخوة لأم في
الثلث . وسنذكر ذلك عقب ذكر الحالة الثالثة .

الحالة الثالثة : يحجب الأخوة والأخوات لأم واحد اكان
أو أكثر ذكرا كان أم أنثى ، من الميراث ، في حاله وجود
الفرع الوارث المذكور والمؤنث ، كالابن وابن الابن ، وان سفل
والبنت ، وبنت الابن ، وان نزلت . كما يحجبون في حالة
وجود الأصل الوارث المذكور كالأب ، والجد الصحيح كأب الأب
وان علا .

فلومات شخص عن : أخ لأم ، ابن ، أخت لأم . وورث
الابن التركة كلها ، ولا شيء للاح لام ، ولا للاخت لام ، ولو وجود
الفرع الوارث المذكور ، ولو كان مكان الابن البنت لم يرث
الاخ والاخت لام شيئا كذلك ، لو وجود الفرع الوارث المؤنث .

ولو مات شخص وترك : أخوين لأم ، أب . ورث الأب
التركة كلها ، ولا شيء للأخوين لأم ، لأنهم محجوبون
بالأب .

ولو مات وترك : أختين لأم ، جد . . ورث الجد
التركة كلها ، ولم يرث الأختين لأم شيئا ، لكونهم محجوبون
بالجد الصحيح .

المسألة المشتركة : تندرج المسألة المشتركة

ضمن حالات ميراث الأخوة لأم عند تعددهم ، وصيرورة فرضهم
الى الثلث ، وانما تعتبر كذلك ، لان الأخوة والأخوات
لأم ، يرثون دائما بالفرض ، وأصحاب الفرض ، يقدمون
دائما في تقسيم التركة على من عداهم من العصبات
وذوى الأرحام . تطبيقا لقوله - صلى الله عليه وسلم -
الحق للفرائض بأهلها ، فما أبقت الفرائض فلاولى رجل
ذكر .

وبالقطع فان المسألة المشتركة ، يجب أن يكون فيها
اخوة أشقاء ، الا أن هؤلاء لا يرثون بطريق الأصل ، لأن

ميراثهم يكون بالتعصب ، ولم يبق لهم شيء ، من التركة ، فاشتركوا مع الأخوة لأم في نصيبهم وهو الثلث ، أي أن ميراثهم جاء تبعا للأخوة لأم ، ولو أخذ بمقتضى الأصل ، لما كان لهم حق فيه .

وتسمى المسألة المشتركة بمسميات آخره ، كالمشركة ، أي المشترك فيها بين الأخوة الأشقاء والأخوة لأم ، وتسمى بالعجربة والبييه والعمرية ، لقول الأخوة الأشقاء لعمر : هـب أن أبنا حجرا ألقى في اليم .

وتتحقق المسألة المشتركة بوجود أنصبه معينه ، وهى النصف ، والسدس والثلث ، وبورثه أقرب الى أن يكونوا محدد بين بالشخص ، وذلك بأن تتوفى امرأة ، وتترك زوج ، أم أو جده ، أخوة لأم ، أخوة أشقاء . فان الزوج يرث النصف ، والام أو الجدة السدس ، والأخوة لأم الثلث يشاركهم الأخوة الأشقاء فيه . لانه لما استحق الزوج النصف والام السدس ، والأخوة لأم الثلث ، نفذت التركة ، ولم يبق للأخوة الأشقاء شيء ، لأنهم عصبية ، ونظرا لأنهم يشتركون مع الأخوة لأم ، في القربى بالأم ، لأن أمهم جميعا واحدة ، فانهم يشتركون في نصيب الأخوة لأم ، وهو الثلث .

وينبغي أن يكون الأخوة لأم أكثر من واحد ، إذ أن وجود أخ لأم ، أو أخت لأم ، واحدا منهما فقط ، يجعل المسألة مشتركة لأن الواحد من الأخوة لأم ، يأخذ السدس ، فيرث الأخوة الأشقاء السدس الباقي تعصيا .

كما ينبغي أن يوجد أخ شقيق أو أخوة أشقاء ، يرثون بطريق التعصيب ، سواء وجد معهم أخت شقيقه أم لا ، اما لو وجد في التركة أخت شقيقه فقط ، فان المسألة لا تكون مشتركة ، إذ ترث النصف وتعمل المسألة .

ولا تتحقق المسألة المشتركة بوجود اخوة لأب أو اخوات
لأب ، لانهم لا يشتركون مع الأخوة في لام القرابة ، لأن أمهم
مختلفة ، فلا يصح الاشتراك .

فلوماتت ، عن : زوج ، أم ، أخوين لأم ، أخوين
لأب . فان الزوج . يرث النصف ، والام السدس ، والاخوين
لام الثلث ، ولا شيء للأخوين لأب ، لأنهم عصبية لم يبق لهم
شيء .

المسألة المشتركة موضع اختلاف :

يذهب بعض الصحابة (١) والحنفية والحنابلة ، الى
أن الاخوة الأشقاء ، لا يرثون ، في هذه المسألة ، وبالتالي
لا يشتركون مع الأخوة لأم ، وينفرد الأخوة لأم بالثلث .
والدليل على هذا ، أن الأخوة الأشقاء ، عصبية ، والاخوة
لأم أصحاب فروض ، وقد استغرق أصحاب الفروض التركة ، فلم
يبق للعصبات شيء حتى يرثونه ، فهذا تطبيق للأصل العام
بتقديم أصحاب الفروض على العصبات ، في تقسيم التركة ،
وعدم استحقاق العصبات في التركة ، اذا لم يبق لهم شيء .
ولأن توريث الاخوة الأشقاء مع الاخوة لأم ، لم يرد فيه
نص ، أو قضاء من النبي - صلى الله عليه وسلم - فهو عمل
لادليل عليه ، والميراث لا يثبت الا بنص .

وزذهب بعض الصحابة كعمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان
وزيد بن ثابت ، وهو مذهب المالكية والشافعية ، الى القول
بالميراث بين الاخوة الأشقاء ، والاخوة لأم ، وأنهم يشتركون
جميعا في الثلث ، يقسم بالتساوي عليهم ، لا فرق بين
الذكر والأنثى .

(١) قال بهذا الراي الامام علي ، وابن بن كعب ، وابن موسى

وأمستندوا في ذلك الى اعتبارات العدالة ، فان الأخوة
الاشقاء يشتركون ، مع الأخوة لأم ، في أم واحدة ، ويزيدون
عليهم في القرابة بالمتوفى ، من جهة الأب ، فالحقيقة أنهم
أقرب الى المتوفى من الأخوة لأم ، لأنهم أخوته من الجهتين
فلا يجب ان يرث الاقل قرابة ، ويحرم الاقوى قرابة ، ~~مع~~
أننا لانخالف الاصل العام للميراث باستحقاق العصبة قبيل
أصحاب الفرض ، لأننا نقول ، بأن الأخوة لأم يأخذون فرضهم
وهو الثلث ويشركون معهم الأخوة الاشقاء فيه ، لعدم
الاضراب بهم ، لأن قوه قرابتهم اذا لم تكن سببا لنفعهم ، فلا
ينبغي ان تكون سببا في الحاق العضة بهم ، فيجب ان يشتركوا جميعا
في الثلث ، يقسمونه بالسوية بينهم .

وقد استندوا الى المصلحة أيضا ، فان توريث الأخوة
الاشقاء ، مع الأخوة لأم ، حقق للمصلحة لهم ، ولهذا المصلحة
وجه جدير بالاعتبار ، فانهم أخوة المتوفى من الابوين ، ويتطلعون
الى الميراث منه ، مع الأخوة لأم ، وعدم توريثهم فيه اضرار
لحقدهم وضعف نيتهم على الأخوة لأم ، الاضعف قرابة منهم
في علاقتهم بالمتوفى .

وقد نص قانون المواريث على ميراث الأخوة لأم ، في المادة
/ ١٤ بقولة : لأولاد الأم فرض السدس للواحد ، والثلث
للاثنين فأكثر ذكورهم واناثهم في القسمة سواء .
وفي الحالة الثانية اذا استغرقت الفروض التركة ، يشارك
أولاد الأم الاخ الشقيق أو الاخوة الاشقاء بالانفراد ، أو منع
أخت شقيقة ، ويقسم الثلث بينهم جميعا على الوجه المتقدم .

المبحث السادس

ميراث الزوجين

ان علاقة الزوجية ، تخول حق الميراث بين الزوج والزوجه
فيرث الزوج زوجته ، وترث الزوجه زوجها ، ويسمى الميراث
بهذا الطريق القرابه السببيه - بسبب عقد النكاح - تتميز
لها عن القرابه النسبيه التى منشؤها رابطه الدم والقرابه
النسبيه ، ويلزم لثبوت الميراث فى هذه الرابطة ، قيام
الزوجيه حقيقيه ، او حكما ، كما أسلفنا .

وتعتبر القرابه بين الزوجين ، أحد الاسباب القويسه
للميراث ، فهو أصل لحقوق أخرى ، مترتب عليه ، تنقرر -
للأولاد ، ثمرة هذه العلاقه ، ويبدو قوة هذا السبب
فى أن الزوج والزوجه ، لا يوجد ان فى التركة ، ويحرمان
منها بل لا بد أن يرثا منها ، مهما كان نوع القرابه النسبيه
التى لها حق الميراث من التركة ، وغاية ما يمكن أن تؤثر عليه
هذه القرابه النسبيه القريبه ، أنها تنقص من القسدر
الذى يستحقه الزوج والزوجه ، و لا يمكن أن يودى ذلك السبب
حرمانهما من الميراث ، فهما لا يحجبان حجب حرمان من
الميراث .

ونتناول فيما يلى ، ميراث الزوج ، نعقبه بميراث الزوجه .

ميراث الزوج

يستحق الزوج نصيباً من التركة ، يتراوح هذا النصيب بين النصف والرابع ، بحسب وجود الفرع الوارث أو عدم وجوده ، فوجوده يؤثر على الميراث بالنقصان منه وعدم وجوده ، يؤثر على ميراث الزوج بالزيادة فيه . ويستبين من ذلك أن للزوج حالتان في الميراث .

الحالة الأولى : يرث النصف فرضاً ، إذا لم يكن لزوجته فرع وارث بطريق الفرض أو التعصيب ، فإذا لم يكن للزوجه فرع وارث بطريق الفرض ، وهو البنت ، وبنت الابن ، وان نزل ولم يكن لها فرع وارث بطريق التعصيب وهو الابن ، وابن الابن ، وان نزل . سواء كان الفرع الوارث منه أو من غيره .

فإذا وجد فرع غير وارث بالفرض أو التعصيب للزوج فإنه لا يؤثر على نصيب الزوج ، ويظل هو النصف ، كما لو وجد ابن البنت ، وبنت البنت ، لأن هذا الفرع من ذوى الأرحام ، ولا يعد صاحب فرض أو عصبه ، كما لا يؤثر على نصيب الزوج وجود فرع وارث بطريق الفرض أو التعصيب إذا كان قد قام به مانع من موانع الميراث ، كالقتل أو اختلاف الدين ، لأن وجوده ملغى غصاراً كالمعدوم .

وعلى هذا لو ماتت الزوجه وتركت زوجاً ، عمّاً ، فإن الزوج يأخذ النصف فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث ، ويأخذ العسم الباقي تعصياً .

ولو ماتت عن زوج ، ابن بنت ، فإن الزوج يأخذ النصف ، لأن ابن البنت من ذوى الأرحام ، وليس وارثاً بطريق

الفرض او التعصيب .

والدليل على هذه الحالة : قوله تعالى : ولكم نصف ما ترك أزواجكم ، ان لم يكن لهن ولد . . . فالمقصود بالولد الذي اشترطت الاية عدم وجوده ، لاستحقاق الزوج نصف التركة ، الفرع الوارث بالفرض او التعصيب لأن الولد لا يطلق على الفرع الوارث من ذوى الأرحام فاذا وجد الفرع الوارث من ذوى الأرحام ، لم يوثق على نصيب الزوج ، ويبقى كما هو النصف .

الحالة الثانية : يرث الزوج الربع فرضا ، اذا وجد فرع وارث بطريق الفرض كالبنات أو بنت الابن ، وان نزل أو بطريق التعصيب كالابن ، أو ابن الابن وان نزل . ولا يشترط أن يكون هذا الفرع الوارث ، ابنة اذ يمكن أن يكون ابن الزوج من زوج قبله .

فلو ماتت عن زوج ، بنت ابن . أخذ الزوج ربع التركة لوجود الفرع الوارث بالفرض ، وهو بنت الابن . كذلك لو ماتت وتبركت : زوج ، ابن . استحق الزوج الربع فرضا ، لوجود الفرع الوارث بطريق التعصيب وهو الابن .

والدليل على هذه الحالة ، قوله تعالى : فان كان لهن ولد ، فلكن الربع مما تركن . . . فان مقصد الآية أنه اذا كان للزوج ولد ، يرث بالفرض أو التعصيب فان الزوج ، يأخذ الربع فقط ، وينتقص نصيبه من النصف الى الربع . ويعتبر في هذه الحالة ، محجوبا حسب نقصان ، بسبب وجود الفرع الوارث .

ميراث الزوجية

ترث الزوجه من التركة ، كما يرث الرجل ، لأن سبب الميراث في حقهما واحد ، وهو الزوجية الصحيحة ، القائمة حقيقته أو حكما وقت الوفاة ، لكن نصيبها في الميراث ، لا يعادل نصيب الزوج ، وإنما على النصف من الرجل ، وذلك مرجعه إلى طبيعته الأعباء ، ومسئوليات الحياة ، الملقاه على كاهل كل منهما ، فهي عند الرجل أكبر وأكثر منها عند المرأة ، لهذا كان من العدل عدم التسوية بينهما ، لأن التسوية تكون بين المتساوين ، لا بين المختلفين .

وبالنظر إلى حالات ارث الزوجية ، نجد أن لها حالتان :

الحالة الأولى : ترث الربع فرضا ، إذا لم يكن لزوجها فرع وارث بالفرض أو التعصيب ، سواء كان الفرع الوارث الابن أو البنت ، منها أو من غيرها ، كما لو كان الزوج ، متزوجا بغيرها .

ويستحق الربع ، عند عدم وجود الفرع الوارث ، الزوجية الواحدة ، والزوجات المتعددات ، فلو كان الزوج متزوجا بأربع زوجات لم يزد نصيبهن عن الربع ، يقسم بالتساوي بينهم .

ولا يؤثر على استحقاق الزوجه أو الزوجات الربع ، وجود فرع وارث من ذوى الأرحام ، لأن الفرع الوارث الذي يعتد بوجوده ، هو الفرع الوارث بطريق الفرض أو التعصيب ، كما بينا .

فلومات الزوج وترك : زوجة ، أخ شقيق • أخذت
الزوجة الربع فرضا ، لعدم الوجود الفرع الوارث ، وأخذ
الأخ الشقيق الباقي تعصيبا •

ولو ترك : ثلاث زوجات ، أخ لأب • أخذت الزوجات
الربع فرضا ، وقسمته بينهن بالسوية ، والأخ لأب الباقي
تعصيبا •

والدليل على ذلك ، قوله تعالى : ولهن الربع مما
تركتم ، ان لم يكن لكم ولد • • فهى نص صريح على استحقاق
الزوجات الربع ، عند عدم وجود الفرع الوارث بالفسخ
أو التعصيب •

والدليل على استحقاق أكثر من زوجة للربع عند عدم
الفرع الوارث ، الاجماع فان الاجماع منعقد على أن الواحدة
كالاخر ، فى استحقاقها لنصيبها من الربع أو الثمن •

ومن ناحية أخرى فان كل زوجة لو أخذت الربع وحدها
وكن أربعة ، لأخذن جميع التركة ، وهذا غير معقول ولو كن
اثنتان لأخذن نصف التركة ، وفى الحاليتين يزيد نصيبهن
على نصيب الرجل فى الحالة الاولى عند استحقاق جميع
التركة ، وفى الحالة الثانية ، عند استحقاق نصف
التركة ، مع حالهن فى الميراث ، يكون على النصف من الرجل •

الحالة الثانية : ترث الزوجة الثمن ، اذا كان
لزوجها فرع وارث ، بطريق الفرض أو التعصيب ، كالبنت
أو بنت الابن ، والابن أو ابن الابن •

فلومات وترك : زوجة ، ابن • تأخذ الزوجة الثمن
لوجود الفرع الوارث ، والابن الباقي تعصيبا •

وفسى حالة تعدد الزوجات ، يشتركن فى الثمن ، عند وجود الفرع الوارث ، لأن حكم الواحدة كالأكثر .
ودليل ذلك قوله تعالى : فان كان لكم ولد ، فلهن الثمن مما تركتم . . . فانه صريح الدلالة ، فى استحقاق الزوجة الثمن ، اذا كان للزوج ولد ، سواء كان الولد من الزوجة أو من غيرها .
وقد نص قانون الموارثم ١١ ، على أن : للزوج النصف عند عدم الولد ، وولد الابن وان نزل ، والريح مع الولد أو ولد وان نزل .
وتنصم ١١ / ٢ ، على أنه للزوجة ولو كانت مطلقة رجعيًا اذا مات الزوج وهى فى العدة ، او الزوجات فرض الريح عند عدم الولد وولد الابن ، وان نزل ، والثمن مع الولد أو ولد الابن ، وان نزل .

المبحث السابع

ميراث العصباء

تهييد وتعريف :

نقصد بالعصباء هنا ، العصباء النسبية ، وليس العصبية السببية ، لأن النوع الأول ، هو الذى له وجود ، فى كل العصور ، لقيامه على صلة الدم والنسب ، وهذا متحقق طالما كان الانسان موجودا على ظهر هذه الأرض ، وما دام يحقق خلافة الله فى الأرض ، وليست العصبية السببية كذلك ، إذ أنها كانت وليده ظروف معينة ، وأثر من آثار عرف انطاشى قديم ، قوضه الاسلام ، ورسم الطرق الكفيلة بانهائسه وانتهائسه ، فالعصبية السببية ، وهى القرابة الحكيمية بين المعتق وعتيقه ، والتي يرث فيها المعتق عتيقه ، لا وجود لها الآن ، فى العصر الحالى ، فلا جدوى من بحثها .

والعصبية الدسبية : هى أقارب المتوفى الذكور ، ومن فى مرتبتهم من الاناث ، ممن لا تتوسط بينهم وبين المتوفى أنثى . مثل الابن ، وابن الابن ، والاب ، وأب الأب ، والأخ الشقيق ، وابن الاخ الشقيق ، والأخ لأب ، وابن الأخ لأب ، والعم الشقيق ، وابن العم ، والعم لأب ، وان نزل . والبنت مع الابن ، والأخت الشقيقه مع الأخ الشقيق ، والأخت لأب مع الأخ لأب ، والأخت الشقيقه أو لأب ، مع الفرع الوارث الموثق كالبنات ، وينت الابن .

واصطلاح العصبية ، ذنا مفهوم واسع ، فى اللغة
يقال : عصبه الرجل أبوه وبنوه وقرابته لأبيه ، وسموا
عصبه ، لأنهم أحاطوا به لحمايته ، ودفع العدوان عنه
من عصب القوم بفلان ، اذا أحاطوا به .
والتصبيه جمع عاصب ، وهو كل وارث ، ليس له
نصيب محدد فى التركة . والعصبه تلى أصحاب الفروض
فى تقسيم التركة ، ان يبدأ بأصحاب الفروض أولا ، لكن
لا يعنى ذلك أنهم - أصحاب الفروض - أولى بالاستحقاق
من النسب ، بل ان من العصبية من يحجب ذوى الفروض
كالا بن وابن الابن ان يحجب الاخوات مطلقا ، وكذلك
الاب ، فانه يحجبهم كذلك ، كما يورث الفرع الوارث المذكر
على أنصبة الزوج والزوجه بالنقصان ، من النصف الى
الربع ، ومن الربع الى الثمن وكالام ، الى غير ذلك .
والعلة فى البدء بتوريث أصحاب الفروض ، الحصر
على أنصبتهم ، وضمان استحقاقهم لها ، فانه لو بدأ
بالعصبية فى تقسيم التركة ، لآخذوها كلها ، فلم ييسق
لأصحاب الفروض شىء .

أنواع العصبية النسبية : لا يقتصر العاصب النسبى
على نوع واحد ، وانما يتعدد ، تبعا لكيفية ميراثه ، فهو
قد يورث استقلالاً بنفسه دون حاجة الى غيره ، نظرا
لصلته بالميت ، كالا بن ، والاب والاخ ، والعم فـان
هو لا يعتمدون فى ميراثهم على غيرهم ، لذلك فانهم يسمون
العصبية بالنفس .

ومن العصبية النسبية ، من يرث لوجوده ، من هو نفسى مرتبته ودرجته ، فهو ليس عاصبا بنفسه ، وانما هو عاصب بغيره ، كالبنات مع الابن ، والاخوات الشقيقه مع الاخ الشقيق والاخوات لاب ، مع الاخ لاب ، . . . الخ ويسمى هذا العصبية بالغير .

ومن العصبية النسبية ، من يرث بالتعصيب حكما فهو غير وارث بالتعصيب هنا طبقا للقواعد العامة ولكن الشارع اقام هذه الرابطة بين الطرفين ، كما فى الاخوات الشقيقه او الاخوات لاب ، مع البنات او بنات الابن ، الفرع الوارث الموءنت ، ويسمى هذا النوع العصبية مع الغير . وعلى ذلك ، فان العصبية النسبية انواع ثلاثة : عصبية بالنفس ، وعصبية بالغير ، وعصبية مع الغير .

ودليل التعصيب ، قوله تعالى : **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلَّذِ كَرَّمَل حَظَّ الْاُنْثِيَّيْنِ . . .** وقوله جل شأنه **فَان كَانُوا اُخُوهُ رَجَالًا وَنِسَاءً فَلِلَّذِ كَرَّمَل حَظَّ الْاُنْثِيَّيْنِ .** وقول الرسول - صلى الله عليه وسلم - **اَلْحَقُّ الْفِرَاضُ بِأَهْلِهَا ، فَمَا اُبْقَتْهُ الْفِرَاضُ ، فَلْأُولَى رَجُلٌ ذَكَرَهُ .**

العصبة بالنفس

العاصب بالنفس، هو الوارث المذكور، الذي ينتسب الى المتوفى بدون واسطة الانثى بفردتها . فقد ينتسب العاصب الى المتوفى، بلا واسطة أصلاً، كالابن والاب . وقد ينتسب العاصب الى المتوفى بغير واسطة الانثى وحدها، كالاخ الشقيق، والعم الشقيق، وابن الاخ الشقيق .

وقد ينتسب الى المتوفى بواسطة الذكر وحده كالاخ لاب وابن الاخ لاب والعم لاب، وابن العم لاب . فالمعيار في العصبة بالنفس، هو الانتساب الى المتوفى بالذكور، أو بغير الانثى وحدها، وأن يكون العاصب ذكراً . وعلى ذلك، فإذا كان العاصب أنثى كالبنات، والاخوات الشقيقات، والاخات لاب، فإنه لا يكون عاصباً بنفسه، كذلك لا يعتبر عاصباً بنفسه، من كانت نسبه الى المتوفى بالانثى وحدها كالاخ لام، وابن البنت، وأب الام، فإنه يكون صاحب فرض كالاخ لام، أو من ذوى الارحام، كأب البنات، والاب لام .

وحكم العاصب بالنفس، أنه يأخذ التركة كلها، ان لم يوجد معه ورثته، أو الباقي منها بعد نصيب أصحاب القروض، أو لا يأخذ شيئاً ان لم يبق شيء منها . وتطبيقاً لذلك، لو مات شخص عن : ابن فقط، أو أب فقط، أو أخ فقط، أو عم فقط، فإنه يرث التركة كلها، لعدم وجود غيره من الورثته .

ولو ماتت عن : زوج، وأختين شقيقتين، أخ لاب، فإن الزوج يرث النصف، والاختين الثلثان، ولا شيء للاخ لاب، لأنه عصبة لم يبق له شيء .

ولو مات شخص عن : بنت ، بنت ابن ، عم لأب . فإن
البنت تأخذ النصف ، وبنت الابن السدس ، والعم لأب الباقي
تعصيا .

أقسام العصبية بالنفس : تنقسم العصبية بالنفس
الى أقسام أربع ، بحسب الجهة التي تربط كل وارث بالميت
وهذه الجهات ، يراعى فيها اسبقية كل جهة عن الجهة
التي تليها ، على معنى أن الجهة السابقة تقدم فى الميراث
على الجهة اللاحقة عليها ، وهذه الجهات هى :

١ - البنوة أو جزء الميت ، وهم فروعه الذكور ، الابن
ابن الابن ، وان نزل .

٢ - الأبوة أو أصل الميت ، وهم آباء الميت ، الأب ، والجد
الصحيح ، وان علا .

٣ - الأخوة أو جزء أبو الميت ، وهم الأخوة الأشقاء أو لأب ،
وان نزلوا .

٤ - العمومة ، أو جزء جد الميت ، وهم أعمام الميت
الأشقاء ، أو لأب ، وبنوهم ، وان نزلوا

ويلاحظ أن هناك خلافا بين الفقهاء ، حول جهة الأبوة
والأخوة ، يتعلق بالأبوة غير المباشرة أو الجد ، والأخوة
المباشرة ، الأخوة الأشقاء أو لأب . فمن قائل من الفقهاء
ان الجد الصحيح وان علا ، فى مرتبة واحدة مع الأخوة
الأشقاء أو لأب ، ويترتب على ذلك أن الجد لا يحجب الأخوة
الأشقاء أو لأب ، وانما يشاركهم فى الميراث ، على ما رأينا .
ومن قائل من الفقهاء ، ان الجد الصحيح وان علا ، يتقدم
الأخوة الأشقاء أو لأب ، وأنه يحجبهم كالأب ، ولا يرث الأخوة
الأشقاء أو لأب معه فى الميراث .

(١) يطلق على جهة الاخوة ، أو جزء الميت ، الحواشى القريبة
أو يطلق على جهة العموم ، أو جزء جد الميت الحواشى البعيدة .

طريقة توريث العصبية بالنفس : قد يكون العاصب بالنفس واحدا ، وقد يكون متعددا ، والتعدد قد يكون قائما بين من ينتمون الى جهة واحدة ، وقد يكون بين من ينتمون الى عدة جهات .

فان كان العاصب منفردا ، ليس معه أحد من الورثة فلاشكال ، لانه قد يرث كل التركة ، أو الباقي منها بعد أصحاب الفروض . أو لا يرث شيئا اذا لم يتبق ما يرثه بعد أنصبه أصحاب الفروض .

وانما يأتي الترجيح بين العصبية في حالة تعددهم وانتماهم الى جهات مختلفة ، أو انتماهم الى جهة واحدة مع تفاوتهم في الدرجة ، أو قوة القرابة .

أولاً - الاختلاف من حيث الجهة : اذا كان تعدد الورثة مبينا على انتسابهم الى جهات مختلفة ، كجهة البنوة ، أو الابوة ، أو الاخوة أو العمومة ، فإن كان جهة سابقة على الأخرى ففى الترتيب ، تتقدم عليهم افاضاً استحقاق . فتقدم جهة البنوة والستى تتكون من فروع الميت ، على غيرها من الجهات ، فتقدم على جهة الابوة ، كالأب ، والجد الصحيح وان علا ، وتقدم الابوة المباشرة والتي تتمثل فى الأب بالاتفاق على جهة الاخوة .

أما الابوة غير المباشرة ، وهى الجد ، فان البعض يرى أنها تتقدم على الأخ الشقيق أو لاب ، والبعض الآخر ، يقول أن الجسد والاخوة والأشقاء أو الأب ، فى مرتبه واحدة . وتقدم الأخوة على جهة العمومة .

ودليل تقدم الجهة على الأخرى ، فيما يتعلق بتقديم البنوة على الابوة ، قوله تعالى : ولا يورثه لكل واحد منهما السادس ان كان له ولد . . . فان بيان نصيب الأب ، مع وجود الولد وعدم ذكر نصيبه ، دليل على أن الابن يأخذ الباقي تعصيباً فيكون الابن مقدم على الأب فى التعصيب .

وبالنسبة لتقديم الابوة أى الأب ، على الاخوة ، أن - تورثهم ، من التركة ، يكون عند الكلاله ، أى عدم وجود الوالد والولد ، وحيث أنهم لا يرثون مع وجود الأب ، فإن الأب ، يكون مقدماً عليهم ، فى استحقاق الميراث ، إذ هو يحجبهم ، لا نه أقوى منهم .

وبالنسبة لتقديم جهة الاخوة على العمومة ، أن الاخوة أقرب الى المتوفى من الأعمام ، لذلك فان استحقاق الاخوة يسبق استحقاق الأعمام .

ثانيا : الاتحاد في الجهة والاختلاف في الدرجة . اذا اتحد الورثة في الجهة التي يتسبون بها الى الميت ، كأن كانوا من جهة واحدة كالبنوة مثلا ، فان الاولوية ، في الا حقاق ، تكون بحسب الدرجة ، فيقدم صاحب الدرجة الى الميت ، فاذا وجد في التركة ابن ، ابن ابـن قدم الابن على ابن الابن . واذا كانت الجهة العمومـة كما في عم شقيق وعم لآب ، فيقدم العم الشقيق على العم لآب . وسبب ذلك ، أن صاحب الدرجة القريبه ، يكون أوثق صلة بالمتوفى ، وأقوى رابطه به ، فالصله بينهما مباشرة ، والنصرة بينهما متحققه ، وامتداد الحياه بينهما متصل .

ثالثا : الاتحاد في الجهة والدرجة : عند تعدد الورثة مع اتحادهم في الجهة والدرجة ، فان التقديم في الميراث بينهم ، يكون بقوة القرابة ، فيقدم من كانت قرابته من ناحيتين ، على من كانت قرابته من ناحية واحدة . فاذا وجد في التركة أخ شقيق ، وأخ لآب ، فيقدم الأخ الشقيق ، ويقدم العم الشقيق على العم لآب ، لأن القرابة في الأول من ناحيتين بينما القرابه في الثاني ، من ناحية واحدة .

ويلاحظ أن الاختلاف في قوة القرابة ، لا يتحقق الا في درجة الاخوة والعمومة ، لأنهما الجهتين اللتان يتعدد فيهما الورثه ، مع اتحادهما في الجهة والدرجة ، فهناك ، ابن الاخ الشقيق ، وابن الاخ لآب ، وابن العم الشقيق وابـن العم لآب ، لكن لا يوجد ذلك في جهة البنوة والابوة ، فقرابته البنوه واحد ، فالأبناء كلهم قوة قرابتهم واحد ، وان اختلفت أهـناتهم .

وانما يقدم من كانت قرابته من ناحيتين ، على من كانت قرابته من ناحية واحدة ، لأنها مصدر قوة القرابة ، وسبب الترجيح في أمثال هذه الحالات .

فإذا تساوى العصباء في الجهة والدرجة وقوة القرابة ، واشتركوا في الاستحقاق ، فيأخذون كل التركة ، عند عدم وجود ورثة غيرهم ، أو الباقي منها بعد اصحاب الفروض .

وقد عالج قانون المواريث ، رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ ميثاق العصباء بالنفس ، فنص في المادة ١٦ على أنه : إذا لم يوجد أحد من ذوى الفروض ، أو وجد ، ولم تستغرق الفروض التركة ، كانت التركة أو مابقى منها بعد الفروض للعصبة من النسب .

والعصب من النسب ثلاثة أنواع :

- ١ - عصبه بالنفس
- ٢ - عصبه بالغير .
- ٣ - عصبه مع الغير .

ونص في المادة ١٧ على أن للعصبة بالنفس جهات أربع مقدم بعضها على بعض في الارث ، على الترتيب الآتي : -

- ١ - البنوة : وتشمل الابناء ، وأبناء الابن وان نزل .
- ٢ - الابوة : وتشمل الأب والجد الصحيح ، وان علا .
- ٣ - الاخوة : وتشمل الاخوة لأبوين ، والاخوة لأب ، وأبناء الاخ لأبوين ، وأبناء الاخ لأب ، وان نزل كل منهما .
- ٤ - العمومة : وتشمل أعمام الميت ، وأعمام أبيه ، وأعمام جده الصحيح ، وان علا ، سواء كانوا لأبوين أم لأب ، وأبناء من ذكروا ، وأبناء ابنائهم ، وان نزلوا .

ونص في المادة ١٨ على أنه : إذا تحدث العصبة بالنفس

فى الجهة ، كان المستحق للارث ، أقربهم درجة الى الميت
فاذا اتحدوا فى الجهة والدرجة ، كان التقديم بالقوة ، فمن
كان ذا قرابتين للميت ، قدم على من كان ذا قرابة واحدة •
فاذا اتحدوا فى الجهة والدرجة والقوة ، كان الارث بينهم
على السواء •

العصبة بالغير

يراد بالعصبة بالغير ، كل أنثى لها فرض مقد شرعيا
تحتاج الى عصبة بالنفس لكي يعصبها ، فالعصبة بالغير
هى الانثى التى ترث النصف اذا كانت وحدها ، والثلاثان اذا -
تعددت •

وتسمى العصبة بالغير ، لوجود شخص آخر فى (رجتها ونفى
قوة قرابتها ، نقل ميراثها من الفرض الى التعصيب ، ولولا وجوده
لما كانت عصبة ، لأن العصبة لا تتحقق بها ، ان هى غير أهـل
للنصرة والولاء ، لكونها أنثى ، فهذا الغير هو الذى
جعلها عصبة •

ويجب لى تكون الانثى عصبه بالغير ، أن تتوفر عدة شروط وهى -
١ - أن تكون صاحبة فرض مقد رلها شرعا ، وهذا يتحقق فى البنات
الاخت فان فرض كل منها النصف واحدة ، والثلاثان ، اثنتين فأكثر
فمن لها سهم مقدر ، النصف ، والثلاثين ، هو البنت ، وبنت الابن
وان نزل ، والاخت الشقيقة ، والاخت لأب •
أما غير هؤلاء النسوة الأربع ، فلا تكون عصبة ، لانها ليست
صاحبة فرض ، كالعمة ، مع العم ، وبنت العم مع ابن العم ، وبنت
الأخ مع ابن الأخ ، لأن هؤلاء النسوة من ذوات الارحام •

٢ - أن يكون أخوها الذي يشاركها التعصيب ، مساويا لها في الدرجة وقوة القرابة ، ويستثنى من ذلك بنت الابن ، فإنه قد يعصبها ، من هو أدنى منها درجة ، إذا كانت محتاجة إليه في الميراث . فيمكن أن يعصب بنت الابن ، ابن ابن ابن لأن تعصبيه أياها ، يترتب عليه ، حصولها على بعض التركة . فإذا لم يكن العاصب بنفسه متحدا مع الأنثى صاحبة الفرض ، في الدرجة ، وقوة القرابة ، فلا يصح هذا التعصيب فالبنت لا يعصبها ابن الابن ، لأنه ليس في درجتها والأخت الشقيقة لا يعصبها الأخ لأب ، لاختلاف القرابة بينهما . ويشترط في الأخ الذي يعصبها ، ألا يكون صاحب فرض محدد شرعا ،

فلو كان كذلك ، لم يعصب من تساوت معه في الدرجة ، وقوة القرابة ، وذلك فثل الأخ لأم مع الأخت لأم ، لا يجوز التعصيب . لكونه صاحب فرض وهو السدس عند الانفراد ، والثلث عند التعدد .

وبالنسبة لتعصيب بنت بنت الابن ، مع ابن الابن ، فلا يشترط أن يكون أخوها ، وإنما يصح أن يكون ابن عمها ، فالشرط هو اتحاد الدرجة ، وقوة القرابة ، ويكون ذلك بطبيعته الحال باتحاد الجهة .

صور العصبية بالغير :

باستقراء العصبية بالغير ، تبين أنها تتحقق في أربعه من النساء ، وهن :

- ١ - البنت مع الابن • فلو وجدت بالبنت مع الابن في التركة فانها تعصب به ، لتوفر بشروط التعصيب . أما لو وجد مكان الابن ، ابن ابن ، فلا يعصب البنت ، لاختلاف الدرجة ومن ثم فانها ترث النصف ، ويكون الباقي لابن الابن بالتعصيب .
- ٢ - بنت الابن ، مع ابن الابن ، فلو وجد في التركة ، فانه يعصبها فيكون للذكر مثل حظ الانثيين ، ولو وجد في التركة بنت الابن مع ابن الابن فانه يعصبها ، متى كانت محتاجة اليه ، لانه يحقق مصلحتها ، اذ ترث بهما اذا التعصب • كما لو ترك الميت : بنتين ، بنت ابن ، ابن ابن • فان البنتين تأخذان الثلثين ، ولما كان البناتان أخذتا أقصى نصيب البنات ، فانها لم تكن لترث وعندئذ يعصبها ابن ابن الابن ، وتأخذ معه الباقي بنسبه .
- ٢ : ١
- ٣ - الأخت الشقيقة مع الأخ الشقيق ، فيعصبها ، لتوفر شروط التعصيب :
- ٤ - الأخت لأب ، مع الأخ لأب ، فانه يعصبها كذلك لاستيفاء الشروط ولو وجد عكس الصورتين ، بأن كانت الأخت الشقيقة مع الأخ لأب ، والأخت لأب ، مع الأخ الشقيق ، لم يصح التعصيب في الصورتين ، وانما تأخذ الأخت الشقيقة أو الأب ، النصيب بالفرض ، ويأخذ الأخ الشقيق أو الأب الباقي بالتعصيب .

كيفية توريث العصبية بالغير :

حدد النص القرآني في قوله تعالى : **يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ** وفي قوله جل شأنه : **فَسَأَنَ كَانُوا أَخْوَةَ رِجَالٍ فَسِوَاهُ** ، فللذكر مثل حظ الأنثيين . حدد هذا النص ، كيفية ، تقسيم التركة بين البنت والابن ، وبين الأخت والأخ ، وهو أن التركة تقسم كلها في حاله عدم وجود ورثه بين البنت والولد ، والأخت والأخ للذكر ، مثل حظ الأنثيين بأن يأخذ الذكر ضعف الأنثى .

فان كان في التركة أصحاب فروض ، وعصبية بالغير ، أخذ صاحب الفرض نصيبه ، وما بقى ، يوزع على الابن ضعف البنت .
فلومات شخص وترك : زوجته ، أم ، بنت ابن ، ابن ابن فان الزوجه ترث الثمن ، والأم السدس ، والباقي تعصبا للبنت نصف الابن .

ولو ماتت عن زوج ، أختين شقيقتين ، أخوين شقيقين ، فان الزوج يرث النصف ، والأختين مع الأخوين ، النصف الباقي تعصبا ، فيأخذ الأخ ضعف ما تأخذ أخته .
وقد نص قانون الموارث ، على ميراث العصبية بالغير

في المادة ١٩ منه ، فقال : العصبية بالغير هن :

(١) البنات مع الابناء .

(٢) بنات الابن وان نزل مع ابناء الابن وان نزل ، اذا كانوا في درجاتهم مطلقا او كانوا أنزل منهم ، اذا لم يرثن بغير ذلك .

(٣) الأخوات لابوين مع الاخوه لابوين ، والأخوات لأب مع الأخوة لأب . ويكون الارث بينهم في هذه الاحوال للذكر مثل حظ الأنثيين .

الصلة مع الغير

يراد بالعصبة مع الغير، اجتماع أنثى صاحبة فرض، مع أنثى أخرى، لا تشاركها في العصوبة . فالعصبة مع الغير تتميز عن العصبات النسبية الأخرى، كالعصبة بالنفس، والعصبة بالغير من وجهين :

الوجه الأول : أن العصبة مع الغير، تكون بين أنثى صاحبه فرض، وأنثى أخرى لم تشاركها العصوبة، أما العصبة بالنفس فإنها لا تكون إلا من الذكور فقط والعصبة بالغير تكون بين أنثى صاحبه فرض، وذكر متحد معها في الدرجة وقوة القرابة .

الوجه الثاني : أن العصبة مع الغير، لا ينفرد بالتركة مطلقاً، وإنما يأخذ الباقي بعد أصحاب الفروض . بينما قد يأخذ التركة كلها، عند انفرد أو الباقي بعد نصيب أصحاب الفروض، كذلك العصبة بالغير، يعصب الذكر الأنثى، أما في التركة كلها، إذا لم يوجد سواهما، أو باقي التركة بعد أنصبه أصحاب الفروض

طريقة توريث العصبة مع الغير : تتحقق العصبة مع الغير في نوعين من الأثاث، وهما الأخت الشقيقة منفردة، أو مجتمع مع البنت أو بنت الابن وان نزل، والأخت لأب منفردة أو مجتمع، مع البنت أو بنت الابن وان نزل .

مثال ذلك لو مات شخص عن : بنت، بنت ابن، أخت شقيقه . فإن البنت ترث النصف، وبنت الابن السدس، والأخت الشقيقه الباقي تعصبا مع الغير، وهو الفرع الوارث الموءنت . وتعتبر الأخت الشقيقه في منزلة الأخ الشقيق فتحجب ما يحجبه الأخ الشقيق .

وقد يموت شخص عن : بنتين ، أخت لأب ، عم
فان البنتين ترثان الثلثين ، والأخت لأب الباقي تعصياً
مع الغير ، وهما البنتين . ولا شئ للعم . لأن الأخت
لما صارت عصبة مع الغير ، أصبحت في قوة الأخ لأب ،
فتحجب ما يحجب به الأخ لأب .

والأصل في هذا ما روى عن الرسول - صلى الله
عليه وسلم - اجعلوا الأخوات مع البنات عصبة . وما روى
أنه قضى في بنت ، وبنت ابن ، وأخت . أن للبنات النصف
ولبنات الابن الأسدس ، وللأخت الباقي تعصياً . وهذا
لا يكون الا بجعل الأخت ، عصبة مع البنت .

ويبين من ذلك ، أن العصبة مع الغير ، لا تنفرد بالتركة
ولكن ترث الباقي بعد نصيب أصحاب الفروض ، الذين لا تخلصو
منهم التركة ، وبالطبع يكون فيها الفرع الوارث الموءنت
البنت أو بنت الابن .

وقد لا تأخذ العصبة مع الغير شيئاً من التركة ، كما
لوماتت امرأة عن : زوج ، بنتين ، أم ، أخت لأب . فان
الزوج يرث الربع ، والبنتين يرثان الثلثين ، والام الأسدس
والأخت لأب لا شئ لها ، لأنها عصبة ، لم يبق لها من
التركة شئ .

وقد نص قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على حكم
ميراث العصبة مع الغير ، فنص في المادة ٢٠ على أن : العصبة
مع الغير هن الأخوات لأبوين ، أو لأب ، مع البنات أو بنات
الابن وان نزل ، ويكون لهن الباقي من التركة بعد الفروض
وفي هذه الحالة ، يعتبرن بالنسبة لباقي العصباء كالأخوة
لأبوين أو لأب . ، ويأخذن أحكامهم في التقديم بالجهسة
والدرجة والقسوة .

تتميز :

لما كان علم الفرائض يعرف بأنه : قواعد من الفقه والحساب يعرف بها نصيب كل وارث في التركة ، فان الدراسة لهذا العلم ينبغي أن يلم بها اصول الحسابية ، والخطوات اللازمة لمعرفة نصيب كل وارث في التركة .

وقد وضع فقهاء الميراث ضوابط محكمة ، يمكن بهيكل العلم بسهم كل وارث واستخراج نصيبه من التركة صحيحا لا كسرفيه ، وقد تعرضوا الى جانب ذلك ، لما يعرض من متغيرات على فروض الورثة ، وتنوع الحالات المختلفة ، ما يبين أنصبة مستغرقة للتركة ، او مساوية للاصل ، وهي ما تسمى بالفريضة العادلة ، وهي الاصل العام في مسائل الميراث .

كما بحثوا حال ما اذا كان مجموع أنصبة الورثة ، يتجاوز التركة ، ويضيق عنها أصل المسألة ، وذلك فيما يسمى بالعمول وسموها بالفريضة العائقة ، وما اذا كانت مجموع أنصبة الورثة أقل من التركة ، بحيث تنقص عن أصل المسألة ، وذلك فيما سموه بالرد ، أو الفريضة القاصره .

فلأنه حتى يكون الدارس على بينة ، من تقرير الانصبة الشرعية لكل وارث على نحو ما ذكرنا ، يجب أن نبين لنسب أولا الحجب وانواعه ، والمبادئ الحاكمة له ، ثم نتناول بعد ذلك أصول المسائل وتصحيحها ، والعمول والرد .

الباب الرابع

الأصول الحثية للأمة الشريفة

المحب

الفصل الأول

أصول المسائل وصححها

الفصل الثاني

الصول والرد

الفصل الثالث

الفصل الأول الحجب

المبحث الأول

ماهية الحجب

معنى الحجب في اللغة المنع ، ومنه الحجاب اسم اما يستربه الشيء ، ويمنع من النظر اليه . وهو في الشرع منع شخص معين ، من أن يرث كل التركة أو بعضها ، - لوجود شخص أحق منه بالميراث .

والحرمان غير الحجب فان الحرمان : منع شخص معين من الميراث كلية ، لعدم توافر أهلية الميراث فيه ، لقيام مانع من موانع الميراث في حقه . كاختلاف الدين أو القتل أو الرق أو غير ذلك من الموانع ، فالشخص فيه محروم أي ممنوع من الميراث .

وبذلك يتميز كل من الحجب والحرمان ، من عدة نواح .

١ - أن المنع في الحرمان منشوء عدم أهلية الشخص نظراً لقيام مانع شرعي ، وجد بالشخص المحروم ، فالحرمان في حقه ، لسبب ذاتي فيه رتب الشارع عليه أثره فسي فقدان الأهلية . بينما المنع في المحجوب ، راجع الى سبب خارج عنه ، فهو أي المحجوب أهل للميراث ، لكن قواعد الميراث ، تحجبه عن الميراث ، لوجود من هو أحق منه .

٢ - أن أثر الحرمان ، يجعل الشخص المحروم معدوماً في حق نفسه ، وفي حق غيره ، فهو لا يرث ، ولا يورث سلباً على غيره ، حيث لا يحجب غيره من الورثة ، الذين كانوا يحجبون به ، لو لم يبق به مانع من موانع الميراث . أما الشخص المحجوب ، فهو موجود في الورثة ، ويورث علساً غيره ، فلو أنه محجوب ، لكنه يحجب غيره ، ويورث على أنصبتهم بالنقصان ، مثال ذلك لو مات شخص عن : أب ، أم ، أخ ، لأم ، أخت لأم . فلو أن الأخ والأخت لأم محجوبان بالأب ، لكنهما يحجبان لأم من الثلث إلى السدس .

ولو مات شخص عن : أب ، أم ، أم ، أم ، أم ، فان الأب مع كونه قد حجب أم الأب ، فان الجدة لأب ، رغم حجبها ، حجبت أم الأم ، لأنها أقرب منها في الدرجة .

٣ - أن المنع في الحرمان أقوى منه في الحجب ، فننان الشخص المحروم ، لا يرث شيئاً من التركة قليلاً أو كثيراً فسى جميع الأحوال ، لوجود المانع الذي يحول بينه وبين الميراث . بينما المنع في الحجب ، لا يترتب عليه بالضرورة أن يمنع المحجوب من ارث بعض التركة ، فهو قد يحجب نقصاناً ، بأن يقتصر أثر الحجب في حقه على النزول بميراثه من النصيب الأعلى إلى النصيب : الأدنى ، من النصيب إلى الربع ، أو من الربع إلى الثمن وهكذا .

فلسومات شخص عن : ابن قاتل ، بنت ابن ، أخت شقيقه . فان بنت الابن تأخذ النصف فرضاً ، وتأخذ الأخت الشقيقه النصف الباقي تعصياً مع البنت لابن . ولا يرث الابن القاتل شيئاً ، ويعتبر وجوده كالعدم في التركة .

ولو مات شخص عن : بنت مرتدة ، أخ لام ، أم ، جده
فان الاخ لام يرث المئتين فرضا ، والام ترث الثلث فرضا
وترث الزوجه الربع فرضا . والبنت المرتدة محرومة من
الميراث ، لاختلاف الدين بينها وبين المورث بل المرتدة
لاميراث له على الاطلاق ، لانه لادين له ، لذلك فانهم
لا توارث على الورثه بشئ ، ولو كانت مسلمه لحجبت الاخ لام ،
ولنزلت بنصيب الام والزوجه .

دليل الحجب : هناك العديد من الادله
على الحرمان والحجب : فالدليل على الحرمان ، قول الرسول
- صلى الله عليه وسلم - لا يرث القاتل شيئا . وقوله : ليس
القاتل شيئا . فان الحديث يدل على أن القاتل محروم
من الميراث ، فلا يرث من تركه المقتول شيئا ، ولا يعتد
بوجوده فيها .

كذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - لا يرث المسلم
الكافر ، ولا يرث الكافر المسلم . فاختلاف الدين مانع
من موانع الميراث ، يترتب عليه حرمان ميراث الكافر من المسلم
اتفاقا .

واما الدليل على الحجب ، ففي قوله تعالى : ولكم
نصف ما ترك ازواجكم ان لم يكن لهن ولد ، فان كان لهن
ولد ، فلكم الربع مما تركن . فانها تدل على أن وجود
الفرع الوارث ابن او بنت ، يورث على نصيب الزوج ، وينزل
به من النصف الى الربع .

وفي قوله تعالى : ولهن الربع مما تركن ، ان لم يكن
لكم ولد ، فان كان لكم ولد ، فلهن الثمن مما تركن . ففي
الايه دلالة على استحقاق الزوجه الربع عند عدم

وجسود الفرع الوارث ، وينزل الربيع الى الثمن عند وجود
الفرع الوارث .
وهذا هو حجب النقصان ، الذي لحق بنصيب كل مسن
الزوج والزوجه .

البحث الثاني

أقسام الحجب

يؤخذ من تعريف الحجب ، أنه يؤدي الى منع الشخص من الميراث ، الا أن هذا المنع يختلف باختلاف الاشخاص ، فمن الاشخاص من يحجبون من الميراث حجباً مطلقاً أو اسقاطاً ، ويترتب عليه منع الشخص من كل الميراث ، واما يكون الحجب على بعض الاشخاص في بعض القدر المستحق لهم في التركة فهم لا يأخذون كل حقهم ، وانما يأخذون بعضه ، سواء كان الحجب اسقاطاً أو حجب نقصان ، فانه يكون بسبب وجود شخص آخر ، أحق في الميراث من الشخص المحجوب .

ومن هذا يتضح أن للحجب قسمان : حجب حرمان أو اسقاط ، وحجب نقصان .

وقبل ان نشرع في بيان قسمي الحجب ، نبين المبدأ التي يتأسس عليها الحجب :

المبدأ الاول : يتعلق بميراث العصبات ، فان هناك اعتبارات يترتب عليها ، وجوب تقدم بعض الورثة على بعض في الميراث ، هي تلك المتعلقة بالاسبقية في الجهة ، فان جهة البنوة مقدمة على جهة الأبوّة ، وجهة الأبوّة مقدمة على جهة الأخوة ، لكن هذا ليس على اطلاقه ، فان الجد يشارك الأخوة والأخوات الاثقاء أو لأب في الميراث ، كما رأينا وهو ما اختاره القانون ، وجهه الأخوة مقدمة على جهة العمومة .

وعند اتحاد الجهة ، فالتقدم يكون باعتبار الدرجة ، فان اتحدت الدرجة فان التقدم يكون باعتبار قوة القرابنة .

المبدأ الثاني : يتعلق بالادلاء ، وموعده ان كل من يدلى الى الميت بوارث ، لا يرث مع وجود هذا الوارث . وهذا المبدأ يطبق على العصباء وعلى أصحاب الفروض ، الا أن تطبيقه عام . العصباء ، وفي الغالب على أصحاب الفروض ، فان الأخوة لأم يدلون الى الميت بواسطة الأم ومع ذلك فانهم يرثون معها . والأخوة والأخوات يدلون الى الميت بواسطة الجد ، ويشاركونه في الميراث ، ولا يحجبهم . وهذا محل خلاف كما علمنا . وما عدا هذا فان المبدأ يطبق على كل من يدلى الى الميت بوارث ، فالأب يحجب الجد ، لأنه يدلى الى الميت به ، الأم تحجب أم الأم . والابن يحجب ابن الابن . والاخ يحجب ابن الاخ ، والعم يحجب ابن العم . وسبب الحجب بالادلاء ، أن من يكون بواسطة الادلاء ، يكون أقوى قرابة الى الميت ، وأوثق صلته به كالابن مع ابن الابن ، والأب مع الاخ ، والأم مع أم الأم ، فان هؤلاء الورثة أقوى قرابة ممن دونهم المذكورين .

المبدأ الثالث : يتعلق بقوة القرابة ، فان الأقوى قرابة يحجب الأضعف ويحقق هذا في ميراث العصباء ، في جهة الأخوة والعمومة ، ففي الأخوة يحجب الاخ الشقيق لأب ، وابن الاخ الشقيق ، ابن الاخ لأب . وفي العمومة ، يحجب العم الشقيق العم لأب ، وابن العم الشقيق ابن العم لأب .

المبدأ الرابع : يتعلق بقرب الدرجة : فان الأقرب درجة يحجب الأبعد وهذا يصح في ميراث أصحاب الفروض والعصباء ، فالأم تحجب أم الأم وأم الأم وأم الأم والابن يحجب ابن الابن . وذلك لأن الأول منهما أقرب

فى الدرجة الى الميت ، فيكون أحق منه بالميراث ، وبالتالي
فانه يحجبـه .

وبعد ذلك ، نبين حجب الحرمان ، وحجب النقصان .

حجب الحرمان : هو ذلك الحجب الذى يحرم الشخص
من ميراثه كله لوجود من هو أحق به منه . كحرمان الأخ لوجود
الأب أو الابن ، وكحرمان العم لأب لوجود العم الشقيق .
وحرمان العم لوجود الأخ وحجب الحرمان لايعنى الشخص
من كل ميراث أو من كل تركه ، وانما هو قاصر على التركة التى
يوجد فيها شخص أحق منه بالميراث لقوة القرابة ، أو لقب
الدرجة ، أو لسبق الجهة ، وبهذا فانه غير الحرمان من
الميراث ، والانسب أن يقال أُلْمَع من الميراث على الحرمان
من الميراث ، وحجب الاسقاط على حجب الحرمان تمييزاً
لهذا عن ذلك .

وبالرجوع الى أنصبه أصحاب الفروض ، نجد أن بعضهم
لايحجب حجب اسقاط أبداً ، وهم : الزوج ، الزوجة ، البنت
الصلبية ، الأب ، الأم . فاذا وجدوا فى أى تركة فلايسد
أن يرثوا منها .

وبالنسبة للعصبة ، فن وارثا واحدا فقط هو الذى لايحجب
حجب حرمان ، هو الابن الصلبى ، فاذا وجد فى التركة
فيتحتم أن يرث منها ، بل ويرث نصيبا كبيرا .
فيكون مجموع من لايحجبون حجب حرمان أو اسقاط ، ستة
لقوة قرابتهم بالميت .

أما المحجبون حجب حرمان من أصحاب الفروض فهم سبعة :

١ - الجد يحجب بالأب ، وبالأقرب درجة منه الى الميت
من الاجساد .

٢ - الجدة تحجب بالأم ، وتحجب أم الاب بالأب ، وبالجدة الصحيح الذي تدلى به الى الميت .

٣ - الأخت الشقيقة تحجب بالفرع الوارث المذكور - الابن - وبالأب ، ولا تحجب بالجدة ، وإنما تشاركه في الميراث ، وفقا للمعمول به قانونا .

٤ - الأخت لأب تحجب بالفرع الوارث المذكور ، وبالأب ، وتحجب بالأخ الشقيق ، والأخت الشقيقة العقيمة مع البنات أو بنت الابن ، والأختين الشقيقتين ، إذا لم يكن معها من يعصبها .

٥ - بنت الابن تحجب بالابن ، وبالبنتين ، إذا لم يكن معها من يعصبها .

٦ ، ٧ - الأخ لأم ، والأخت لأم ، يحجبان بالفرع السوارث المذكور والمؤنث الابن والبنت وان نزل ، وبالأصل المذكور ، والأب ، والجدة .

أما العصبات ، فإن الابن الصلي هو الذي لا يحرم أبدا أما العصبات غير الابن الصلي ، فإنهم يحجبون حجب حرمان على أساس الأسبقية في الجهة والدرجة والقوة .

حجب النقصان : هو ذلك الحجب الذي يمنع فيه الشخص من بعض ميراثه ، لوجود شخص آخر أحق منه في الميراث . وحجب النقصان يكون بنقل الشخص من نصيبه الأعلى ، الى النصيب الأدنى .

ويتأتى حجب النقصان في الورثة أصحاب الفروض التالية .

١ - بنت الابن : وتحجب من النصف الى السدس ، لوجسود البنت الصلية ، أو بنت الابن الأعلى منها في الدرجة .

٢ - الأم : وتحجب من الثلث الى السدس ، لوجود الفرع

الوارث وهو الابن ، والبنت وان نزل ، وعدد من الاخوة
أشقاء أو لأب أو لأم .

٣ - الأخت لأب ، وتحجب من النصف الى السدس
لوجود الأخت الشقيقة التي ترث النصف فرضاً .

٤ - الزوج ، ويحجب من النصف الى الربع ، لوجود
فرع وأرث لزوجته ، ابناً كان أم بنتاً (١)

٥ - الزوجة : وتحجب من الربع الى الثمن ، لوجود
فرع وارث لزوجها ، ابناً كان أم بنتاً .

وقد تناول قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ٤٤ فسى
المواد التالية : المادة ٢٣ ونصها : الحجب
هو أن يكون لشخص أهلية الارث ، ولكنه لا يرث بسبب
وجود وارث آخر ، والمحجوب يحجب بغيره .

المادة ٢٤ وتنص على أن : المحروم من الارث لما نسمع
من موانعه ، لا يحجب أحداً من الورثة .

المادة ٢٥ : تحجب الأم الجدة الصحيحة مطلقاً
وتحجب الجدة القريبة ، الجدة البعيدة ، ويحجب
الأب الجدة لأب ، كما يحجب الجد الصحيح الجدة إذا
كانت أصلاً له .

المادة ٢٦ تنص على أنه : يحجب أولاد الأم ، كل من -
الأب والجد الصحيح ، وان علا ، والولد وولد الابن
وان نزل .

(١) القائلين بتحديد حجب النقصان في الورثة أصحاب الفروض
الخمس هم الحنفية ، لانهم يذهبون الى ان الشخص يجب
المحجوب حجب نقصان ، يكون غير مشارك له .

المادة ٢٧ تنص على أن : كل من الابن وابن الابن
وان نزل بنت الابن ، التي تكون انزل منه درجة ، ويحجبها
أيضا بنتان ، أو بنتا ابن أعلى منهما درجة ما لم يكن
معها من يعصبها طبقا لحكم المادة ٢٠ .
تنص على أن : يحجب الأخت الابوين ، كل من الابن
وابن الابن وان نزل ، والأب .

المادة ٢٩ وتنص على أنه : يحجب الأخت لأب ، كل من
الأب والابن ، وان نزل ، كما يحجبها الأخ لأبوين ، والأخت
لأبوين ، اذا كانت عصبه مع غيرها ، طبقا لحكم المادة ٢٠ .
والأختان لأبوين ، اذا لم يوجد أخ لأب .

الفصل الثاني

أصول المسائل وصححها

المبحث الاول

أصول المسائل

يراد بأصل المسألة ، أقل عدد يمكن بواسطته معرفته
سهام كل وارث صحيحة لا كسرفيها . فاصل المسألة قاعدة
حسابية ، تمثل الأساس الذي يعتمد عليه في استخراج أنصبيه
الورثة من التركة .

ويختلف أصل المسألة ، باختلاف نوع الورثة ، فقد يكون
الورثة ، من أصحاب الفروض ، وقد يكون الورثة من العصبات
، كما يختلف أصل المسألة باختلاف ما اذا كان المستحق
للتركة واحدا ، وبين ما اذا كان أكثر من واحد .
فإذا كان الورثة كلهم من العصبات ، فيكون أصل
المسألة هو عدد رؤوسهم ، فلو ترك الميت ٣ أبناء ، فان أصل
المسألة هو ٣ ، واذا ترك ٤ اعمام ، فان أصل المسألة هو ٤ .
وان كان الميت قد ترك ذكورا واناثا ، فان كل ذكر يكون
بأثنين ، فيضرب عدد الذكور $\times 2$ يضاف اليهم عدد الاناث
ويكون المجموع هو أصل المسألة ، لأن كل ذكر يقوم مقام اثنين
من الاناث .

فلو ترك الميت : أربع أخوات أشقاء ، أخ شقيق
فان أصل المسألة هو ٦ . للاث سهران ، وللأخوات ٤ أسهم .

ولا تشور مشكلة ، ان كان المستحق للتركة واحد ، فلا مجال للبحث عن أصل المسألة ، لأنه يأخذ كل التركة .
أما تعدد الورثة المستحقون للتركة ، كانوا من أصحاب الفروض ، فان أصل المسألة هو مقام صاحب الفرض ، فلو كان صاحب الفرض يستحق الثمن ، كزوجيه هو ابن فان أصل المسألة هو هـ ٨ .

طريقه توزيع التركة :

ولمعرفة مقدار ما يحصل كل وارث من التركة ، يجب تحديد يسد أصل المسألة ، واستخراج سهام كل وارث ، والعلم بقيمة كل سهم وصولا الى تحديد مقدار نصيب الوارث في التركة .

١ - وان اردنا معرفة أصل المسألة ، فيجب حصر الفروض الشرعية المقررة لأصحاب الفروض ، وهذه الفروض هي $\frac{1}{8}$ ، $\frac{1}{4}$ ، $\frac{1}{2}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{3}$ ، $\frac{1}{6}$ ، $\frac{1}{2}$.

فانما تعدد أصحاب الفروض في التركة ، فان أصل المسألة هو أقل عدد يقبل القسمة ، على جميع مقامات الكسور الموجوده فهو المضاعف المشترك لهذه الكسور جميعا .

فأصل المسألة ، قد يكون ٦ ، كما لو تركت الميتة : أم ، زوج ، أخ لام فان الأم ترك الثلث ، والزوج $\frac{1}{2}$ ، والأخ لام $\frac{1}{6}$ فلام سهمان وللزوج ٣ أسهم ، وللأخ لام سهم واحد .
وقد يكون أصل المسألة ٨ ، كما لو ترك : زوجة ، ابن ، أخ شقيق فللزوجه $\frac{1}{2}$ ، والابن الباقي ، ولاشئ ، للاخ الشقيق لحجبه بالابن فللزوجه سهم ، وللابن ٧ أسهم .

وقد يكون أصل المسألة ١٢ ، كما لو ترك الميت زوجة
أخوين لأم ، أخ شقيق ، فللزوجة ١ ، وللأخوين لأم ١
وللأخ الشقيق الباقي فللزوجة ٢ أسهم ، وللأخوين لأم ٤ أسهم
وللأخ الشقيق ٥ أسهم وقد يكون أصل المسألة ٢٤ ، كما
لو ترك الميت زوجة ، بنتين ، أم أخ لأب ، فللزوجة
١ ، وللبنتين ٢ ، وللأم ١ ، وللأخ لأب الباقي .
فتستحق الزوجة ٣ أسهم ، والبنتين ٦ أسهم ، والام ٤ أسهم
والأخ لأب سهم واحد .
وبهذا فان أصول المسائل الخاصة بأصحاب الفروض تنحصر
في الأعداد : ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٤ .
٢ - فاذا حددنا أصل المسألة ، ننتقل الى خطوه استخراج
سهم كل وارث وذلك بقسمة أصل المسألة على مقام كل كسر من
الفروض المقررة لأصحاب الفروض ، بعد أن نكون أعطينا كل منهم
فرضه من الربع أو الثمن . . . الخ .
٣ - ثم تقسم التركة على أصل المسألة ، ويكون الناتج هو قيمة
السهم الواحد .
٤ - ثم نأتى الى الخطوة الأخيرة ، والتي نعرف فيها نصيب كل
وارث ، وذلك بأن نضرب قيمة السهم × عدد السهام التي حصل
عليها كل وارث .
مثال ذلك لو ماتت امرأة عن : زوج ، أب ، أم ، ابن
أخوين لأم ، أم أم . نوكانت التركة ٢٤٠٠ جنيته
قبل أن نعطي لكل وارث فرضه نحدد المحجوبين من التركة
ونذكر سبب حجبتهم ، وهنا المحجوبون الأخوين لأم ، بالابن
والإب ، وأم الأم محجوبة بالأم .

فالوارثون : الزوج ، الأب ، الأم ، الابن :
• $\frac{1}{4}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ الباقي تعصيبا .
أصل المسألة ، وهو ١٢
سهم الورثة الزوج $\frac{3}{12}$ ، الأب $\frac{2}{12}$ ، الأم $\frac{2}{12}$ ، الابن $\frac{5}{12}$

قيمة السهم يكون بقسمة التركة على أصل المسألة = $\frac{2400}{12} = 200$
نصيب الزوج = $3 \times 200 = 600$ جنيهه
نصيب الأب = $2 \times 200 = 400$ جنيهه
نصيب الأم = $2 \times 200 = 400$ جنيهه
نصيب الابن = $5 \times 200 = 1000$ جنيهه

ثم نضرب العدد ٢ × سهم كل وارث .

فلنسببه للزوجه ، بنت الابن ، أختين لأب .

$$٢ = ١ \times ٢ \quad ٨ = ٤ \times ٢ \quad ٦ = ٣ \times ٢$$

ثم نقسم التركة على أصل المسألة الجديد $١٠٠ = \frac{١٦٠٠}{١٦}$

نصيب الزوجة = $١٠٠ \times ٢ = ٢٠٠$ فدان .

نصيب بنت الابن = $١٠٠ \times ٨ = ٨٠٠$ فدان .

نصيب الأختين لأب = $١٠٠ \times ٦ = ٦٠٠$ فدان .

مجموع الأنصبة = $٦٠٠ + ٨٠٠ + ٢٠٠ = ١٦٠٠$ فدان .

مقدار التركة .

مثال آخر ، لو ماتت امرأة وتركت : زوج ، ٣ بنات ، عم

وكانت التركة ٣٦٠٠٠ جنيته .

الزوجة	٣ بنات	عم
$\frac{١}{٤}$	$\frac{٣}{٢}$	الباقى تعصبا

أصل المسألة ١٢

لوجود البنات

لتعدد هن

عاصب يأخذ الباقى

(٣)

(٨)

(١)

تصحيح المسألة = ٣ أقل عدد $\times ١٢ = ٣٦$ أصل المسألة الجديد

سهام الورثة هي للزوج = $٣ \times ٣ = ٩$

للبنات = $٨ \times ٣ = ٢٤$

للعم = $١ \times ٣ = ٣$

نقسم التركة على أصل المسألة الجديد $١٠٠٠ = \frac{٣٦٠٠٠}{٣٦}$

نصيب الزوج = $١٠٠٠ \times ٩ = ٩٠٠٠$ جنيته .

المبحث الثاني

تصحيح المسائل

يراد بالتصحيح : تضعيف أصل المسألة عندما يدخل الكسر في نصيب أحد الورثة ، ويكون التصحيح بضرب أصل المسألة في أقل عدد ، بحيث يصبح نصيب كل وارث بمفرده ، عددا صحيحا من السهام لا كسرفيه .

ويثور التصحيح في المسألة إذا كان عدد سهام بعض الورثة لا ينقسم على أفراده قسمة صحيحة ، ويتأتى ذلك بأكثر من عدد الوارثون بالفرض في سهم معين ، كتعدد الزوجات أو الجدات أو الأخوة لأم . أو يكون في التركة عدد من الوارثين بالتعصيب . مثال ذلك لو مات شخص عن : زوجه ، بنت ابن ، أختين لأب وكانت التركة ٦٠٠ فدان .

الزوجه ، بنت الابن ، أختين لأب

$$\frac{1}{2} \quad \frac{1}{8} \quad \text{الباقى تعصيفا}$$

لوجود الفرع الوارث لانفرادها عصابة مع الفرع الوارث

المؤنسث

أصل المسألة = ٨ تكون السهام للورثة

الزوجه بنت الابن أختين لأب

١ ٤ ٣ أصل المسألة ٨

ونظرا لأن سهام الأختين لأب لا تقبل القسمة على عدد رؤوسهن قسمة صحيحة بدون كسر ، فاننا نضرب أصل المسألة وهو ٨ × ٢ وهو عدد رؤوس الأختين ، وأحصل عدد يمكن معه أن يكسبون عدد السهام صحيحا لكل وارث ، فيصير أصل المسألة الجد يسد

$$١٦ = ٢ \times ٨$$

نصيب البنات = ٢٤ × ١٠٠٠ = ٢٤٠٠٠ جنيته

كل بنت من البنات الثلاثة تأخذ

٨ آلاف جنيته

نصيب العم = ٣ × ١٠٠٠ = ٣٠٠٠ جنيته

مجموع الانصبة = التركة .

وعلى أية حال ، فإن تصحيح المسائل ، وكذلك أصول المسائل ، وهي من العمليات الحسابية العادية ، لكن فقهاء الوارث ، وضعوا هذه الأصول وطرق التصحيح ، ليتوصل عن طريقها الى معرفة نصيب كل وارث . في التركة ، لكي تكتمل له القاعدة الحسابية بجانب القاعدة الفقهيية .

الفصل الثالث العول والرد

المبحث الاول

العول

معنى العول :

يظراً العول عند تقسيم التركة ، اذا لم تتساو سهام أصحاب الفروض مع أصل المسألة ، بأن تزيد عليه ، فيضيق عنها أصل المسألة ، ولا يستوعب مجموع سهامهم . وهو وضع طارئ ، غير دائم ، لأن أصول المسائل المحصورة في فرض النصف والربع والثلثان والثلاث والسدس . ومخارج هذه الفروض هي ٢ ، ٣ ، ٤ ، ٦ ، ٨ ، ١٢ ، ٢٤ .

تمثل الوضع الدائم والعادي لمسائل الميراث ، ولذلك كان الاصل النعم ، أن تعتبر المسألة عادلة ، بمعنى مساواة أنصبة أصحاب الفروض مع أصل المسألة .

فمن مات وترك : بنت ، أخت شقيقه . فلبنت النصف فرضاً ، وللاخت النصف الباقي تعصياً .

ولو ماتت امرأة وتركت : زوج ، أخت لأب . فان للزوج النصف فرضاً ، وللأخت لأب ، النصف فرضاً . ويقال في الحالتين ، ان المسألة عادلة .

أما لو زادت سهام أصحاب الفروض عن أصل المسألة ، فيقال ان المسألة عائرة :

وعلى ذلك ، فان العول في المعنى الشرعي هو : زياده
سهام أصحاب الفروض عن أصل التركة ، فزاد على أصل المسألة
عدد ن جنسها ليدخل النقصان على الأنصبة بنسبة واحد .
فالغرض منه هو أن يتحمل كل وارث القدر الزائد بمقدار
نصيبه في التركة ، وفي هذا تحقيق للعدالة .

دليل العول : ثبتت مشروعية العول ، قضاء عمر بن الخطاب
فقد وقع في عهد ه مسألة ضاق أصلها عن استيعاب فروضها
فجمع الصحابة وشاورهم في ذلك ، فأشار عليه العباسي
بالعول ، فقبض به عمر ، وقابله الصحابي في ذلك ، ولم ينكر عليه
إحد منهم . ويروى أن العباسي قال : يا أمير المؤمنين : رأيت
لومات رجل ، وترك ستة دراهم ، ولرجل عليه ثلاثة ولاخر عليه
اربعة ، كيف تصنع ؟ اليس تجعل المال سبعة اجزاء ؟ قال نعم
قال العباسي : هو ذاك .

ويقرر ابن عباس ذلك قوله : أول من أعال الفرائض عمر رضي
الله عنه لما التوت عليه الفرائض ، ودافع بعضها بعضها
فقال : ما أدري ايكم قدمه الله ولا ايكم آخره ، وكان امراً
ورعا ، فقال : ما أجد شيئاً أوسع لى ، من أن أقسم
التركة عليكم بالحصص ، وأدخل على كل ذى حق ما دخل عليه ، من
عول الفريضة .

وقد تابع الصحابة عمر في العول ، ولم ينكر عليه احد منهم
الا عبد الله بن عباس بعد موته ، فقبل ليه هلا انكرته في عهد
عمر ، فقال : هبته ، وكان مهيباً ، وكان من رأى ابن عباس
أنه اذا ضاق اصل المسألة عن استيعاب الفروض ، فانه يدخل
الضرر من هو أسوأ حالاً ، وهى البنات والأخوات ، فانهن
ينقلن من فرض مقدر الى فرض غير مقدر ، اذا اجتمعن مع من
يعصبن ، وكان يقول : ان الذى أحصى رمل عالج عسدا
لم يجعل في مال نصفين وثلاثاً .

ويستند عمر وافتتاحه الى ه أن الفرائض المستحقه
 للورثه ه ثبتت بنصوص صريحه ه متساوية في دالاتها ه وفي
 قوة حجتهم ه ا ه ولا مجال لتقديم بعضها على البعض
 لأن هذا يعد تحكما بلا دليل يدل عليه ه
 ولأن في العول تحقيق العدالة بين أصحاب الفروض جميعا ه الك
 أن مقتضاها قسمة المال بنسبة سهمهم ه ليكون النقص مشتركاً
 بينهم ه على قدر السهام ه وهو رأى جدير بالاعتبار ه ومنطبق
 ذوى العول والأهتام (١)

كيفية العول

لا يقع العول في كل أصول المسائل ه إنما البعض منها
 وتنحصر هذه الأصول التي تعول في ٦ ه ١٢ ه ٢٤ ه ولا
 تعول أصول المسائل ٢ ه ٣ ه ٤ ه ٨ ه
 فتعول الستة (٦) الى ٧ ه ٩ ه ١٠ ه
 وتعول الاثنا عشر (١٢) الى ١٣ ه ١٥ ه ١٧ ه
 وتعول الاربعة والعشرين (٢٤) الى ٢٧ ه
 أولاً : عول أصل المسألة (٦)
 تعول الستة الى ٧ ه

كما لو ماتت امرأة عن : زوج ه أخت شقيقه ه أخ لأم ه وتركته
 • ٢٨٠ فدانا

للزوج	ه	الاخت الشقيقه ه	ه	الأخ لأم
$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{2}$		$\frac{1}{6}$ = أصل المسألة ٦
			مجموع السهام =	
			٣	
			٣	
			١	
			٧ = ١	

(١) ولا يخفى ذلك رأى ابن عباس ه وقيامه على حجة لها وجاهتها لولا أنه
 في مقابلة رأى عمر ه وقد قال ابن شهاب الزهري : لولا أنه تقدم ابن عباس أمسبام
 عادل ه فامضى امره ه وكان امره ا روعا ه . اختلفت على ابن عباس ه أثناء من
 أهل العلم ه

تقسم التركة على عول المسألة ، وهو ٧ = $\frac{٢٨٠}{٧} = ٤٠$

نصيب الزوج = $٣ \times ٤٠ = ١٢٠$ فدانا

نصيب الاخت = $٣ \times ٤٠ = ١٢٠$ فدانا

نصيب الاخ لام = $١ \times ٤٠ = ٤٠$ فدانا

اذن مجموع الانصباء = التركة .

وتعول الستة الى ٨

فلوماتت امرأة عن : زوج ، اخت لاب ، اخ لام ، اخت لام ،

التركة ٦٤٠٠ جنييه

$\frac{١}{٦}$	$\frac{١}{٦}$	$\frac{١}{٢}$	$\frac{١}{٢}$	أصل المسألة ٦
١	١	٣	٣	مجموع السهام ٨ = ١

نقسم التركة على عول المسألة = $\frac{٦٤٠٠}{٨} = ٨٠٠$

نصيب الزوج = $٣ \times ٨٠٠ = ٢٤٠٠$ جنييه

نصيب الاخت لاب = $٣ \times ٨٠٠ = ٢٤٠٠$ جنييه

نصيب الاخ لام = $١ \times ٨٠٠ = ٨٠٠$ جنييه

نصيب الاخت لام = $١ \times ٨٠٠ = ٨٠٠$ جنييه

اذن مجموع الانصباء يساوي التركة

وتعول الستة الى ٩ :

فلوماتت عن : زوج ، اخت شقيقه ، اخت لاب ، اخوين لام وكانت

التركة ٨١ فدانا .

الزوج ، الاخت الشقيقه ، الاخت لاب ، اخوين لام

$\frac{١}{٢}$	$\frac{١}{٢}$	$\frac{١}{٦}$	$\frac{١}{٣}$	أصل المسألة ٦
٣	٣	١	٢	مجموع السهام : ٩ = ٢

نقسم التركة على عول المسألة = $\frac{٨١}{٩} = ٩$
نصيب الزوج = $٩ \times ٣ = ٢٧$ فدان
نصيب الأخت = $٩ \times ٣ = ٢٧$ فدان
نصيب الأخت لأب = $٩ \times ١ = ٩$ أفدنة
نصيب الأخوين لأم = $٩ \times ٢ = ١٨$ لكل أخ ٩ أفدنة
إذن مجموع الانصباء يساوي التركة
وتعول الستة الى ١٠ :

فلو ماتت المرأة عن : زوج ، أختين لأب ، جدة ، أخوين لأم
والتركة ألف دينار .

$\frac{١}{٣}$ أصل المسألة	$\frac{١}{٦}$	$\frac{٢}{٣}$	$\frac{١}{٢}$	
١٠ = ٢	١	٤	٣	مجموع السهام

نقسم التركة على ما عالت اليه المسألة = $\frac{١٠٠٠}{١٠} = ١٠٠$
نصيب الزوج = $١٠٠ \times ٣ = ٣٠٠$ دينار
نصيب الأختين لأب = $١٠٠ \times ٤ = ٤٠٠$ دينار
نصيب الجدة = $١٠٠ \times ١ = ١٠٠$ دينار
نصيب الأخوين لأم = $١٠٠ \times ٢ = ٢٠٠$ دينار
مجموع الانصباء = التركة

ثانياً : عول أصل المسألة (١٢)

تعول (١٢) الى ١٣ :

مات وترك زوجته ، أختين شقيقتين ، جدة - والتركة ٦٠٠ سهم مالى

أصل المسألة ١٢	$\frac{١}{٦}$	$\frac{٢}{٣}$	$\frac{١}{٤}$	
١٣ =	٢	٨	٣	مجموع الانصباء

نقسم التركة على عول المسألة = $\frac{٦٠٠}{١٣} = ٢٠٠$

$$\begin{aligned} \text{نصيب الزوجه} &= 3 \times 200 = 600 \text{ سهم} \\ \text{نصيب الاختين} &= 8 \times 200 = 1600 \text{ سهم} \\ \text{نصيب الجدة} &= 2 \times 200 = 400 \text{ سهم} \\ \text{مجموع الانصبة} &= \text{مجموع التركة} \end{aligned}$$

- تعول (١٢) نه الى ١٥

التركة ٥٠٠٠ ج	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{2}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{1}{12}$
مجموع السهام	٣٠	٦	٢	٢	٢	١٥ = ٢
نقسم التركة على ما عالت اليه المسألة	$300 = \frac{4500}{15}$					

$$\begin{aligned} \text{نصيب الزوجه} &= 3 \times 300 = 900 \text{ جنيهه} \\ \text{نصيب الاخت الشقيقه} &= 6 \times 300 = 1800 \text{ جنيهه} \\ \text{نصيب الاخت لآب} &= 2 \times 300 = 600 \text{ جنيهه} \\ \text{نصيب الام} &= 2 \times 300 = 600 \text{ جنيهه} \\ \text{اذن مجموع الانصبة} &= \text{التركة} \end{aligned}$$

- تعول (١٢) الى ٢٧ :

توفى عــــن :	زوجه	جد	أختين لآب	أخوين لأم	والتركة ٣٤	قد ان
مجموع السهام	$\frac{1}{4}$	$\frac{1}{6}$	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	$\frac{1}{12}$	اصل المسألة ١٢
	٣	٢	٨	٤	١٧ = ٤	

$$\text{نقسم التركة على عول المسألة} = \frac{34}{17} = 2$$

$$\text{نصيب الزوجه} = 3 \times 2 = 6 \text{ أفدينه}$$

نصيب الجدة = $2 \times 2 = 4$ أفدنة
 نصيب الأختين لأب = $2 \times 8 = 16$ فدان ، لكل أخت 8 أفدنة
 نصيب الأخوين لأم = $2 \times 4 = 8$ أفدنة لكل أخ 4 أفدنة
 إذن مجموع الأنصبة = التركة .

ثالثاً : تعول (٢٤) الى ٢٧

توفى عن : زوجته ، بنتين ، أب ، أم والتركة ٥٤٠٠ جنيهه

أصل المسألة ٢٤ $\frac{1}{8}$ ، $\frac{2}{3}$ ، $\frac{1}{6}$ ، $\frac{1}{6}$

مجموع السهام ٣ ١٦ ٤ ٤ = ٢٧

نقسم التركة على عول المسألة $\frac{5400}{27} = 200$

نصيب الزوجه = $3 \times 200 = 600$ جنيهه

نصيب البنتين = $16 \times 200 = 3200$ جنيهه

نصيب الأب = $4 \times 200 = 800$ جنيهه

نصيب الأم = $4 \times 200 = 800$ جنيهه

إذن مجموع السهام = التركة

وبذلك يترتب على الأخذ بالعول ، إدخال النقص على أنصبة

أصحاب الفروض ، بقدر سهمه المستحق له في التركة .

وقد نص قانون الموارث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ على العول

وذلك في المادة ١٥ ، ونصها : إذا زادت أنصبة أصحاب

الفروض على التركة ، قسمت بينهم بنسبة أنصبتهم في الارث .

المبحث الثاني

الرد

معنى الرد : يطرأ الرد عند تقسيم التركة ، اذا لم تتساو
سهام أصحاب الفروض مع أصل المسألة ، بأن تنقص الفروض المقدرة
عن أصل المسألة ، فيأخذ أصحاب الفروض فروضهم ، ويبقى
من التركة شيء ، وهذا على عكس العول ، الذي تزيد فيه
الفروض المقدرة عن التركة ، فتضيق عنها ، كما تطلب الامر
البحث عن الكيفية التي توزع بها التركة في حالة عولها
فان الأمر يتعين أيضا البحث عن الكيفية التي تقسم بها التركة
في حالة الرد ، والى من يكون الرد ؟ . . . الخ ذلك .

ونبدأ ببيان معنى الرد فنقول أنه : ارجاع القدر الزائد
من التركة ، على أصحاب الفروض ، بنسبة سهامهم أن لم يوجد
عاصب .

ويمكن تحليل هذا التعريف ، الى العناصر التالية :

- ١ - وجود قدر فائض من التركة ، زيادة عن الفرض المستحق
- ٢ - توزيع هذا القدر الفائض على الورثة أصحاب الفروض .
- ٣ - عدم وجود أحد العصبات ، بين المستحقين في التركة
لان قواعد الميراث ، تقضى الميراث ، تقضى باستحقاق العاصب كل
التركة أو لباقي منها وعليه فلا حاجة للرد ، عند وجود
أحد العصبات .

ويعتبر وجود الأب أو الجد ، التركة ، مانعا من الرد ، لأن
الأب أو الجد ، يأخذان الباقي تعصبا ، فانهما كما يرثان
بالفرض ، يرثان بالتعصيب .

الاتجاهات الفقهية في الرد

الرد على أصحاب الفروض، ليس أمراً متفق عليه بين الصحابة
المجتهدين، وفقهاء المذاهب، وإنما اختلف الرأي فيـه
ما بين مؤيد ومعارض، وما بين موسع لنطاق الرد، ومضيق لهـذا
النطاق، وهذا ما تكشف عنه الاتجاهات التالية:

الاتجاه الأول: يذهب أنصاره، وهم زيد بن ثابت، بقوله
أخذ عروة والزهرى، ومالك والشافعى، الى أنه لا يرد على
أصحاب الفروض الباقى من التركة، ولكن يرد الى بيت المال
"الخزانه العامه" ويكون أخذ بيت المال لهذا الباقى على
أساس أنه لا مستحق له، فيؤول الى بيت المال، كما لو كان الميت
لم يترك وارثاً بالمره.

وسندهم على ذلك، ان الله تعالى، قد قدر الانصبه، وحددها
شريعاً فرد الباقى الى الورثه، يكون زياده على ما فرضه الله
وهو غير جائز، لأن هذه حدود الله، فلا يتعدى أحد عليها.

الاتجاه الثانى: يذهب أصحابه، وهم جمهور الصحابة
عمر وعلى، وهو مذهب الحنفية، والحنابلة^(أ) الى أن الباقى
من التركة، بعد سهام أصحاب الفروض، يرد عليهم، بنسبة
سهامهم، الا الزوج والزوجه فانه لا يرد عليهما، لان الرد
خاص بأصحاب الفروض النسبية.

وزذهب عثمان بن عفان، الى أن الرد يكون على الزوجين
أيضاً، فالرد عندة يشمل العصبات النسبية والسببية، بلا فرق
بينهما.

وسندهم على ذلك: قاعدة الغنم بالعزم، فكما أن العسول
يجرى عليهما، فينقصنهما، فيجب أن يزداد نصيبهما بالرد
عليهما.

(أ) وهو يذهب اليه بعض محققى الشافعية، فقد قالوا: اذا كان
بيت المال غير منتظم، فانه يرد الباقى على أصحاب الفروض

وقد احتج أصحاب الاتجاه القائل بالرد ، بالأدلة الآتية :
 ١ - قوله تعالى : وأولوا الأرحام بعضهم أولى ببعض في كتاب
 الله .

فإن النص يدل على أن من تربط بينهم صلة الرحم
 أولى بعضهم بميراث بعض ، وصلة الرحم تربط بين أصحاب
 الفروض النسبية ، دون أصحاب الفروض السببية الزوج والزوج
 لأن هذه القرابة منشؤها رابطة الزوجية ، فلا يرد عليهم
 لانعدام الرحم في حقهما ، بعكس قرابة ذوى الفروض ، فإنهم
 أقرب القرابات إلى المتوفى .

٢ - ما روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - عندما دخل
 على سعد بن أبي وقاص بعوده ، فقال له سعد يا رسول الله
 أنا ذو مال ولا يرثنى إلا ابنتى واحدة ، أفأوصى بثلاثى
 مالى ؟ قال لا ، قلت : أفأصدق بشطره ؟ قال : لا ، قلت
 أفأصدق بثلثه ؟ قال : الثلث ، والثلث كثير .

ودلالة الحديث على الرد ، تتضح في قول سعد واعتقاده
 أيضا فقد قال في معرض البيان : ولا يرثنى إلا ابنتى واحدة
 وهو يعنى أنها ترث تركته ، فقد حق ميراثه في ابنته المنفردة
 وقد اعتقد سعد أن ابنته ترث جميع ماله ، ولم ينكر عليه النبى
 - صلى الله عليه وسلم - ولو كان ذلك غير جائز ، لمنعه
 النبى - صلى الله عليه وسلم - وحيث أن البنت ترث النصف فرضا
 فيكون ارثها باقى التركة ردا ، وهذا دليل على مشروعيه الرد .

٣ - أن أيلولة باقى التركة إلى بيت المال ، إنما يكون عند
 عدم وجود ورثته ، كيف والورثة موجودين ، وهم من أقرب
 الصيت المقربين ، الذين نص الله على ميراثهم ، ورضى الميـسـت
 بانتقال ماله كله إليهم ، فالأيلولة لبيت المال تكون عند انعدامهم

اذ أن بيت المال وارث احتياطي عند عدم وجود ورثه •
ورأى الجمهور هو الارجح لاستناده الى أدلته صحيحه •

طريقة الرد على أصحاب الفروض النسبيه

الرد على أصحاب الفروض النسبيه ، قد يكون عند وجود الزوجين
وقد يكون عند عدم وجود أحد الزوجين •

الحالة الاولى : الرد على أصحاب الفروض النسبية ، مع وجود
أحد الزوجين : فاذا وجد في التركة أحد الزوجين ، وأصحاب
فروض فيكون الرد على أصحاب الفروض النسبيه قط •

وسبيل ذلك ، أن يأخذ أحد الزوجين ، نصيبه المقدر
له ، ولا شأن له بالتركة بعد ذلك ، ثم جعل المال الباقي
بعد نصيبه ، تركه مستقلة ، تقسم بين أصحاب الفروض بنسبيه
فروضهم ، ويكون استحقاقهم لها بطريق الفرض والرد معا •

فدان
فلو توفي وترك : زوجة ، بنت ، بنت ابن ، والتركة ٨٠٠

$$\frac{1}{8} \quad \frac{1}{2} \quad \frac{1}{6} \quad \text{و}$$

نصيب الزوجه = ٨٠٠ × $\frac{1}{8}$ = ١٠٠ فدان ، وتخرج •
الزوجه من التركة •

التركة لأصحاب الفروض : بنت ، بنت ابن

اصل المسألة $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{2}$

مجموع السهام = ٣ = ١ = ٤
نقسم الباقي من التركة بعد نصيب الزوجه = $\frac{٧٠٠}{٤}$ = ١٧٥

نصيب البنت = ٣ × ١٧٥ = ٥٢٥ فدان
نصيب بنت الابن = ١ × ١٧٥ = ١٧٥ فدان

اذن مجموع الانصبه = التركة .

الحالة الثانيه : الرد على أصحاب الفروض النسبيه
عند عدم وجود أحد الزوجين . ولا يثور اشكال اذا كان صاحب
الفرض الوارث الوحيد ان يستحق التركة بطريق الفرض والرد ، كما
لو توفى ، وترك بنت واحدة أو أخت شقيقه وحدها . أو بنت ابن
بفرد ها ، فانها تستحق جميع التركة النصف فرضا ، والنصف
الاخر ردا .

ويحتاج الأمر الى بعض البيان ، في حالة تعدد الورثه
أصحاب الفروض .

(أ) اذا تعدد أصحاب الفروض ، وكانوا من نوع واحد
فان التركة تقسم عليهم بعدد رؤسهم . كما لو كانوا ثلاث
بنات ابن ، أو ثلاث أخوات لأب . فانهن يرثن التركة كلهن
فرضا و ردا ، الثلثان بطريق الفرض ، والثلث الباقي بطريق الرد .
ولو مات عن : ثلاث أخوه لأم ، قسمت التركة بينهم يستحق
كل واحد ثلثها فرضا و ردا .

ولو مات عن جدتين ، فانهما يستحقان التركة كلها ، تأخذ
كل جده نصفها فرضا و ردا .

والعلة في ذلك ، أنهم متساوون في الاستحقاق ، لا تحاد
الدرجة وقوة القرابة ، فتقسم التركة على عدد رؤسهم .

(ب) اذا تعدد الورثة أصحاب الفروض ، وكانوا من انواع
مختلفه كالأم والبنت والأخت وغيرهم ، فان التركة تقسم عليهم
بنسبة سهامهم ، ويجعل مجموع السهام هو أصل المسألة
الذي تقسم عليه التركة .

فلو توفى وترك : أم ، أخت ، أخ لام ، والتركة ٥٠٠٠ جنيته

$$\frac{1}{6} \quad \frac{1}{2} \quad \frac{1}{6} \quad \text{أصل المسألة ٦.}$$

مجموع الاسهام ٦ ٣ ١ = ٥

$$\text{نقسم التركة على مجموع السهام} = \frac{5000}{5} = 1000$$

$$\text{نصيب الأم} = 1 \times 1000 = 1000 \text{ جنيته}$$

$$\text{نصيب الأخت} = 3 \times 1000 = 3000 \text{ جنيته}$$

$$\text{نصيب الأخ لام} = 1 \times 1000 = 1000 \text{ جنيته}$$

اذن مجموع الانصباب = التركة

السرد فى قانون المواريث :

أخذ قانون المواريث فى مصر ، رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ بمذ هب الحنفية ، وهو مذ هب جمهور الصحابة فى الرد ، الا انه لم يأخذ به على اطلاقه ، ولنرجع الى عبارة النص ، ونتعرف على مضمون ما اختاره فى هذا الصدد .

تنص المادة ٣٠ على أنه : اذا لم تستغرق الفروض التركة ولم يوجد عصبية من النسب ، رد الباقي على غير الزوجية من أصحاب الفروض ، بنسبة فروضهم ، ويرد باقى التركة الى أحد الزوجين ، اذا لم يوجد عصبية من النسب ، أو أحد أصحاب الفروض النسبية ، أو أحد ذوى الأرحام

وبذلك يكون القانون قد أخذ بمذ هب الجمهور فى الرد على أصحاب الفروض النسبية والسببية ، واستبعد رأى زيد بن ثابت القائل بعدم الرد عليهم ، واپلوكسه باقى التركة الى بيت المسائل لكن القانون ، وفوق بين اصحاب الفروض النسبية ، وهم من عدا الزوجين ، وبين أصحاب الفروض السببية ، وهم الزوجين فالمرتبة الأولى فى الرد ، لاصحاب الفروض النسبية ، فكان

فان هوءلاء یرد علیهم الباقى من التركة ، بالتقدم على غیرهم
من الورثة ، من ذوى الأرحام ، فقد رأنهم الأحق بالرد : من
الزوجین ، لقوة قرابتهم ، وقرب درجاتهم • وقد أخذ فى هذا
برأى الجمهور عمرو على ، ومذهب الحنفیة
والمسنة الأخرى فى الرد ، جعلها لأحد الزوجية وقصد
أخذ ذلك من مذهب عثمان ، فانه یرد على أحد الزوجین ، بعد
أصحاب الفروض النسبية ، وذوى الأرحام فان وجد عصبه نسبية
أو ذوى فروض ، أو ذوى الأرحام ، لم یرد على أحد الزوجین •
ويتأتى لك بأن يكون الوارث للتركة ، هو أحد الزوجین
، فقط ، ولا يوجد معه أحد من العصباء ، ولا أحد من أصحاب
الفروض النسبية ، ولا أحد من ذوى الأرحام •
• فلو توفى عن : زوجه فقط ، استحققت التركة كلها فرضا ورضا •
• ولو توفت عن : زوج فقط ، استحق التركة كلها فرضا ورضا •

فصل أخير
أنواع أخرى من الميراث
المبحث الأول
ذوو الأرحام

تعريف ذوى الأرحام :

ان مدلول ذو الرحم مدلول عام ، بحسب ما يدل عليه اطلاق الكلمة ، وعند أهل اللغة ، فهو يعنى صلة القرابة التى تربط بين انسان وآخر ، أيا كان نوعها وقوة القرابة فيها ، فهو لفظ عام يشمل مطلق القرابة .

وقد جاء علماء الفرائض ، وحددوا مدلوله الخاص ، والذى يميزه عن غيره من أنواع القرابات الأخرى ، ليطرب على كل من هذه القرابات حكمها الخاص بها ، فى شأن الميراث .

وهذا المدلول مؤثداً ، تخصيص ذوى الأرحام بنوع معين من القرابة ، فذو الرحم ، هو القريب الذى ليس بصاحب فرض ولا عصبية كالاولاد والبنات وأولاد الأخوات ، والأخوال والنحلات والعمات . ولئن كانت أحكام الميراث التى دلت عليها النصوص الشرعية فى القرآن والسنة قد بينت ميراث بعض الورثة ، بتحدد يحدد فروضهم وهم أصحاب الفروض ، والبغض الأخر ، باستحقاق الباقى بعد الأنصبة المفروضة ، أو أخذ التركة كلها ، وهو ميراث الورثة بالتعصيب ، كما سبق أن بينا ، فان هناك نوعاً غير هؤلاء ، تربطهم بالميت صلة القرابة وينتسبون اليه فى صورة من الصور ، وقد جاء القرآن والسنة بالمبحث على صلة الرحم ، والأمر بوصلته ، والنهي من قطيعته ، وهو الوجه النص القرآنى ، فى قوله تعالى : وأولوا الأرحام

بعضهم أولى ببعض في كتاب الله " ونصوص السنه التي أمرت
بصله الرحم " فانها بعمومها تشمل كل قرابة وتتجاوز نطاق
قرابة ذوى الفروض والعصبات .

ولعل هذا هو الذى دعا عدد غير قليل من الفقهاء ، الى
القول باستحقاق ذوى الأرحام فى الميراث .

أقوال أهل العلم والفقهاء فى توريث ذوى الأرحام

أثار توريث ذوى الأرحام من التركة ، خلاف بين الصحابة
والفقهاء أساسه وجود النص ، من عدمه ، وتحكيم قواعد القياس ،
والنظر العقلى ، ودالاتها فى هذا الشأن .

وقد نتج عن هذا اتجاهان ، ينزع أحدهما الى منع توريث
ذوى الأرحام ، وينحو الآخر نحو توريثهم ، والاقرار بوجود حـسـق
لهم ، ولكل منهما متعلقه من الدليل ، والحججه .

أ - فقد ذهب الاتجاه الأول ، زيد بن ثابت ، وروايه
شاذه عن ابن عباس ، جماعه من التابعين ، منهم سعيد بن المسيب
وسعيد بن خبيـب ، الى منع توريث الأرحام ، اذا لم يوجد
للميت ورثه من أصحاب الفروض والعصبات ، ويؤول المال الى
بيت المال ، والى هذا ذهب المالكية والشافعية .

وقد احتجوا لرأيهم بأدلة تتخلص فى الاتى :-

١ - عدم وجود نص أو اجماع ، يدل على ميراثهم ، كما هو
الشان فى ميراث أصحاب الفروض والعصبات ، فقد بينته النصوص
وبرهنت عليه الاقضية والوقائع ، بما لا يحتاج الى المزيد عليه
وأجمعت عليه الامه ، وهذا مفتقد فى ذوى الأرحام ، فلا نص
ولإجماع ، وهما السبيل الى اثبات حكم كهذا ، ان لا مجال فيه
لغير النص والاجماع ، فدل هذا على أنهم لا يرثون ان لو كانوا
وارثين ، لبين الشرع ذلك .

٢ - أن الأثني غير صا حبة الفرض ، لا ترث مع من هو فسى
د رجتها ، وقوة قرابتها ، مع كونه وارثا ، ومستحقا فى التركة
كما لعمه مع العم ، و بنت الأخ الشقيق مع ابن الأخ الشقيق
فاذا كان الحال كذلك ، فى وجوده فبالأولى ، لا ترث عند عدم
وجوده .

ب - وقد ذهب أصحاب الاتجاه الثانى ، عمر بن الخطاب
وعلى بن أبى طالب ، وعبد الله بن مسعود ، ومعاذ بن جبل
وأصح الروايتين عن أبى عباس الى توريث ذوى الأرحام ، اذا لم
يكن للميت ورثة من أصحاب الفروض والعصبات ، وهو مذاهب
الحنفية والحنابلة .

وقد استدلو على قولهم بالأدلة والبراهين التالية :

١ - قوله تعالى جل شأنه : وأولو الأرحام بعضهم أولى ببعض
فى كتاب الله . . . ووجه الدلالة فيها أن أولى الأرحام
بعضهم أحق بميراث بعض ، فيما كتبه الله وحكم به ، يستوى
فى ذلك قرابة ذوى الفروض والعصبات وقرابة غيرهم ، فان النص
عام فى الدلالة على الأحقين فى الميراث بالقرابة والرحم
فيتقدم ذوى الفروض والعصبة ، للنصوص المبينة لميراثهم ، يليهم
ذوى الأرحام ، حيث يصدق عليهم الوصف العام ، وهو الرحم
والقرابى ، وهو المعول عليه فى الاستحقاق ، بمقتضى
هذا النص العام .

أيضا ، فان قوله تعالى : للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ، وللنساء نصيب مما ترك الوالدان والأقربون . فان لفظ الرجال والنساء والأقربين ، يشمل اولى الارحام ، فيستحقون في الميراث لهذا ، وعلى من يدعى ، أن هذا خاص بقراية دون غيرها أن يثبت ما يدعيه .

٢ - قول الرسول - صلى الله عليه وسلم - فيما رواه عنه المقديام بن معد يكرب قال : من ترك مالا فلورثته ، وأنسابا وارثا لا وارث له ، أعقل عنه وأرثه والخال وأرث من لا وارث (١) وارثا له ، يعقل عنه ويرثه . فقد دل الحديث على ميراث الخال من التركة ، غاية الأمر أن مرتبته موعظه عن غيره من ذوى القربى الأخرى ، لكن هذا يثبت له الميراث ، ويجعل له حقا في التركة .

وقد روى أمامة بن سهل : أن رجلا رمى رجلا بسهم فقتله وليس له وارث ، الا خال ، فكتب في ذلك أبو عبيد بن الجراح الى عمر ، فكتب عمر : ان النبي - صلى الله عليه وسلم - قال الله ورسوله مولى من لا مولى له ، والخال وارث من لا وارث له . فهذا دليل آخر يؤكد على ميراث الخال عند عدم وجود ورثته من أصحاب الفروض والعصبات ، وبدلك يثبت ميراث ذوى الارحام بالمنته .

٣ - ان حكم العقل واعتبارات المصلحة ، يقضيان بتوريث ذوى الارحام ، فان أوجر الصلة ، تربطهم بالمست من جهته وجماعه المسلمين من جهه أخرى ، وبالاختبار الاول ، فانهم يرثون وفق مرتبتهم وقوة قرابتهم ، وذلك يكون بعد ذوى الفروض والعصبات وبالاختبار الثاني ، فانهم اولى المسلمين بهذا المال ، لانته .

(١) نيل الاوطار للشونانى ، ج ٦ ، ر ٧٠ ، ٧١

الصنف الثالث : فروع أبوي المتوفى ، الذين ليسوا بأصحاب
فروض ولا عصبه ، وهم :

١ - أولاد الأخوات الشقيقات ، أو لأب وان نزلوا ، كأبـن
الاخت الشقيقه ، وبنـت الأخت الشقيقه ، وابن الأخت
لأب ، وبنـت الأخت لأب .

٢ - بنات الاخوة الأشقاء أو لأب ، وان نزلن ، كبنـت الأخ الشقيق
وبنـت الأخ لأب .

٣ - أولاد الاخوة والاخوات لأم ، كأبن الأخ لأم ، وبنـت
الأخ لأم ، وان نزلت درجاتهم .

الصنف الرابع : فروع اجداد وجدات المتوفى
الذين ليسوا بأصحاب فرض ولا عصبه ، ويشمل طوائف من هي :
الاولى : أعمام المتوفى لأم ، وعماته ، وأخواله وخالاته
لابويهما أو لأحد هما .

الثانية : أولاد المذكورين في الطائفة الاولى ، وان نزلوا
وبنات أعمام المتوفى لابوين أو لأب ، وبنات أبنائهم ، وان نزلوا
وأولاد من ذكروا ، وان نزلوا .

الثالثة : أعمام أب المتوفى لأم وعماته ، وأخواله وخالاته
لابوين أو لأحد هما ، وأعمام أم الميت وعماتها ، وأخوالهن
وخالاتهن لابوين أو لأحد هما .

الرابعة : أولاد المذكورين في الطائفة الثالثة ، وان نزلوا
وبنات أعمام أب المتوفى ، لابوين أو لأب ، وبنات أبنائهم
وان نزلوا .

الخامسة : أعمام أب أب المتوفى لأم ، وأعمام أم المتوفى
وعما تهما وأخوالهما ، وأخالاتهن لابوين أو لأحد هما
وأعمام أم أم الميت ، وأم أبويه وعما تهما وأخوالهما وخالاتهما

مال قريبهم ، ومن ينتسبون اليه بصلة الرحم فيقدمون لذلك على بيت المال ، ولأن المصلحة ، تقضى بحصولهم على ما ينفعهم من مال قريبهم ، لتدبير شؤونهم ، واعانتهم في امور معاشهم ، وهذا يرجح توريشهم واستحقاقهم في الميراث . وهذا الرأي القائل بتوريشهم أقوى من الرأي المانع ، لانه قد دلت على ما ذهب اليه بالنصوص من الكتاب والسنة . ولأن النظر العقلي يؤيد قولهم ويدحض على صحة مدعاهم .

أصناف ذوى الأرحام

يتعدد أصناف ذوى الأرحام ، الى أصناف أربعة ، تترتب فيما بينها ، من حيث الانتساب الى المتوفى ، وقوة القرابة وهذه الأصناف هى :

الصنف الاول : فروع بنات المتوفى :

وهم الفروع الذين يرتبطون به عن طريق أنثى ، وهم :
١ - أولاد البنات وان نزلو ذكورا أو أناثا ، مثل ابن البنت وبنت البنت ، وابن بنت الابن .

٢ - أولاد بنات الابن وان نزلو ، ذكورا أو أناثا ، كابن بنت الابن وبنت بنت الابن .

الصنف الثانى : أصول المتوفى ، الذين يرتبطون عن طريق أنثى ، وهم :

١ - السجد الفاسد ، كأب الأم ، وأب أم الاب ، وأب أم الأم وأب أم الأب ، وأب أم لأم وان عللا .

٢ - الجدة الفاسدة ، وهى التى تدلى الى الميت يجد غير صحيح وليس صاحب فرض ولا عصبية فرض ولا عصبية ، كأم أب الأم ، وأم أب أم الأب .

لابوين أو لأحد هما •
السادس : أولاد المذكورين في الطائفة الخامسة
وان نزلوا وبنات أعمام أبي أبي المتوفى لابوين أو لأب ، وبنات
لبنائهم ان نزلوا وأولاد من ذكرن وان نزلوا •

طريقه توريث ذوى الأرحام

هناك طريقتان في توريث ذوى الأرحام ، هما أشهر
الطرق في توريثهم ، هما طريقة أهل التنزيل ، وطريقة أهل القرابة •
(أ) طريقة أهل التنزيل ، والقائل بها علقمه والشعبي
ومسروق والحسن بن زياد واحد ابن حنبل • وخلصتها : تنزيل
كل فرع منزلة من يدلى به ، فينزل كل فرع منزلة أصله ، وينزل
أصله منزله أصله ، الى أن نصل الى أصل وارثه •

فلومات عن بنت بنت ، وبنت أخت ، قسم المال بينهما نصفين
لأن بنت البنت ، تنزل أصلها ، وهى البنت ، وكذلك بنت الأخت
تنزل منزله أصلها ، وهى الأخت •

ويستثنى من ذلك الأخوال والخالات ، فانهم ينزلون منزله
الأم ، والأعمام ، والعمات ينزلون منزلة الأب على الراجح •

(ب) طريقة أهل القرابة ، وهى مذهب الحنفية ، ويطلق
عليه أهل القرابة ، لانهم يقدمون عند توريث ذوى الأرحام ،
الأقرب فالأقرب •

والطريقة التى يجرى وفقا لها توريث ذوى الأرحام عند هم
هى طريقه توريث العصابات ان ذوى الأرحام من القرابة
النسبية ، وليس لهم سهم مقدركما فى العصابات ، لذلك فانهم
يرثون بالكيفية ، التى يرث بها العصابات ، وموعدى ذلك :

١ - أن وجود وارث من ذوى الأرحام بمفرده ، ليس معه أحد من ذوى الفروض والعصبات ، وليس معه غيره من ذوى الأرحام يجعله يرث التركة كلها وهذا يسرى على كل صنف مع الأصناف الأربعة . ويستثنى من منع ميراثه مع ذوى الفروض ، أحد الزوجين ، فإنه عند انحصار التركة فى أحد الزوجين ، وذى الرحم فإن أحد الزوجين يأخذ نصيبه ، ويأخذ ذى الرحم الباقي لأنه لا يرد على أحد الزوجين ، إلا عند عدم وجود أحد من ذوى الأرحام .

٢ - عند تعدد ذوى الأرحام ، مع اختلافهم فى الصنف فيراعى قاعدة الترتيب فى الأصناف ، حيث يقدم فى التوريث الصنف الأسبق على الذى يليه ، فيقدم الصنف الأول على الصنف الثانى ، ويقدم الصنف الثانى على الثالث ، ويقدم الصنف الثالث على الصنف الرابع .

وكذلك يقدم طوائف الصنف الرابع بعضها على بعضها فالطائفة الأولى ، تقدم على الثانية ، والثانية على الثالثة والثالثة على الرابعة ، فتقدم كل طائفة على الأخرى فى الميراث .

٣ - أن تعدد ذوى الأرحام ، وكانوا من صنف واحد ، أو من طائفة واحدة ، فإن الترجيح بينهم يكون بقرب الدرجة ، فلو مات عن بنت بنت وبنت ابن بنت ، فالميراث ، لبنت البنت لأنها أقرب درجة إلى المتوفى من ابنت ابن البنت .

٤ - فإن تساوى ذوى الأرحام فى الصنف واتحدوا فى الدرجة فيكون التقدير فى الميراث بالأدلاء ، فمن يدلى إلى الميراث بوارث صاحب فرض ، أو عصة ، يقدم على من يدلى إليه بذى رحم غير وارث .

فلومات عن بنت بنت ابن ، وبنت بنت بنت ، ترث بنت بنت الابن ، لانها تدلى الى الميت بوارث ، وهو بنت الابن ، فهى صاحبة فرض ، بينما تدلى الأخرى الى الميت بذى رحم ، وهما متحدان فى الدرجة .

٥ - ان تساوى ذوو الأرحام فى الصنف والدرجة والأدلاء ، فانه يقدم الأقوى فى القرابة ، فمن كان ينتسب الى الميت بأبوين يقدم على من ينتسب له بأب واحد ، فتقدم فى الميراث بنت الأخ الشقيق ، على بنت بنت الأخ لأب تدلى الى الميت بأبوين ، بينما تدلى الثانية للميت بأب واحد .

٦ - عند التساوى بين ذوى الأرحام فى كل شىء ، كما لو كانوا ينتمون الى صنف واحد ، وفى درجة قرابة واحدة ، وكانوا متحدين فى الأدلاء الى الميت بوارث ، أو بغير وارث ، وكانوا فى قوة قرابة واحدة ، ومن حيز واحد ، بأن كانوا جميعاً من قرابة الأب ، أو من قرابة الأم ، فان التركة تقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين .

فلومات عن : ابن بنت أخت ، بنت بنت أخت . فان ابن بنت الأخت يأخذ ضعف بنت بنت الأخت ، للمساواة بينهما .
هذه هى السلامح العامة لطريقة أهل القرابة ، التى قال بها الحنفية ، والتى أخذ بها قانون الموارث .

توريث كل صنف من أصناف ذوى الأرحام

توريث الصنف الأول : يتبع فى توريث هذا الصنف وكل صنف من الأصناف الأخرى ، الأحكام التى ذكرناها .

عند تعدد ذوى لأرحام من الصنف الأول ، فالترجيح بينهم يكون :

أولا : بقرب الدرجة من الميت . فلو وجد فى التركة : بنت بنت ، و بنت بنت بنت ، فتقدم فى الميراث بنت البنت ، على بنت بنت البنت لأنها أقرب منها درجة .

ثانيا : ان اتحدوا فى الدرجة ، قدم من يدلى الى الميت صاحب فرض ، على من يدلى للميت بذى رحم غير وارث .

فلومات عن بنت بنت ابن ، ابن بنت بنت . توث بنت بنت الابن ، لأنها تدلى الى الميت بوارث صاحب فرض . أما الأخرى فإنها تدلى الى الميت بوارث ذى رحم .

ثالثا : ان تساووا فى الدرجة وقوة القرابة ، واشتركوا فى الميراث ، للذكر مثل حظ الانثيين .

فمن مات عن : ابن بنت ابن ، بنت بنت ابن . فالميراث بينهما لابن بنت الابن ، ضعف بنت بنت الابن .

توريث الصنف الثانى : يشترط لميراث أصحاب الصنف الثانى ، عدم وجود أحد من ورثه الصنف الأول ، فاذا وجد ورثه هذا الصنف ، فإنه يتبع فى توريثهم الاتى : -

أولا : عند التعدد بينهم مع اختلاف الدرجة ، قدم الأقرب درجة ، بغض النظر عن كونه من جهة الأب أو الأم .

فمن مات عن : أب أم ، أب أم أب . يرث أب الأم ، لأنه الأقرب درجة من أب أم الأب .

ثانيا : عند التساوى فى الدرجة فيقدم من يدلى السى الميت بوارث صاحب فرض على من يدلى الى الميت بذى رحم غير وارث .
فلومات عن : أب أم ، أب أب أم . يرث أب أم الأم ، لانه يدلى الى الميت بوارث صاحب فرض هو أم الأم .

ثالثا : ان تساوا فى الدرجه والادلاء هو اختلفوا فى الحيز بأن كان بعضهم من جهة الأب ، وبعضهم من جهة الأم ، كان للقرابة من جهة الأب الثلثان ، وللقرابة من جهة الأم ، الثلث .
فمن مات عن : أب أم أب ، أب أم أم . فيرث أب أم الأب -
الثلثين ، وأب أم الأم الثلث ، لأن الأول جد من جهة الأب بينما الثانى جد من جهة الأم .

رابعيا : ان تساوا فى الدرجه والادلاء والحيز ، بأن كانوا جميعا من جهة الأب ، أو كانوا من جهة الأم ، تقسم التركة بينهما للذكر ضعف الانثى .

فلومات عن : أب أب أم ، أم أب أم . فالميراث بينهما
للكر مثل حظ الانثيين ، فيأخذ أب الأم الثلثان ، وتأخذ أم أب الأم الثلث .

توريث الصنف الثالث :

يرث أفراد هذا الصنف ، اذا لم يوجد أحد من ورثة الصنف الأول ، ويجرى توريثهم ، طبقا لاحكام الآتيه : -

أولا : ان تعددت أفراد هذا الصنف ، مع اختلافهم فى الدرجه فان أحقهم بالميراث ، الأقرب درجه .

فلومات عن : بنت أخ لام ، بنت ابن أخ شقيق ، فان الوارث بنت الأخ لام ، لانها أقرب . درجه للميت من بنت الاخ الشقيق

ثانياً : عند التساوى فى الدرجة . مع اختلافهم فى
الادلاء ، قدم فى الميراث من يدلى الى الميت بوارث ، على
من لا يدلى اليه بوارث .

فلو توفى عن : بنت ابن أخ شقيق ، ابن بنت أخ شقيق . فترث
بنت ابن الأخ الشقيق دون ابن بنت الأخ الشقيق ، لأنها تدلى
الى الميت بوارث عاصب ، هو ابن الأخ الشقيق ، أما ابن بنت
الأخ الشقيق ، فإنه يدلى الى الميت بذي رحم غير وارث .

ثالثاً : ان تساوى فى الدرجة والادلاء ، فإنه يقدم فى
الميراث ، الأقوى فى القرابة .

فلو توفى عن : بنت أخ شقيق ، بنت أخ لأب ، ابن أم لأم .
ترث بنت الأخ الشقيق دون غيرها ، لأنها صاحبة القرابة الأقوى
حيث تنتسب الى الميت بأبوين ، بينما تنتسب الثانية الى
الميت بأب فقط ، والثالث تنتسب الى الميت بأم فقط .

رابعاً : ان تساوى فى درجة القرابة ، وفى الادلاء بوارث ، أو
بغير وارث ، وفى قوة القرابة ، فإنهم يشتركون فى الميراث
بينهم لعدم المرجح بينهم ، وتقسمة التركة باعتبار الابدان
أى للذكر مثل حظ الأنثيين .

فمن مات وترك : بنت ابن أخ لأم ، ابن ابن أخت لأم .
فيرث الثانى الثلثان ، وترث الاولى الثلث ، على اعتبار الذكور
والانثى .

توريث الصنف الرابع : ميراث هذا الصنف مشروط
بعدم وجود أحد من الأصناف الاولى والثانية والثالثة . فإذا
وجد أكثر من وارث من الصنف الرابع ، ينتمون الى طوائف
مختلفة ، وهى ست طوائف ، فان أفراد الطائفة الاولى
يقدم فى الميراث على أفراد الطائفة الثانية ويقدم أفراد
الطائفة الثانية على أفراد الطائفة الثالثة ، ويقدم أفراد

المسطائفه الثالثه على أفرا الطائفه الرابعه ، والرابعه
على السادسه ، لأن الأشقيه في ترتيب هذه الطوائف كما هو
الحال في الأصناف - مبنى على الأحق في الميراث .

فمن توفي عن : عمه لأب ، بنت خال . فالميراث للعمه لأب ،
لأنها من أفراد الطائفه الأولى ، ولا شىء لبنت الخال ، لأنها
من أفراد الطائفه الثانيه .

ميراث الطائفه الأولى : أفراد هذه الطائفه
هم أعمام الميت لأم ، وعماته لأب أو لأم ، وأخواله وخالاته .
فقرابتهم في الأعمام والعمات من جهة الأب وفي الأخوال
والخالات من جهة الأم . وعند توريثهم بواعى الاتى :

أ - عند تعددهم ، مع كونهم ينتسبون الى حيز واحد
بأن تتحد جهته قرابتهم ، من جهة الأب جميعا ، أو من جهة
الأم جميعا ، فان الترجيح بينهم يكون بقوة القرابة ، فصاحب القرابة
الأقوى أحق بالميراث .

فمن توفي عن : عمه شقيقه ، عمه لأب . فالميراث للعمه
الشقيقه لقوة قرابتها عن العمه لأب فقط .

ومن توفي عن : خال لأب ، وخال لأم ، فالميراث للخال
لأب ، لأنه أقوى في القرابة من الخال لأم .

وإذا تساوا في قوة القرابة ، اشتركوا في الميراث ، طبقا
لقاعد قلند كسر مثل حظ الانثيين .

فمن توفي عن : خال لأب ، خالة لأب . كان الميراث
بينهما للذكر ضعف الأنثى .

ب - وان تعددوا ، واختلفوا في الحيز ، بأن كان بعضهم
ينتسب الى الميسن جهة الأب ، والآخر ينتسب اليه من جهته
الأم . استحققت قرابة الأب الثلثان ، وقرابة الأم الثلث .

فمن توفي عن : عمه ، خالة • ورثت العمه الثلثين ، والخالـة
الثلث ، لأن العمه من قرابة الأب ، والخالة من قرابة الأم •
الطائفة الثانية : القرابة في هذه الطائفة تكـون
في أولاد العمات والخالات ولاخوال لأب أو لأم ، وبنات الاعمام
لأب أو لأم ، وبنات أبنائهم ، وان نزلوا ، وان نزلوا
ويتبع في توريثهم الاتى : -

١ - ان تعددوا مع اختلافهم في الدرجة ، يقدم في الميراث
الأقرب درجة ، دون نظر الى كونه من جهة الأب أو الأم ، أو كونه
ذكر أم أنثى •

فمن توفي عن : بنت عمه ، بنت ابن خالة • فالميراث لبنت
العمه ، لانها صاحبة الدرجة الأقرب الى الميت •
٢ - فان تساوا في الدرجة ، وفي الحيز ، بأن كانوا جميعا
من قرابة الأب ، أو كانوا جميعا من جهة الأم ، فالتقديم
في الميراث ، بالادلاء ، فمن يدلى الى الميت بعاصب ، يقدم
على من يدلى بذى رحم •

فلو توفي عن : بنت عم لأب ، بنت عمه لأب • فالميراث
لبنت العم لانها تدلى الى الميت بعاصبه هو العم لأب • اما بنت
العمه ، فإيها تدلى الى الميت بذى رحم ، هي العمه لأب •

٣ - فان تساوا في الدرجة والحيز والادلاء بذى رحم أو بعاصب
فان التقديم في الميراث ، يكون للأقوى قرابة ، فمن كان لأبوين ، أولى
لممن كان لأب ، ومن كان لأب فهو أولى ممن كان لأم •

فمن توفي عن : بنت عمه شقيقه ، بنت عمه لأب ، بنت عمه
لأم ، فالميراث لبنت العمه الشقيقه ، دون الاخرين ، لانها أقوى

- في القرابة الى الميت منهما .
- وان تساوا في الدرجة ، والاولاد والحيز ، وقوة القرابة ،
اشتركوا في الميراث ، للذكر ضعف الانثى .
- فلو توفي عن : بنت خال لأب ، ابن خال لأب . أخذ
ابن الخال الثلثين ، وأخذت بنت الخال الثلث .
- وان اختلف حيز قرابتهم ، بأن كان بعضهم من جهة
الأب والبعض من جهة الأم ، فيشترك الجميع في الميراث
يكون لقرابة الأب الثلثان ، ولقرابة الأم الثلث . ثم يقسم نصيب
كل قرابة ، بين أفرادها ، باتباع قواعد الترجيح السابقه
فمن توفي عن :
- بنت عم فالأم ، ابن خالة لأم . فالثلثان لقرابة الأب وذلك لبنت
العم لأم ، والثلث لابن الخالة لأم ، لانه من قرابة الأم .
- ولو توفي عن : بنت عمه لأب ، ابن عمه لأم ، بنت خاله شقيقه .
ابن خال لأب . فالثلثان لقرابة الأب ، وهما بنت العمه ، وابن
العمه تستحق الأولى منه ثلثيه ، ويستحق ابن العمه ثلثيه .
لقوة القرابه في بنت العمه . ويعطى الثلث لقرابة الأم ، بنت
الخاله ، وابن الخال ، وتأخذ هذا الثلث بنت الخاله الشقيقه
لقوة قرابتها دون ابن الخال لأب .
- توريث الطائفه الرابعه : تورث كما يجرى التوريث
في الطائفه الثانيه .
- توريث الطائفه الخامسه : تورث كما يجرى التوريث في الطائفه
الأولى .
- توريث الطائفه السادسه : تورث كما يجرى التوريث في
الطائفه الثانيه .

وقد نص قانون الموارث على ارث ذوى الارحام فى المادة ٣١ - ٣٨ .

وقد نصت المادة ٣١ على أنه : اذا لم يوجد أحد من العصبة بالنسب ، ولا أحد من ذوى الفروض النسبية ، كانت التركة أو الباقي منها لذوى الارحام ثم ذكرت عقب ذلك الاصناف الاربعه لذوى الارحام ثم جاءت المواد ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٨ باحكام تورثهم على النحو الذى بينناه .

يتضح مما أخذ به القانون ، أنه جعل ميراث ذوى الارحام بعد ميراث أصحاب الفروض ، والعصبات ، والرد على غير الزوجيين كما أخذ بمذهب أبى حنيفة فى التورث ، فقد أجرى التورث فى ذوى الارحام ، على طريقه أهل القرابة ، وهى الطريقة التى تحاكي طريقه تورث العصبات .

تعدد جهتى القرابة لذوى الارحام

قد يوجد لدى الرحم جهتى قرابة ، بأن يكون قريباً للمتوفى من جهتين ، فانه يفرق فى هذا الصدد ، بين ما اذا اختلف حيز القرابة ، فى ذوى الارحام ، وبين ما اذا كان الحيز واحداً .

أ - عند اختلاف حيز القرابة ، بأن كانت احدى القرابتين من جهته الأب والأخسر من جهة الأم .

فلو توفى عن : ابن عمه ، هو ابن خال شقيق ، ومعه بنت خال شقيق ، ويتانى ذلك نفس حاله رجلين ، تزوج كل منهما اخت الاخسر . فان اولادها يكون كل منهما ابن عمه وابن خال للاخسر

المروى عن أبي يوسف ، أن ذى الرحم يرث بالجهتين معا
وذلك لتعدد جهة القرابة فيهما - اختلاف الحيز
وعلى ذلك ، فبالنسبة لميراث ابن العمه وابن الخال معا ،
واجتمعت معه بنت الخال الشقيق ، فان الابن يأخذ باعتباره
ابن عمه ثلثي المال ، وباعتباره ابن خال ثلثي الثلث الباقي ، وتأخذ
بنت الخال ثلث الباقي .

وعليه ذلك أن اختلاف الحيز جعل جهة التوريث مختلفه
فيتعدد الاستحقاق بتكرر أسبابه .
وهذا ما اخذ به قانون العوارض ، فقد نص في المادة
٣٧ على أنه : لا اعتبار لتعدد جهات القرابة ، في وارث من
ذوى الارحام ، الا عند اختلاف الحيز .

ب - أما عند اتحاد الحيز ، وكان لذوى الرجم جهتا قرابته
فلا اعتبار لتعدد القرابة ، ومن ثم فلا يرث الاب جهته واحدة .
فمن توفي عن : بنت أخت لأم ، وهى بنت أخ لأب أيضا
واجتمع معها بنت أخ أخ لأب . فان التركة بتقسم بينهما
بالسوية ، ولا اعتبار لتعدد جهتي القرابة في الوارثة الاولى
لان جهة القرابه واحدة وسبب التوريث واحدا ، فلا يتعدد
الاستحقاق .

المبحث الثاني

الرد على أحد الزوجين والعصبة السببية

الرد على أحد الزوجين

يأتي الرد على أحد الزوجين ، كمرتبه من مراتب المستحقين في التركة ، بعد ميراث ذوى الأرحام ، وقبل ميراث العصبة لسببيه ويقول آخر ، فان رد الباقي من التركة ، على أحد الزوجين ، بعد استحقاقه لنصيبه الفروض ، يكون في المرتبة الخامسة ، بعد ميراث ذوى الفروض ، والعصبات النسبية ، والرد على أصحاب الفروض غير الزوجين ، وذوى الأرحام .

ويتأتى ذلك اذا انحصر الميراث في أحد الزوجين ، ولم يوجد أحد من الورثة غيره ، حتى لو كان من ذوى الأرحام ، لأننا قلنا انه اذا وجد أحد من ذوى الأرحام ، أخذ الباقي من التركة بعد نصيب أحد الزوجين .

فلو توفى عن : زوجه ، بنت بنت . فان الزوجه تأخذ الربع ، لعدم وجود فرع وارث ، وتأخذ بنت البنت الباقي ، لأنها من ذوات الأرحام ، الذين ليس لهم سهم مقدر ، فيرثون الباقي . ولو ماتت عن : زوجة فقط . فانها ترث الربع فرضا ، وثلاثة أرباع التركة ردا .

كذلك لو ماتت عن : زوج فقط . أخذ النصف فرضا ، والنصف الباقي ردا .

وقد أخذت قانون المواريث بذلك ، واستقى حكمه هذا من مذهب عثمان بن عفان ، رعاية منه لمصلحة ذوى الأرحام ، حيث قدم سهم

في الميراث على الرد على أحد الزوجين ، وفق ذات الوقست
لم يحرم الزوجين من الرد عليهما ، وإنما آخر ذلك السبب
موضعه المناسب ، لأن القرابة فيها سببيه ، وليست نسبيته
وقد جاء بحكمه في هذا في المادة ٣٠ التي نصت على
أنه : يرد باقى التركة ، الى أحد الزوجين ، اذا لم يوجد
عصبة من النسب ، أو احد أصحاب الفروض النسبيته
أو أحد ذوى الأرحام .

العصبة السببيه

العصبة السببيه ، هي أن يرث السيد عبده الذي اعتقه
اذا لم يكن للعبد ورثه وترك مالا ، والاستحقاق هنا من جانب
واحد هو جانب المعتق في عتيقه ، الذي اعتقه ، فان العبد
لا يرث سيده .

وقد جعل قانون الموارث العصبية ، أحد المستحقين
في التركة ، في المرتبه السادسه بعد الرد على أحد الزوجين
وقد جاء في المادة ٣٩ العاصب السببيه يشمل : (١) مولسى
العتاقه ومن اعتقه ، أو أعتق من أعتقه . (٢) عصبه
المعتق أو عصبه من أعتقه أو أعتق من أعتقه

وبمقتضى ما نص عليه القانون ، فانه اذا لم يوجد السيد
المعتق " فان الميراث يكون لعصبتيه المذكور .

المبحث الثالث

الاستحقاق بغير طريق الميراث

يأتى الاستحقاق فى التركة ، بهذا الطريق موعخرا عن الاستحقاق بطريق الميراث فكل منهما طريق مختلف عن الاخر ، فى أصل الحق ، فالحق فى التركة بطريق الميراث ، لادخل لارادة المورث فيه فهو اجبارى ، فرضه للشرع ، وجدد أسبابه ، واشخاصه وقد ر أنصيته ، وقرره لأصحاب الغروض ، والعصبات بتوعيتها وذوى الأرحام .

أما الاستحقاق بغير طريق الميراث ، فليس من الميراث ، وأن وجد فيه بعض الشبه به ، فان لارادة صاحب التركة دخل فيه ، عبر عنها فى مشيئته واختياره ، والى جانب ذلك ذلك ، فقد يوصى صاحب التركة ، بما يجاوز النطاق المسموح له فيها ، وهو الوصية بأكثر من الميراث ، أو لا يوجد لاهذا ولا ذاك .

وبهذا فان الاستحقاق بغير طريق الميراث ، يثبت للأشخاص التالية :

- ١ - المقر له بالنسب على الغير .
- ٢ - الموصى له بأكثر من الثلث .
- ٣ - بيت المال .

المقصر بالنسب على الغير

الاقرار بالنسب على الغير، هو الحاق نسب شخص بغير المقر، كأن يقول المقصر لشخص، أنت أخي، أو أنت عمسى أو أنت ابن ابني، فهو لم يقر له بالنسب على نفسه، وإنما انطوى اقراره على تحميل النسب على الغير، هو الأب، ففى حالة الاقرار بالاخوة، والجد فى حالة الاقرار بالعمومه، والابن فى حالة الاقرار بالبنوة، وثبوت النسب فى هذه الحالات أمر لا يتعلق بالمقر، وإنما يتعلق بالاب والجد وابن الابن، لأن لهم الحق فى اثبات النسب من عدمه.

وهكذا فان الإقرار بالنسب على الغير يشير دعويين

- ١ - الحاق المقر له بنسب شخص آخر.
 - ٢ - اقرار بثبوت حق له فى مال المقر بعد وفاته.
- ولما كان الالحاق بالنسب من الغير، لا يملكه المقر، فإنه لا يترتب عليه أثره، إلا بمصادقه الغير على هذا الاقرار، لأنه صاحب الحق فيه وحده.

أما الإقرار بثبوت حق له فى مال المقر، فان المقر يملكه إذ أن الاقرار حجه قاصرة على المقر، ويعامل بمقتضى اقراره على حق نفسه، لأن ارادته دورا فى انشاء الحقوق، وترتيب الالتزامات المالية، ويجب الوفاء بها، حتى لا يستضر المقصر لسه، وعليه فان المقر له يستحق مالا المقصر بعد وفاته إذا لم يوجد للمقر وارث يستحق المال.

ويذهب الحنفية الى أن استحقاق المقر له بالنسب على الغير يكون بطريق الميراث فيستحق المقر له التركة أو مابقى منها كالوارث الحقيقي، أخذاً للمقر باقراره، متى توافرت الشروط.

ويرى الشافعي أن استحقاق المقر له في التركة ، ليس بطريق الميراث ، لأنه يتأسس على ثبوت النسب ، وليس هذا نفس مكسة المقر .

وقد أخذ القانون بنظر الشافعي ، حيث اعتبر الاستحقاق في التركة مؤسس على غير سبيل الارث ، فقد نصت المادة ١٤٣ من قانون الموارث ١٩٤٣ / ٧٧ على أنه : اذا أقر الميت بالنسب على غيره ، استحق المقر له التركة ، اذا كان مجهول النسب ، ولم يثبت نسبه من الغير ، ولم يرجع المقر عن اقراره .

ويشترط في هذه الحالة ، أن يكون المقر له حيا ، وقت مسوت المقر ، أو وقت الحكم باعتباره ميتا ، وألا يقوم به مانع من موانع الارث .

وبهذا النص وازن المشرع بين الاعتداد بإرادة المقر ، ومصالحه المقر له ، في تخويله المقر له ، في الاستحقاق في التركة ، وبين مراعاة الواقع ، وتسميه الأمور بأسمائها الحقيقية ، فجعل الاستحقاق ، ليس طريقه الارث ، لعدم ثبوت النسب فيه ، وقدره اشترط للاستحقاق توفر الشروط الآتية :

- ١ - أن يكون المقر له مجهول النسب .
 - ٢ - ألا يثبت نسب المقر له من الغير ، (بوسيلة) إثبات شرعية .
 - ٣ - أن يكون المقر له ممن يولد مثله لمثل المقر .
 - ٤ - أن يصادق المقر له المقر على اقراره .
 - ٥ - أن يظل المقر متمسكا باقراره حتى الموت .
 - ٦ - أن تتحقق حياة المقر له ، عند موت المقر ، أو عند الحكم باعتباره ميتا .
 - ٧ - ألا يقوم به مانع من موانع الميراث .
- وبهذا كان حق المقر له في التركة ، مؤسسا على غير طريق الميراث .

الموصى له بأكثر من الثلث

تحدد مقدار الوصية في ثلث المال ، رعاية لحق الورثة
و ضمانا لهم في الانتفاع بحقوقهم في مال المورث ، الذي خـسـول
لهم حق الخلافة فيه ، لذلك منع الشارع الوصية بأكثر من
ثلث المال ، تحقيقا لهذا المعنى ، فإذا كانت الوصية بأكثر
من الثلث ، تخل بهذا المعنى ، فليس ثمة ما يمنع من جوازها
فإذا لم يوجد ورثة ، ولم يوجد من اقر له بالنسب على الغير
فالوصية بأكثر من الثلث لا تضر بأحد ، ولا تخل بحق أحد ، فقد
أجاز الحنفية الوصية في هذه الحالة ، ولو كانت لغير المسلم
لأنه لا يشترط في الوصية اتحاد الدين ، كما هو الشأن في
الميراث . لذا تنفذ الوصية إذا لم يوجد ورثة مطلقا ، ولا مقرر
لـه بالنسب على الغير ، لأن المقر له حقا ، في مال المتوفى
عملا باقراره ، وحق المقر له في المال ، يشبه الميراث في بعض
جوانبه .

وعلى ذلك فإن حق الموصى له بأكثر من الثلث ، في التركة
ليس على سبيل الميراث ، وإنما هو استحقاق في التركة بغير طريق
الارث ، ومرتبه الموصى له في الاستحقاق وهي الثانيه
بعد المقر له بالنسب على الغير ، وقبل أيلوله التركة للموصى
الخصزانه العامة .

وقد نص قانون الوصية على ذلك ، في المادة ٣٧ ، في
فقرتها الثانيه ، فقد جاء بها : وتنفذ وصية من لادين عليـه
ولا وارث له ، بكل ماله ، أو بعضه ، من غير توقف على اجازة
الخصزانه العامة .

أما قانون المواريث فقد بين موضعها ، في الاستحقاق بغير
طريق الارث ، في المادة ٤ ، فإذا لم توجد ورثه ، قضى مسن
التركة بالترتيب الآتي :

أولاً : استحقاق من أقر له الميت ، بنسب على غيرهِ
ثانياً : ما أوصى به فيما زاد على الحد ، الذي تنفذ فيسسه
الوصية .

بييت المال

يعد بيت المال ، أحد المستحقين للتركة ، بغير طريق الميراث
ويحتل المرتبة الأخيرة بعد المقر له بالنسب على الغير ، والموصى
لـه بأكثر من الثلث . وبالضرورة ، فإنه لا يستحق التركة إذا كان
هناك أي من ورثته الميت ، لأن مرتبة الورثة تسبق الاقرار بالنسب
على الغير ، والوصية بأكثر من الثلث .

ويستحق بيت المال التركة ، على أساس أنها مال ضائع لا وارث
لـه لكل مسلم حق فيه ، وينفق منه على المصالح العامة
للمسلمين ، وهذا مذهب الحنفية ، وبه أخذ قانون الموارث
في المادة ٤ ، إذ نص عليه في المرتبة الثالثة ، بعد المقر له
بالنسب أو الموصى لـه بما زاد على الثلث ، فقد قالت : فإذا
لم يوجد أحد من هؤلاء ، آلت التركة ، أو ما بقى منها ، إلى
الخزانة العامة (١)

(١) نصت مـسـنـة القانون ٧٢ لسنة ١٩٦٢ بشأن التركات الشاغرة على أنه
تؤول إلى الدولة ملكية التركات الشاغرة بالجمهورية العربية المتحدة
والتي يخلقها المتوفون عن غير وارث ، أيا كانت جنسيتهم ، وذلك من
تاريخ وفاتهم ، وتعد الإدارة العامة لبيت المال ، بوزارة الخزانة قوائم
عن العقارات ، التي تتضمنها هذه التركات وتشهر بـسـمـة

المبحث الرابع

الميراث بالتقدير

ميراث الحمل

ان وجود الجنين في بطن أمه ، يثير التساؤل عن حقه فسي تركه مورثه ؟ وأساس هذا التساؤل ، أن حياة الجنين مسألة مظنونه غير متيقن منها والشرط في الميراث : تحقق حياة النوارث وقت موت المورث . لكن لما كان الجنين موجودا في بطن أمه فان هذا يستدل منه على حياته ، وهذا الظن يتحول الى يقين بعد فترة معينه ، بخروج الجنين الى عالم الشهادة ، وتمتع به بالحياة الكاملة .

من أجل ذلك ، كان يجب أن يعتد بأمر الحمل ، وألا يجرد من حقه في التركة بدعوى أنه لم يخرج الى الحياة ، بعد وهذا ما فعله الشارع الاسلامي ، فقد قرر للحمل نصيبا في التركة واشترط لذلك شرطان :

الأول : ولادة الجنين حيا ، فاذا ولد ميتا ، فلا يرث ، وينبغي أن يولد كله حيا عند جمهور الفقهاء ، فاذا ولد بعضه ميتا وبالأولى اذا ولد كله ميتا ، سواء كان موته بجنايه على أمه أم موتها طبيعيا فلا يرث شيئا وخالف الحنفية في ذلك ، لكن رأيهم مرجوح ، فقد أخذ القانون برأي الجمهور .

وهذا ويستدل على حياة المولود ، بانفصاله عن أمه حيا ، ويتحقق ذلك بمظاهر يعانيتها من يحيط به ، بالبكاء أو العطاس أو التثاؤب أو غير ذلك ، فاذا وجد ذلك ، تحققنا من حياته .

الثانى : أن يكون الجنين موجودا فى بطن أمه ، وقت وفاة المورث ، لأنه بذلك يكون حيا عند وفاة مورثه ، وهذا وان كان مضمونا ، لكنه يتأكد بولادته حيا ، فى خلال فترة زمنييه يعبتقد معها ، أنه كان موجودا ، وقت وفاة المورث .
على أن الفترة الزمنيه ، التى يولد الحنين خلالها ، اختلف فيها الفقهاء :

ذهب الحنفية الى أن أقل مدة الحمل ستة أشهر (١) ، وأكثرها سنتان ، لما روى عن عائشه : لا يقضى الولد فى بطن أمه أكبر من سنتين ، ولو بظل مغزل .

وذهب محمد بن الحكم المالكى ، الى أن أكثر مدة الحمل سنة ، والمراد بالسنة الهجرية ، لأنها أصل التقويم الشرعى . أما أقل مدة الحمل ، فقد ذهب داود الظاهرى الى أنها تسعة أشهر .

وقد اعتبر السقانون ، أقل مدة الحمل تسعة أشهر وحسابها بالايام مائتان وسبعين يوما . كما اعتبر أكثر مدته الحمل سنة شمسية ، لا قمرية ، وحسابها بالايام ٣٦٥ يوما .
ومؤدى ذلك أن الحمل اذا ولد خلال هذه الفترة ، فإنه يكون وارثا من مورثه ، لتحقق حياته ، وقت موت المورث ، ولأن ولادته خلال هذه المدة ، تفيد التيقن من وجوده فى بطن أمه عند وفاة المورث .

ولكى نعرف ، الحالات التى يحتكم فيها الى أقل المدة ، وهى تسعة أشهر وتلك التى تحتد فيها بأثر المدة ، وهى سنسنة فاننا نعرض للغروض الاتية :

(١) سند ذلك قوله تعالى : وحمله وفصاله ثلاثون شهرا " بالمقارنة لقوله تعالى : وفصاله فى عامين " فاذا كانت مدة الفصال عامين ، بقضى للحمل ستة أشهر .

١ - أن يكون الحمل من المورث ، بأن يتوفى عن زوجته ، وهى حامل ، وفى هذه الحالة ، فإن الجنين يرث من أبيه ، اذا ولد فى خلال مدة السنة الشمسية ، وهى ٣٦٥ يوما ، فلو ولد بعد السنة ، فلا يرث منه ، لانه بذلك يعلم أنه لم يكن موجودا فى بطن أمه ، وقت وفاة المورث .

وان كان الحمل من لمورث ، بأن توفى عن زوجته المعتد به منه ، وهى حامل ، وحكم هذه الحالة كحكم الحالة السابقه أى أن الجنين يرث من أبيه ، اذا ولد فى غضون السنة ، ٣٦٥ يوما من تاريخ الفرقه بينهما . لأن ولادته خلال هذه المدة ، دليل على أنه كان موجودا فى بطن أمه أثناء قيام الحياة الزوجية . ولا يرث اذا ولد بعد مضي السنة ، من تاريخ الفرقه .

٢ - أن يكون الحمل من غير المورث ، وذلك فى الحالات ، الستى يتوفى الشخص عن أمه حاملا من أبيه ، أو من غير أبيه ، بأن تكون متزوجا بآخر ، أو توفى عن زوجه أبيه الحامل ، أو عن زوجته ابنة الحامل ، فان فى هذه الفروض ، يتوفى للحمل سبب من أسباب الميراث تجاه المتوفى ، بأن يكون أخا له ، أو ابن ابن له . فمثلا اذا مات عن أمه الحامل من أبيه ، فان الجنين يعتبر أخا شقيقا له ، ويكون الحمل أخا له من الأم ، اذا كانت أمه حاملا من رجل آخر ، ويكون الحمل أخا له من الأم ، اذا كانت أمه حاملا من رجل آخر ، ويكون الجنين ابنا لابن فى حالة زوجه ابنة الحامل .

ولمعرفة ان كان الجنين يرث أو لا يرث فى هذه الفروض ، فسأله يفرجه فى هذا الشأن ، وبين ما اذا كانت الزوجه قائمة بين الحامل وبين الغير وقت وفاة المورث ، وبين ما اذا كانت الزوجية غير قائمه

بينهما ، بأن كانت المرأة معتدة من طلاق بائن أو موت .
أ - إذا كانت الزوجية قائمة بالفعل بين الحامل وبين الغير
عند وفاة المورث ، فيجب أن يولد الحمل خلال ٢٧٠ يوما ، أى
فى خلال تسعة أشهر ، لكى يرث الجنين من المورث ، لأن اتيانسه
فيما يزيد عن هذه المدة ، لا يحمل على التيقن ، بأنه كان
موجودا عند وفاة المورث .

ب - وإذا كانت الزوجية غير قائمة بين الحامل وبين الغير
بأن كانت معتدة من طلاق بائن أو وفاء ، فيشترط حتى يرث
الجنين ، أن يولد خلال سنة من ٣٦٥ يوما من تاريخ حصول
الفرقة ، أو وفاة الزوج . فإذا ولد لأكثر من مدة السنة ، لم
يرث الجنين ، لعدم تيقن وجوده ، وقت وفاة المورث .

طريقة توريث الحمل من التركة

ان البحث فى توريث الحمل من التركة ، لا يقوم على الحقيقيه
القاطعه ، لأن الحمل لم يولد بعد ، ولأن وجوده يفتح المجال
للاختلاف فى أمره ، هل هو ذكرا أم أنثى ، هل هو واحد
أم متعدد ؟ لذلك اختلف الراى حول كيفية توريثه .

وليس مرادنا عرض اختلاف الفقهاء ، وإنما نهدف الى التعرف
على الطريقتين التى يورث بها الحمل .

وقد ذهب البعض ، الى أن تقسيم التركة يؤخر حتى يولد
الجنين . وذهب أبو يوسف ، الى أن التركة تقسم بين الورثة
والحمل ، على فرض أنه ذكر ، وعلى فرض أنه أنثى ، ويحجز
له أكبر النصيبين ، أى أنه أقام رأيه على ان الحمل سيكون
واحدا فقط ، تأسيسا على أنه الغالب والمعتاد ، فان ولادة المرأة
لاكثر من واحد ، أمر نادر ، والنادر لا حكم له ، إذ أن الاحكام
الشرعية تبنى على الغالب الكثير من أمور الناس .

وفى سبيل الاحتياط لأمر الحمل ، فى مثل هذه الحالات النادرة ، فقد قالوا أنه يؤخذ كهيل من الورثة الذين يتغير أنصباؤهم ، عند تعدد الحمل ، لمواجهة مثل هذه الحالات وقد أخذ القانون بهذا الرأي .
ونظرا لأن هذه الأمور ، المتعلقة بالحمل ، ليست فى مواجهته أمور واقعده بالفعل ، وإنما تكمن فى وضع الحلول ، لما تسفر عنه حقيقة الجنين بعد ولادته ، فإن الارث هنا ، يطلق عليه الارث بالتقدير ، انه يقوم على التقدير والاجتهاد ، فى تحرى حقيقة الجنين .

أحوال توريث الجنين : ان تطبيق الرأى السابق ، وقسيم التركة مرتين ، مرة على فرض أنه ذكر ، وأخرى على افتراض أنه أنثى ، منشوءه أن نصيب الحمل يكون أكبر فى حالة دون أخرى ، فإذا فرضنا الاحتمالين وعلمنا أى ميراثه أوفر ، باعتبار كونها ذكر ، أو باعتبار كونه أنثى حجزنا له النصيب الأوفر فى الحالتيين وهذا لا يعدو ان يكون حاله من احوال توريث الجنين .

ومع ذلك ، فإن الإخذ بما ارتناه القانون ، يكشف عن حالات مختلفة ، يظهر فيها طورا أنه غير وارث بالمره ، وطورا آخر أنه لا فرق فى النصيب بين كونه ذكرا أو أنثى ، وثالث أنه على أحد الفروض سيحجب من معه من الورثة ، ورابع أنه سيرث على أحد الاحتماليتين دون الآخر .

ونستعرض فيما يلى هذه الفروض .

الفرض الاول : لا يرث الحمل فيه مطلقا ، ذكرا كان أم أنثى ، ومسن ثم فإن التركة تقسم كلها بين الورثة الموجودين ، بدون اعتباره فيها .

فلو توفي المورث عن : زوجه ، أختين ، جد ، وزوجه
أب حامل ، فان الزوجه ترث الربع ، والأختين الثلثان ، والجده
السدس . ولا يرث الحمل شيئاً ، لأنه يكون أخاً لأب على فرض -
الذكوره ، فهو يرث بالتعصيب ولم يبق له شيء . ويكون أختاً
لأب على فرض الانوثة ، وهي لا ترث لأن الأختين الشقيقتين
أخذتا أقصى نصيب الأخوات .

الفرض الثاني : أن يرث الحمل نصيباً واحداً على
الفرضين ، الذكوره أو الانوثة ، وفي هذا الفرض يسلم نصيبه
الى أمين ، يحتفظ به الى وقت ولادته حياً ، وعندئذ يعطيه
الى وليه ، ويكون حاله كونه أخاً لأم أو أختاً لأم .
فلو توفي عن : أخت شقيقه ، أخت لأب ، أم حامل من غير
أبيه .

فان للاخت الشقيقه النصف ، والأخت لأب السدس ، والام السدس
والحمل أخ لأم ، أو أخت لأم ، يرث السدس في الحالتين .
الفرض الثالث : يرث فيه الحمل ، ويحجب فيه من معه الورثه
على أحد التقديرين ، وفي ههنا الفروض ، يوقف تقسيم التركة
الى ما بعد ولادته .

فلو توفي شخص عن : أخ شقيق ، أخوة لأم ، أخ لأب ، عم
وزوجه ابن حامل . فان أحداً منهم لا يرث مع ابن الابن
لأنه يحجب الأخوة لأم ، ويحجب الأخوة الأشقاء أو لأب ، والعم
لأن عصوبته مقدمه عليهم . في الميراث ، لكونهم من جهته
الأخوة ، والعمومة . لكن الحمل اذا كان بنتاً ، فانها تحجب
الأخوة لأم . فتأخذ النصف ، ويأخذ الأخ الشقيق الباقي
لذلك يوقف تقسيم التركة الى ما بعد الولادة .
الفرض الرابع : يرث الحمل فيه على أحد التقديرين دون الآخر
وفي هذه الحالة ، نحتفظ لسه بنصيبه على أنه وارث .

فلو توفيت امرأة عن : زوج ، أخت ، أختين لأم ، وزوجيه
أب حامل . فان للزوج النصف وللأخت النصف ، وللأختين لأم الثلث
فعلى فرض كونه أنثى تكون أخت لأب ترث السدس ، فتعول المسألة
من ٦ الى ٨ .

وعلى فرض كونه ذكرا لا يرث شيئا ، لأنه عاصب لم يبق له شيء من
التركة .

ولو توفى وترك : أختين شقيقتين ، أخ لأم ، وزوجه أب حامل
 $\frac{1}{6}$ $\frac{2}{3}$

فان الحمل لو كان ذكرا ، يكون أخا لأب ، فيرث الباقي
وهو السدس تعصيا .

وعلى فرض كونه أنثى ، تكون أختا لأب ، فلا ترث ، لأن الأختين
الشقيقتين ، أخذتا أقصى نصيب الأخوات .

وفى هذا الفرض ، يبقى لسه نصيبه باعتبار كونه ذكرا لانسه
الأوفر ونقسم التركة ، بين الورثة ، فاذا ولد أنثى
فترد الزيادة لمستحقها بنسبه أنصباهم .

الفرض الخامس : يرث الحمل فيه على كلا التقديرين ، لكن
يختلف نصيبه في أحدهما عنه في الآخر ، وفى هذا الفرض يعطى
للحمل أكثر النصيبين ، يوضع في يد أمين يسلمه الى وليه
عند ولادة الحمل ، ويؤخذ كفيل من الورثة ، الذين يتأثر نصيبهم
عند التعدد .

وللوصول الى معرفة نصيب الحمل على كلا التقديرين ، الذكورة
والأنثوسه ، تحل المسألة ، مرة على اعتبار الحمل ذكرا ، والآخرى
على اعتبار الحمل أنثى .

فلومات وترك : زوجته ، أم ، أخوين لأم ، زوجته أب حامل ، والتركه
١٥٠٠ جنيته تحل المسألة على اعتبار الحمل ذكرا .

زوجته ، أم ، أخوين لأم ، أخ لأب .

$$\frac{1}{4} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{3} \quad \text{الباقى تعصيا أصل المسألة ١٢}$$

السهم

$$3 \quad 4 \quad 2 \quad 3$$

$$\text{نقسم المسألة التركة على أصل المسألة} = \frac{1500}{12} = 125$$

$$\text{نصيب الزوجه} = 125 \times 3 = 375 \text{ جنيته}$$

$$\text{نصيب الام} = 125 \times 2 = 250 \text{ جنيته}$$

$$\text{نصيب الاخوين لأم} = 125 \times 4 = 500 \text{ جنيته}$$

$$\text{نصيب الاخ لأب "الحمل"} = 125 \times 3 - 375 \text{ جنيته}$$

ثم تحل المسألة على اعتبار الحمل أنثى :

زوجته ، أم ، أخوين لأم ، أخت لأب

$$\frac{1}{4} \quad \frac{1}{6} \quad \frac{1}{3} \quad \frac{1}{2} \quad \text{أصل المسألة ١٢}$$

$$\text{السهم} \quad 3 \quad 2 \quad 4 \quad 6 \quad 15 = 6$$

$$\text{نقسم التركة على عول المسألة} = \frac{1500}{15} = 100$$

$$\text{نصيب الزوجه} = 100 \times 3 = 300 \text{ جنيته}$$

$$\text{نصيب الام} = 100 \times 2 = 200 \text{ جنيته}$$

$$\text{نصيب الاخوين لأم} = 100 \times 4 = 400 \text{ جنيته}$$

$$\text{نصيب الأخت لأب "الحمل"} = 100 \times 6 = 600 \text{ جنيته}$$

اذن نصيب الحمل باعتبار الانوثة أفضل ، ويحجز له ٦٠٠ جنيته

لحين ولادته .

ولو توفى عن : أب، أم، أم، بنت، زوجته حامل،
والتركة ٢١٦٠ جنيته الحل على فرض الذكورة :

أب، أم، أم، زوجته، بنت، ابن
السهم $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{8}$ الباقي تعصيبا اصل المسألة ٢٤

تقسم التركة على أصل المسألة = $\frac{2160}{24} = 90$

نصيب الأب = $90 \times 4 = 360$ جنيته

نصيب أم الأم = $90 \times 4 = 360$ جنيته

نصيب الزوجه = $90 \times 3 = 270$ جنيته .

نصيب الابن والبنت = $90 \times 13 = 1170$ جنيته .

تستحق الحمل الثلثان = 780 جنيته، وتستحق البنت الثلث 390

الحل على فرض الانوثة . أب، أم، أم، زوجته، بنت، بنت
 $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{8}$ $\frac{2}{3}$

السهم $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{6}$ $\frac{1}{8}$ $\frac{2}{3}$ $27 = 16$

نقسم التركة على عول المسألة = $\frac{2160}{27} = 80$

نصيب الاب = $80 \times 4 = 320$ جنيته

نصيب أم الأم = $80 \times 4 = 320$ جنيته

نصيب الزوجه = $80 \times 3 = 240$ جنيته

نصيب البنتين = $80 \times 16 = 1280$ فيأخذ الحمل 640

اذن ميراثه على فرض الذكورة أفضل له فيحجز له نصيبه على فرض انسه
ذ ك ر .

قد نص قانون الموارث ٧٧ / ١٩٤٣ ، على أحكام الحمل ، في

المادة ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ .

وقد نصت المادة ٤٢ على أنه : يوقف للحمل من تركه المتوفى
أو فر النصبين على تقدير أنه ذكر أو أنثى .

وقد نصت المادة ٤٣ على أنه : اذا توفى الرجل عن زوجته
فلا يرثه حملها ، الا اذا ولد حيا لخمسه وستين وثلاثمائة يوم
على الاكثر من تاريخ الوفاة أو الفرقه ، ولا يرث الحمل غير أبيه
الا في الحالتين الاتيين : -

الاولى : - أن يولد حيا لخمسه وستين وثلاثمائة يوم على الاكثر
من تاريخ الموت أو الفرقه ، ان كانت أمه معتد ، بموت أو فرقته
ومات المورث أثناء العدة .

الثانية : أن يولد حيا لسبعين وماثتى يوم على الاكثر من تاريخ
وفاة المورث ، ان كان من زوجيه قائمه وقت الوفاة .

ونص المادة ٤٤ على أنه : اذا انقضى الموقوف للحمل

عما يستحقه يرجع بالباقي ، على من دخلت الزيادة في نصيبه
من الورثه ، واذا زاد الموقوف للحمل عما يستحقه ، رد الزائد
على من يستحقه من الورثه .

فهرس الموضوعات

رقم الصفحة

العنوان

٨ - ٥

مقدمة تاريخية الميراث عند العرب قبل الاسلام

٩

الباب الاول : حقوق التركة

١١

الفصل الاول : ماهية التركة

١١

المبحث الاول : مشتملات التركة

١٨

المبحث الثاني : مدلول التركة

٢٠

الفصل الثاني : الحقوق المترتبة على التركة

٢٢

المبحث الاول : حق تجهيز الميت

٢٦

المبحث الثاني : حق قضاء الدين

٣٤

المبحث الثالث : تنفيذ الوصايا

٣٦

المبحث الرابع : حق الورثة

٣٩

الباب الثاني : مقومات الميراث

٤١

الفصل الاول : حقيقة علم الفريضة او الميراث

٤٣

المبحث الاول : اداة مشروعية الميراث

٥١

المبحث الثاني : منزلة علم الميراث

٥٤

المبحث الثالث : حكمة مشروعية الميراث

٥٦

المبحث الرابع : ضوابط الميراث

٥٨

الفصل الثاني : اسس الميراث

٥٩

المبحث الاول : اركان الميراث

٦١

المبحث الثاني : اسباب الميراث

٦٨

المبحث الثالث : شرائط الميراث

٧٣

المبحث الرابع : موانع الميراث

٨٩

الباب الثالث : تقسيم التركة على الورثة

٩١	الفصل الاول : حق الورثة ومرتباتهم
٩٥	الفصل الثاني : انصبة اصحاب الفروض
٩٩	الفصل الثالث : ميراث اصحاب الفروض
٩٩	المبحث الاول : ميراث البنت الصلبية و بنت الابن
١٠٨	المبحث الثاني : ميراث الابوين
١١٨	المبحث الثالث : ميراث الجددين
١٣٢	المبحث الرابع : ميراث الاخوات لابوين اولاب
١٤٤	المبحث الخامس : ميراث الاخت والاخ لام
١٥١	المبحث السادس : ميراث الزوجين
١٥٧	المبحث السابع : ميراث العصبات
١٧٣	الباب الرابع : اصول الحسابيه . للانضبة الشرعيه
١٧٥	الفصل الاول : الحجب
١٧٥	المبحث الاول : ماهية الحجب
١٧٩	المبحث الثاني : اقسام الحجب
١٨٥	الفصل الثاني : اصول المسائل وتصحيحها
١٨٥	المبحث الاول : اصول المسائل
١٩٠	المبحث الثاني : تصحيح المسائل
١٩٢	الفصل الثالث : العول والرد
١٩٢	المبحث الاول : العول
١٩٩	المبحث الثاني : الرد
٢٠٦	فصل اخير : انواع اخرى من الميراث
٢٠٦	المبحث الاول : ذوو الارحام
٢٢٣	المبحث الثاني : الرد على أحد الزوجين و العصبه السببية
٢٢٥	المبحث الثالث : الاستحقاق لسير وازريق الميراث
٢٣٠	المبحث الرابع : الميراث للتقدير

